الأمم المتحدة

A/60/PV.87

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة ٨٧

الجمعة، ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠ في قاعتي الاجتماعات ٢ و ٣ في جزأين متوازيين، وفقا لمقرر الجمعية العامة في جلستها الخامسة والثمانين، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

[تولت الرئيسة بالنيابة باهميوكا (كينيا) رئاسة الجزء ألف، وتولى الرئيس الياسون ثم الرئيس بالنيابة حشاني (تونس) رئاسة الجزء باء. ويرد القسمان معا أدناه ويشار إلى من تولى الرئاسة ''بالرئيس''.]

البند ٤٥ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة لنتيجة الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أرحب بالمشاركين في جلستنا عصر هذا اليوم.

وبسبب عدد المتكلمين الكبير عصر هذا اليوم، أناشد كل المتكلمين التفضل بالالتزام بقاعدة الثلاث دقائق، إن أمكن، فضلا عن ضمان عدم قراءة بياناتهم بسرعة العدو. فنحن في سباق، ولكنه ليس سباق عدو. ولا بد أن نفهم ما يقوله كل متكلم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد محمد نصير خان، وزير الصحة في باكستان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أتكلم في هذا الاجتماع الذي نستعرض فيه التقدم الذي حققناه بشأن إعلان الالتزام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المعتمد في عام ٢٠٠١.

وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تعازينا بالوفاة المفجعة والمحزنة للدكتور جي. دبليو لي، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الذي كانت جهوده التي لا تكل في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وستظل مصدر إلهام لنا جميعاً.

مما لا شك فيه أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد برز بصفته أكبر تحد منفرد لقطاع الصحة العامة، ولحقوق الإنسان، وللتنمية في الألفية الجديدة. وعلى الرغم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

من الزيادة الهامة في الالتزامات العالمية لمكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السنوات الأخيرة، فإن الفيروس مستمر في الانتشار بسرعة تثير الجزع. فمنذ توقيع الإعلان، أصيب ما يزيد على ٢٠ مليون شخص على مستوى العالم بفيروس نقص المناعة البشرية، بمن فيهم ٣ ملايين من الأطفال الرضع الذين أصيبوا بالفيروس أثناء الحمل أو نتيجة للرضاعة الثديية.

وحيث أن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تنتشر بين جميع المجموعات الاجتماعية – الاقتصادية، فإن نقله يتبع مسارات ناشئة عن عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجنسانية، التي تشمل ضعف إمكانية تشخيص وعلاج الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، والعيش بعيداً عن الأسرة، والانخراط في السلوكيات ذات المخاطر العالية، دون الاقتصار على هذه الأمور. إن الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تركيبة قاتلة.

وعلى الرغم من أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منخفض نسبياً في باكستان، إلا أنه يشكل قلقاً متزايداً لبلدي، حيث أن التقديرات الأخيرة تفيد بأن هناك ٧٠ ٠٠٠ شخص تقريباً مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومنذ إعلان عام ٢٠٠١، أحرزت باكستان تقدماً ملحوظاً نحو الوفاء بالتزاماتها. ونحن من بين البلدان التي تتقيد تقيدا شديدا بالبروتوكولات، والمبادئ التوجيهية المتفق عليها وتنفذها. وهذه فرصة كبيرة كي تنفذ باكستان برنامجها القوي في ذلك المجال.

وتسلم باكستان بأهمية وضع إطار سياسي شامل يسعى إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان كافة، وتسلم كذلك بأبعاد الوباء على الجنسين، وتسهم في القضاء على الوصم والتمييز، وتشجع المشاركة والانخراط الناشطين في المجتمع من جانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبخاصة الشباب والمراهقين.

ونحن بحاجة إلى صياغة سياسات فعالة لمكافحة هذا الوباء. وهناك حاجة ملحة لتوسيع نطاق الخدمات في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعناية بالمصابين به. وفي هذا الإطار يصبح دور التعاون بين الوكالات الحكومية الدولية وبين المانحين – أي وكالات الأمم المتحدة وجميع المانحين – حيوي الأهمية، وتصبح القيادة حاسمة الأهمية لتوفير الدعم لبرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعناية بالمصابين به. وفوق كل ذلك، لا بد من التسليم بأنه لا يمكن التصدي الفعال لتحدي فيروس نقص المناعة البشرية إلا إذا اعتبرناه عنصراً أساسياً من خطط وسياسات وبرامج التنمية البشرية الشاملة.

وأحد العوامل الحاسمة الأهمية في ذلك الشأن تتمثل في إمكانية الحصول على أدوية علاج فيروس نقص المناعة البشرية وهذه الأدوية لازمة الآن. والأطفال في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وجميع أنحاء العالم بحاجة إلى هذه الأدوية الآن، ولذلك فإن من الضروري توفير هذه الأدوية بتكلفة مناسبة. ونحن ندرك أن الأرباح عامل مهم لشركات صناعة المستحضرات الصيدلية. ولكن حياة البشر أكثر أهمية. وبالمثل، فإن مسألة حقوق الاختراع وغيرها يجب ألا تكون عقبة تعرقل توفير هذه الأدوية. وتمثل الأدوية العامة، في واقع الحال، مسألة حياة أو موت للملايين من المصابين بهذا الفيروس.

والطريقة الوحيدة لاستئصال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي إيجاد مصل له، ولذلك فإن البحوث حاسمة الأهمية. ويجب علينا أن نتعاون جميعا في ذلك الشأن. وكثير من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية لديها القدرة اللازمة

لإجراء البحوث. ومن المهم أن يعمل العالم معاً للتوصل إلى علاج لهذا المرض القاتل.

ولا يزال أمامنا طريق طويل قبل أن نحقق حلمنا بوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعكس مساره بحلول عام ٢٠١٥. ويتطلب تحقيق هذا الحلم تعهداً سياسياً قوياً، وقيادة وطنية وعالمية، وتخصيص أموال إضافية للبحث والتطوير، والاشتراك النشط من جانب المجتمع المدني، وتدخلات حساسة ومناسبة ثقافياً، وفوق ذلك كله إمكانية حصول الجميع على أدوية علاج هذا الفيروس.

ونحن في باكستان قد أخذنا على عاتقنا التزاماً سياسياً ضخماً في هذا المجال، بقيادة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. والواقع أنه عُقد في باكستان أول مؤتمر للنساء والفتيات وأفضل الممارسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في آسيا والمحيط الهادئ. وشاركت السيدة نفيس صادق في هذا المؤتمر، وقام رئيس الوزراء بافتتاحه.

وفي المقام الأول، لا يمكن إنجاز شيء بدون السلام. ومن المهم أن ندخل شيئاً من التعقل على عالمنا هذا الذي فقد رشده. وعلينا أن نوقف قتل الإنسان في كل مكان من العالم، وقتل النساء، والأطفال الرضع والقصر، وقتل من لا حيلة لهم، والمدنيين العزل. وعلينا أن نوقف تدمير الجداول والزهور والأشجار.

ولنعمل على إحياء الأمل في نفوس الملايين من المصابين. وينبغي للجمعية العامة أن تبث الأمل في كل ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز دون استثناء، وأن تكفل اتحاد المجتمع الدولي في الرد على هذا التحدي العالمي. ويجب أن نعمل على رسم الابتسامة على شفاه البشرية وعلى ألا نجلب الألم ونتسبب في ذرف الدموع.

نحن جنس واحد، ألا وهو الجنس البشري. وعلينا أن نتعايش معاً. وعلينا أن يساعد كل منا الآخر. وعلينا أن يلبي كل منا مطالب الآخر وأن يقبل بها. ولا يمكن أن يكون أي شيء صحيحاً سياسياً إذا كان خاطئاً أخلاقياً. ولقد حان الوقت لكي نتحلى بالشجاعة على أن نفعل ما هو سليم أخلاقياً. وأعلم أن هذه المنظمة، أي الأمم المتحدة، لديها الشجاعة والإدراك والتصميم على أن تفعل ذلك لصالح البشرية. ولنعمل جميعاً على إبراء جروح العالم، والكفاح معاً ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولنعتمد مشروع القرار.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة إلى السيد رادوسلاف غايدارسكي، وزير الصحة في بلغاريا.

السيد غايدارسكي (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم حكومة جمهورية بلغاريا وأن أعرب عن أملنا، في أن تقضي البشرية على وباء الإيدز، من خلال جهودنا المشتركة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

لقد أثبتت حكومة بلغاريا وجود إرادة سياسية قوية واستجابة وطنية لمواجهة الإيدز، فضلا عن التزام حقيقي بالوفاء بالأهداف الدولية. وتود الحكومة التشديد على ضرورة بذل المزيد من الجهود والتركيز.

وندعو، أولا، إلى إبداء الإرادة السياسية والقيادة الحكومية في البلدان كافة ونشجع الحكومات على تعزيز تدابير الوقاية الأولية وزيادة الوعي بشأن الإيدز. وندعو إلى زيادة الموارد المالية الوطنية لمواجهة الإيدز على الصعيدين المركزي والمحلي، فضلا عن إمكانية حصول المجتمع المدني على الموارد المالية. ونطلب من المانحين الدوليين مواصلة دعم مواجهة مشكلة الإيدز. وندعو الحكومات إلى الاعتراف بالمجتمع المدني بصفته شريكا أساسيا في برامج الوقاية وتوفير

إمكانية حصول أضعف الفئات في المجتمع على العلاج. ونؤيد الإسراع بتوسيع خدمات الوقاية من الفيروس وتقديم الخدمات إلى أكثر الفئات عرضة للخطر.

وبالنيابة عن حكومة بلغاريا، أود التشديد على ضرورة العمل معا الآن بطريقة فعالة كيما يكون العالم مكانا أفضل للحياة غدا نتيجة القضاء على الإيدز.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة تريوفودي نكورونزيزا، وزيرة شؤون رئاسة الجمهورية المسؤولة عن الإيدز في بوروندي.

السيدة نكورونزيزا (بوروندي) (تكلمت بالفرنسية): أود، باسم رئيس جمهورية بوروندي السيد بيير نكورونزيزا، وباسم كامل وفدي، أن أتقدم بالتهاني، والشكر إلى الأمين العام والجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع، عملاً بالقرار ٢٢٤/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ينعقد هذا الاجتماع في وقت تمر بوروني بعملية الانتهاء من إعداد خطة العمل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ويتفق تنفيذ خطتنا مع أحكام إعلان الالتزام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. الذي تم التوقيع عليه في عام ٢٠٠١.

ويستند تنظيم مكافحة الإيدز وتنسيقها في بوروندي إلى وعينا بأن الإيدز مشكلة قومية؛ والواقع أن معدل الانتشار كانت نسبته ٦ في المائة في عام ٢٠٠٢. وقد دفع ذلك الحكومة إلى إنشاء المجلس الوطني لمكافحة الإيدز، وتشكيله متعدد القطاعات، وبه هياكل لا مركزية على جميع المستويات. ويرأس المجلس رئيس الجمهورية نفسه. ويمكّننا هذا النهج من إشراك جميع مؤسسات الدولة، الأمر الذي يجعل في الإمكان أن تشترك جميع السلطات في مكافحة الإيدز. وقد لقي مبدأ ''العناصر الثلاثة''، ومؤداه وجود خطة فريدة للبلد ونظام واحد للتنسيق وخطة واحدة للمتابعة والمراقبة على الصعيد الوطني، ترحيبا من هذه المؤسسات.

ومن دواعي سروري أن أبلغ الجمعية بأن قدرا كبيرا من التقدم قد تم إحرازه في المرحلة الحالية من تنفيذ الخطة، وذلك في ثلاثة مجالات هي: الوقاية وتقديم الرعاية للمصابين أو المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية (الفيروس)/الإيدز وتعزيز قدرات مقدمي الرعاية. ومن ثم فنحن نسعى للحد من السلوكيات الجنسية العالية الخطورة وتوفير المعلومات والتثقيف للفئات المستهدفة. ونحاول منع تفشي الفيروس بين أوساط الشباب من خلال شبكة هائلة لأندية وقف الإيدز ومراكز الشباب. وقد اضطُلع بجهود كبرى للحد من خطر نقل الفيروس أو الإيدز عن طريق الدم من شخص لآخر. وقد ارتفع عدد مواقع الفحص قبل الولادة ورصد انتقال الفيروس من الأم للطفل من موقع واحد في عام ٢٠٠٢ إلى ١١ موقعا في ٢٠٠٥.

وقد اعتمدت بوروندي سياسة أكثر جرأة فيما يتعلق بإمكانيات حصول المصابين بالفيروس مجانا على الرعاية والوقاية والعلاج، مما رفع عدد الأشخاص المصابين بالفيروس ممن يتلقون العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية من ٦٠٠ شخص في نهاية ٢٠٠٢ إلى ٧٠٠ ٦ شخص في أيار/مايو ٢٠٠٦. وقد أمكن هذا بسبب دعم الشركاء مثل البنك الدولي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم لهم بالشكر نيابة عن جميع الذين مدوا لهم يد العون في بوروندي، فاستعادوا بذلك الحياة والأمل. وبالمثل، يجري تحديد اليتامى وغيرهم من الأطفال المعرضين للإصابة وتقديم الدعم لهم، بما في ذلك من خلال جهود ترمي إلى إلحاقهم بأسر وإدخالهم المدارس وتوفير إمكانيات الرعاية وتقديم الدعم للأسر المضيفة. ذلك أن اليتامى يمثلون بسبب الإيدز والحرب نسبة ١٠,٨ في المائة من سكان بوروندي. ولكي نكافح الوصم بالعار، أصدرنا

قانونا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ يوفر الحماية للمصابين بالفيروس.

وفي الختام، إن لدى بوروندي تصميما راسخا على وقف آفة الإيدز بالرغم من ضخامة هذه المهمة. وفي التقدم المحرز على مدى السنوات الخمس الماضية ما يحمل بقوة على الاعتقاد بأن المستقبل سيكون أفضل. ونحن نتطلع إلى المستقبل في ثقة لوثوقنا بدعم الأمم المتحدة وشركائنا وغيرهم ممن سينضمون إلينا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة للسيد يوري بولياتشينكو، وزير الصحة في أوكرانيا.

السيد بولياتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالأوكرانية؛ وقدم الوفد النص الانكليزي): يشرفني أن أقرأ نص رسالة الرئيس فيكتور يوتشينكو، رئيس أوكرانيا، الموجهة إلى المشاركين في الاجتماع الرفيع المستوى.

”أضحت دورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ٢٠٠١، المعقودة بمبادرة من أوكرانيا ودول أخرى، تشكل منعطفا في المعركة التي يخوضها المجتمع الدولي ضد الفيروس/الإيدز. واستنادا إلى خطة العمل الواردة في إعلان الالتزام الذي اعتمد خلال الدورة الاستثنائية، أعدت أوكرانيا برامج خاصة للوقاية والعلاج، والرعاية والدعم لفائدة المتضررين وتعمل الآن على تنفيذها. ويرمي مجلس التنسيق الوطني إلى الوقاية من انتشار الفيروس/الإيدز، الذي جمع بين المؤسسات الرائدة في ذلك الجانب، إلى تعزيز الحملة الشاملة لمكافحة الإيدز لفائدة كل الأوكرانيين.

”وبالنظر إلى ما اتخذ من إجراءات، تمكنت أوكرانيا من إحراز تقدم ملموس، وخاصة في توفير إمكانية الحصول على العلاج المضاد للفيروسات. ويقدر بلدنا تقديرا عاليا التعاون النشط مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل والملاريا والمساعدات التي يقدمها وكذلك التعاون والمساعدة المقدمين من البنك الدولي والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وخاصة البرنامج المشترك للأمم المتحدة المعني بالإيدز، ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف. بيد أنه، على الرغم من كل التدابير التي تم اتخاذها، لا تزال حالة الوباء تقض مضجعنا في أوكرانيا. وللأسف، لا يزال معدل انتشار الفيروس/الإيدز في أوكرانيا بين أعلى المعدلات في أوروبا الشرقية. ويتواصل صعود اتجاه الإصابة بالفيروس نحو الأعلى.

”وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأكرر مرة أخرى التزام أوكرانيا بتنفيذ إعلان التزام الأمم المتحدة بمكافحة الإيدز. ونحن مصممون على العمل بطريقة حاسمة لإيقاف انتشار الوباء. ونتطلع إلى مواصلة التعاون المثمر إزاء تلك الغاية، مع مجموعة المانحين – وفي المقام الأول مع البنك الدولي والصندوق العالمي – وهيئات منظومة الأمم المتحدة“.

ويود وفدي إن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ونأمل إن يضيف اعتماد مشروع الإعلان السياسي اليوم زخما جديدا وقويا إلى زيادة تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى عكس اتجاه الوباء. وينبغي أن ندرك تماما مسؤوليتنا المشتركة إزاء أجيال المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة أولا شميدت، وزيرة الصحة بجمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيدة شميدت (ألمانيا) (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أشير إلى أن ألمانيا تعرب عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي.

وتعرب الحكومة الألمانية عن شكرها العميق للأمين العام على مبادرته الرامية إلى التكاتف في مكافحة الفيروس/الإيدز وعلى قيادته المهتدية بدوافع الرحمة في تنسيق قوى المجتمع العالمي وفي زيادة تطوير تلك القدرات. وللنجاح في المكافحة العالمية للإيدز تلزمنا المعرفة والخبرة والتزام الأشخاص على اختلاف أصولهم ومهنهم وثقافاتهم.

وأرجو مخلصة أن يبعث هذا الاجتماع الرفيع المستوى برسالة مؤداها أن احترام حقوق الإنسان يؤدي دورا محوريا في الوقاية من الفيروس وعلاجه. ويفزعني أن الوصم بالعار والتمييز ما زالا يحولان دون تمتع الناس بإمكانيات الوقاية والعلاج والرعاية في كثير من بقاع العالم بعد ٢٥ عاما من مكافحة الإيدز. ولا بد أن يصبح أمرا عاديا عدم النبذ الاجتماعي للأشخاص، بما في ذلك مستخدمو المخدرات والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال والمشتغلات بالجنس. فمن مصلحتنا أن ندافع عن حماية حقوق الإنسان وحمايتها. وذلك هو الأساس الوحيد الذي سيقوم عليه النجاح المستدام لسياسات الإيدز التي نطبقها.

ويجب أيضا أن يصير من الأمور العادية عدم الإغضاء عن العنف الجنسي المرتكب ضد المرأة أو عن قمعها أو استغلالها أو انتهاك حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بها. ويجب التصدي لزيادة تعرض النساء والفتيات للإصابة، وذلك من خلال النهوض بفرصهن في التعليم، وتعزيز مركزهن الاجتماعي والاقتصادي وكفالة الخدمات الصحية الفاعلة. وتقدم ألمانيا الدعم لنحو ٥٠ من البلدان الشريكة في جهودها المبذولة لمكافحة الفيروس/الإيدز، وذلك جزئيا من خلال برامج شاملة للتغلب على أوجه العجز الحالية داخل نظم الرعاية الصحية بها، وسوف نستمر في ذلك.

وأرحب بأننا نعلن من جديد في مشروع إعلان اليوم دعمنا للوقاية. وينبغي أن تظل الوقاية من الإصابات الجديدة دعامة من دعائم مكافحة الوباء في الأجل الطويل. وتؤيد الحكومة الألمانية استمرار تنفيذ مبدأ ''العناصر الثلاثة''، والمزيد من الفعالية في تنسيق الأنشطة على الصعيدين الوطني والدولي في مكافحة الفيروس/الإيدز ودمجها في السياسات الصحية الوطنية.

واليوم نعلم أن الإسراع في إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا حقق نجاحا مدويا. وقد أسهمت ألمانيا في الصندوق وستواصل مساهمتها.

إن العالم ينتظر منا القيادة. ويلزم أن نتصرف بإصرار حتى يمكن أن ينمو جيل جديد صحيح البدن في جميع البلدان. ولكي نكفل ذلك، من الضروري أن نستعمل أسلوبا واضحا في التعليم وأن نتغلب على العوائق الاجتماعية والثقافية. وليس هذا بالأمر السهل، ولكننا نعلم أنه يحقق نتائج. وخير وسيلة في هذا الصدد هي التعاون الفعال فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بما في ذلك الفئات المعرّضة. ولديّ اعتقاد راسخ بأن الشباب إذا ما أتيحت له المعلومات الواقعية والشاملة سيدير حياته الجنسية بوعي شديد بمسؤوليته الشخصية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة للسيدة بيلار مازييتي، وزيرة الصحة في بيرو.

السيدة مازييتي (بيرو) (تكلمت بالاسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أقول إن بيرو تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا بالنيابة عن مجموعة ريو.

ونود أن نشكر الأمين العام على الوثائق التي قدمها إلينا، والتي شكلت أساسا لمختلف المداولات التي أجريناها خلال هذا الاجتماع.

وفي بيرو، وهي بلد يبلغ عدد سكانه ٢٧ مليون نسمة ولا يزال الوباء غير منتشر فيه على نطاق واسع، أقمنا مكافحة الفيروس/الإيدز على نهج يقوم على أساس الحقوق ووضعناها في سياق مكافحة الفقر. وتشكل إمكانية الحصول على العلاج المضاد للفيروسات جزءا من الحق في الصحة عموما والصحة الجنسية والإنجابية خصوصا. وأدرجنا أيضا المنظور الجنساني في جهودنا، من خلال التشديد على تمكين المرأة والمجموعات الضعيفة.

ومنذ عام ٢٠٠١، أقامت بيرو هيكلا أساسيا اجتماعيا وماليا لمكافحة الإيدز تمهيدا لتوفير إمكانية الحصول على العلاج. ويشكل الهيكل الأساسي مركز تنسيق للجهود المتعددة القطاعات المبذولة في المجال الصحي على الصعيد الوطني، ويضم وزارة الصحة إلى جانب الوزارات الأخرى، وخاصة المجتمع المدني. ومن خلال ذلك الهيكل ، تسنى لنا توفير الموارد من الصندوق العالمي مما مكننا من شراء الأدوية ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإيدز. وشرعنا بتوفير العلاج لـ ٤٥٢ ٤ شخصا حتى الآن، بطريقة لا مركزية. وابتداء من أيلول/سبتمبر ستغطي الحكومة البيروفية أخيرا ذلك العلاج تغطية كاملة، مما سيعزز هيكلنا الأساسي المالي. وقدمنا تفاصيل ذلك الجهد الرامي إلى توفير إمكانية الحصول على العلاج، فضلا عن الدروس المستفادة، في معرض وفي مطبوعات وزعناها في مناسبات شتى بصفتها جزءا من هذا الاجتماع.

ولم تكن عملية الاعتراف بدور المجتمع المدني والعمل على نحو أوثق معه باليسيرة. بيد إننا نواصل بناء الثقة المتبادلة. ونعتقد أن مشاركة المجتمع المدني ستضمن مواصلة التقدم. قد تيسّر العمل معا بفضل الحافز الذي وفرته جهود الصندوق العالمي لدعم العديد من المؤسسات، ولا سيما البرنامج المشترك للأمم المتحدة المعني بالإيدز، الذي قدم المشورة الفنية وساعدنا في عملنا، مما جعلنا أكثر كفاءة.

ويجب علينا الآن أن نشرع في تناول البنود الرئيسية في جدول أعمالنا، التي صارت واضحة بفضل خبرتنا. ولا بد لنا من تعزيز جهود الوقاية بين فئات السكان المعرضة للخطر، والتي لا نراها بوضوح في أغلب الأحيان، وتشمل تلك الفئات الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والعاملين في مجال الجنس من كلا الجنسين والخنثى والسجناء. ويجب علينا التركيز خصوصا على النساء بين السكان الأصليين، والأطفال المعرضين لخطر الإصابة والمراهقين.

ونظرا إلى أن المعالجات تُحسن بسرعة، من الحيوي أن نعزز نظام رعاية الصحة وقدرات العاملين لدينا. ونود أن نطلب السعي، تحقيقا لهذا الهدف، إلى استعمال طرق مالية وتقنية جديدة للمساعدة. ويمكن أن تكون هذه فرصة ممتازة للجهات المانحة التي قد تكون معنية بتوطيد دعمها لأمريكا اللاتينية. وإذا لم يحدث هذا التعزيز أصبحت منطقتنا أكثر تعرضا للخطر، ونشأ خطر انتشار الوباء.

ولذلك نرى أنه مما يستحق الأولوية استمرار المجتمع الدولي في حشد الموارد، ولكن على مستوى أعلى، للتقدم باستجابة شاملة إلى هذا التحدي. يجب اتخاذ مبادرات للإعلان عن أن الأدوية والمكونات المتعلقة بها المستعملة في علاج المرض من الضرورات الإنسانية على المستوى العالمي.

وأخيرا، سيؤيد بلدي الإعلان الذي سيجري اعتماده، على الرغم من أننا كنا نفضل وضع وثيقة أشد صراحة كانت ستعبئ بلداننا، وخصوصا البلدان النامية،

لمواجهة فيروس الإيدز مواجهة مباشرة بدلا من مجرد إعرابنا عن القلق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي الأونرابل بيهن داتو بادوكا حاجي سويوي بن حاجي عثمان، وزير الصحة في بروني دار السلام.

السيد عثمان (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): تعرب بروناي دار السلام عن ترحيبها الشديد بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى. وقد وفرت الأيام القليلة الماضية قدرا كبيرا من التبصر فيما يتعلق بتقييم التقدم المحرز وإعادة تقييم جهودنا في مكافحة وباء الفيروس/الإيدز. وقد أحرز بعض التقدم الهام منذ انعقاد الدورة الاستثنائية المتعلقة بالفيروس/الإيدز. وكان إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز (القرار د ا-٢/٢٦، المرفق) الذي اعتُمد في حزيران/يونية ٢٠٠١ دليلا على تصميمنا القوي على مكافحة وباء الفيروس/الإيدز. وفي العام الماضي وحده، خلال استعراض مؤتمر القمة العالمي المعني بالألفية، التزم قادتنا ببذل مزيد من الجهود للتصدي لهذه المسألة.

بيد أنه يلزم عمل المزيد، كما يتبين من تقرير الأمين العام، وكما اتضح خلال الجلسات التفاعلية التي عقدت على مدى الأيام القليلة الماضية.

ولم يجر التركيز بشكل كامل على استراتيجيات الوقاية في جهودنا المبذولة للتصدي للوباء. وقد أسفر ذلك عن زيادة في معدلات الإصابة، حيث حدث ما يزيد على ٤,٩ ملايين إصابة جديدة في العام ٢٠٠٥ وحده. والوقاية الناجحة، علاوة على العلاج الفعال، هما الحل لمشكلة الفيروس/الإيدز. كما أن وعي الأشخاص بالفيروس، بما في ذلك وعيهم بحالتهم، قوة دافعة شديدة في تغيير السلوك. ويمكن لها أيضا أن تحد بشكل مباشر من الوصم وأن توجد مزيدا من الصراحة بشأن الفيروس/الإيدز وزيادة في إقبال الأشخاص على الفحص والتماس التوجيه.

لذلك نؤيد بقوة نداء الأمين العام من أجل تجدد التشديد على الوقاية من الفيروس. كما أن من دواعي سرور بروناي دار السلام انطلاق خطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لتوسيع نطاق التعاون بين البرامج الوطنية المعنية بالسل والمعنية بالفيروس/الإيدز لكبح جماح وباء العدوى بكل من السل والفيروس معا. وتشكل العدوى بالسل إلى جانب الفيروس/الإيدز تحديا هائلا. ويمكن للتعاون بشأنهما أن يؤدي إلى فعالية وشمول الرعاية والوقاية على مستوى المجتمعات المحلية أن يساعدنا على بلوغ الهدف المحدد في مبادرة ''٣ في ٥''. ولكن علينا جميعا أن نعمل.

وكان مما يمزق الأفئدة أن نسمع عن تجارب الحياة الواقعية للمصابين بالفيروس/الإيدز، الذين وصفوا الصدمات البدنية والعاطفية والاجتماعية التي مروا بها، فضلا عن التقلبات والنضال والنصر والنجاح في الصراع مع الفيروس/الإيدز. ولدينا ثقة بأن الفرصة التي أتيحت لجلسات الاستماع للمجتمع المدني نقلت إلى مقدمة الاهتمام كثيرا من المسائل التي يلزم تناولها والتي يمكن أن نتعلم منها.

وبالرغم من جميع الالتزامات التي سبق للمجتمع الدولي قطعها، ما زالت التفاوتات في التوزيع المالي وفي إمكانية الوصول إلى الوقاية والرعاية والدعم والعلاج موجودة على الصعيد العالمي، خاصة فيما يتعلق بغالبية المصابين بالفيروس/الإيدز الذين يعيشون في البلدان النامية. فمعظمهم ليسوا محرومين فقط من العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية، بل من الأدوية البسيطة لمعالجة العدوى بالفيروسات الانتهازية ولتخفيف الألم كذلك. وهكذا فإن الخطوة التالية هي أن تترجم الإرادة والالتزامات السياسية والمالية إلى عمل مجد وفعال.

ويمكن، بل يجب، أن تتاح الوقاية والرعاية والعلاج والدعم لكل من يحتاجون إليها. ولن يكون ذلك إلا إذا منحت جميع البلدان والمناطق والمنظمات دعمها الكامل لإعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز. ويجب إزالة العوائق التي تحول دون نجاح تلك البرامج وهدم الحواجز لكي نتحرك قدما للأمام ونحقق أهدافنا.

والوقاية،كما يقال، خير من العلاج. بيد أن برامج الوقاية والعلاج والرعاية والدعم يجب أن تمضي جنبا إلى جنب وأن تنفذ معا في جهودنا المبذولة لمكافحة الوباء بفعالية. ويلزم مواصلة تعزيز الدور المحوري الذي يؤديه التعاون الإقليم والدولي وأدى إلى ما تحقق من إنجازات إلى الآن. ويجب أن نتبادل الدروس المستفادة والتجارب التي نمر بها حتى يتسنى لنا أن يثري كل منا جهود الآخر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل نيمال سيريبالا دي سيلفا، وزير الرعاية الصحية والتغذية في سري لانكا.

السيد سيريبالا دي سيلفا (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): أشعر بالسرور البالغ بأن أكون حاضرا في هذا المحفل وبأن أنقل التحيات الحارة والودية من فخامة ماهيندا راجاباكسا، رئيس سري لانكا، وشعب سري لانكا.

ويصبح فيروس نقص المناعة البشرية يقينا نوعا من أسلحة الدمار الشامل – ظاهرة مخيفة تدمر الكائنات البشرية كما تدمر يقينا الحروب التي تدور على وجه الأرض. إنه عدو غير مرئي للبشرية لا يحترم الحدود ويدمر اقتصادات بعض البلدان تدميرا أفظع مما تسببه المجاعات أو الكوارث الطبيعية.

إننا نعرف أن أعجوبات الطب تمكنت من التغلب على أي أمراض. وفي أحيان كثيرة تمكن أفراد الصحة المتفانون وحدهم من تحقيق نجاحات لافتة للنظر. ولكننا نعرف الآن أنه من أجل قهر فيروس الإيدز لن يكون توفر نموذج طبي حيوي خالص وحده كافيا أو حتى ذا صلة. أعتقد أنه حتى إفشاء المعرفة عن طريق برامج التوعية وحدها ليس من شأنه أن يؤدي إلى ذلك التغيير. ثمة حاجة إلى أن نتخذ نهجا كليا أعرض يزيل الوصمة ويدخل التغيير السلوكي المستدام. ولهذا الغرض من اللازم أن نتخذ إجراء منسقا متعدد القطاعات من أجل تكميل الجهود في ميدان الطب الحيوي. وذلك يستدعي توفر الريادة السياسية الرفيعة المستوى، ولا شك لديَّ في أن الأمم المتحدة قد نظمت، وهي تضع ذلك الهدف نصب عينيها، مشاورات رفيعة المستوى.

ولسري لانكا سكان متعلمون، ومجتمعاتنا مباركة بأن تعرضت وتعززت مؤخرا ثقافتها وتقاليدها الدينية البوذية والهندوسية التاريخية لتأثير القيم الإسلامية والمسيحية. هذا الأساس للتثقيف الطيب والقيم التقليدية الطيبة، وأيضا مزاج الشعب هما مصدر مساعدة كبيرة في منع الانتشار السريع لفيروس الإيدز في سري لانكا.

وعلى الرغم من أن لدى سري لانكا سجلا لانتشار قليل جدا للإيدز، يوجد فعلا مناخ وبيئة مفضيان إلى انتشاره السريع في البلد. وفي الواقع أن ١,٥ مليون من أفراد شعبه يعملون عبر البحار؛ والزواج يعقد في سن متأخرة؛ وتستمر الوصمة والتمييز؛ وتتآكل القيم الاجتماعية والثقافية في قطاعات معينة، وتعجل العولمة بهذا التآكل؛ وثمة افتقار إلى الوعي الكافي بالوصال الجنسي المأمون. يمكن لهذه العوامل أن تخل بالتوازن.

ويسرني أن أذكر أن سري لانكا تمكنت، وقد راعت الدروس المستفادة من تجارب مناطق أخرى، من توفير القيادة السياسية على أعلى المستويات للتصدي للإيدز.

أظهرت حكومات متعاقبة التزامها الثابت، وكذلك فعل قادة متعاقبون، بالكلام علانية عن الإيدز. والرئيس المنتخب مؤخرا، السيد ماهيندا راجاباسكا، يولي الأولوية الأولى لهذا الالتزام. ووضعنا برنامجا نشيطا لزيادة الوعي بين القادة السياسيين على كل المستويات، مما يشمل ٨٥ في المائة من القيادة السياسية الحكومية المركزية والمحلية وتلك التي هي على مستوى المحافظة. وبالإضافة إلى ذلك، عبأنا المجتمع المدني على نحو كامل في تلك الجهود. وأكثر من ٤٥ منظمة غير حكومية تعمل بنشاط حاليا مع البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز.

وما انفكت سري لانكا تعتبر الرعاية الصحية المجانية استثمارا ولذلك فإنها قدمت بالمجان العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية لجميع الأشخاص الذين هم بحاجة إليها. ومن الواجب عليّ أن أشكر البنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمات متعددة الأطراف وثنائية أخرى، على دعمها التقني والمالي السخي.

ودعوني أؤكد، وأنا آخذ في الحسبان تجربة سري لانكا، على أن برنامج الإيدز ينبغي أن يستهدف على نحو رئيسي النساء والشباب الذين هم في سن المراهقة، وأنه ينبغي أن تكون السلسلة الكاملة من الأنشطة الوقائية والعلاجية جزءا لا يتجزأ من برنامج أوسع للصحة الإنجابية.

وعلى الرغم من كون سري لانكا بلدا يقل فيه انتشار فيروس الإيدز ولا يوجد فيه بعد عبء صحي عام متعلق به، فإنها ستستضيف، بوصف ذلك تعبيرا ملموسا عن التزامها، المؤتمر الدولي الثامن المعني بالإيدز في آسيا والمحيط الهادئ في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وموضوع هذا الحدث الهام، ”أمواج التغيير – أمواج الأمل“، سيكون، كما نعتقد، ملائما جدا. وأدعو بإخلاص كل واحد منكم إلى حضور هذا المؤتمر السنة القادمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل جون راهيل، وزير الصحة في ترينيداد وتوباغو.

السيد راهيل (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): إن ترينيداد وتوباغو بلد صغير من بلدان منطقة البحر الكاريبي تعداده ١,٣ مليون نسمة. والواقع أن ترينيداد وتوباغو هي أصغر بلد تأهل للمشاركة في كأس العالم لكرة القدم في ألمانيا الأسبوع المقبل، وستكون أولى مبارياتنا يا سيدي الرئيس أمام السويد. ومن ثم قد يكون حجمنا صغيرا، ولكن حماسنا قوي.

وقد اكتُشفت أولى حالات الفيروس في ترينيداد وتوباغو عام ١٩٨٣. واليوم يوجد ١٥ ٠٠٠ شخص مصابون بالفيروس في جمهوريتنا المؤلفة من جزيرتين. واتسم أول عقدين من الوباء في مناطق كثيرة من منطقة البحر الكاريبي بتزايد الوفيات والاعتلال بسبب الإيدز. غير أن حكومة ترينيداد وتوباغو بدأت في عام ٢٠٠٢ في توفير العلاج المجاني بمضادات الفيروسات الرجعية لمن يحتاجون إليه دون مقابل.

وفي عام ٢٠٠٤ أنشأنا اللجنة الوطنية للتنسيق بشأن الإيدز لإدارة خطتنا الاستراتيجية لمكافحة الفيروس/الإيدز ومدتها خمس سنوات، ومقر اللجنة في رئاسة الوزراء. وهي هيئة متعددة القطاعات بحق، وبها تمثيل قوي من المجتمع المدني والمصابين بالفيروس وجماعات الشباب والمنظمات الدينية والمنظمات الإنمائية والقطاع الخاص والوزارات الحكومية الرئيسية.

ويسرني أن أبلغكم ببعض ما حققه بلدي من نماذج النجاح في مجال التدخلات الاستراتيجية والشاملة. فقد انخفض معدل الوفيات بسبب الإيدز بنسبة ٦٠ في المائة،

وهبط عدد حالات الإيدز بنسبة ٤٨ في المائة، كما أن معدل الإصابة بالفيروس انخفض بنسبة ١٦ في المائة عن المستويات القصوى.

ومن بين العوامل التي ساعدتنا على إحراز ذلك التقدم المشجع زيادة الالتزام بالاستجابة على جميع أصعدة المجتمع، بما في ذلك على أعلى مستويات الحكومة؛ وتعبئة الموارد المالية والتقنية والبشرية؛ والشراكات القوية من القطاعين العام والخاص مع المنظمات غير الحكومية وبناء القدرات؛ والنهوض بالتيسير والتنسيق في جميع القطاعات. وقد اعترفت حكومتي بأن التصدي المستمر والشامل للفيروس له أهمية حاسمة إذا أردنا أن نحقق ما لدينا من احتمالات مشرقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي مواجهة التحديات الخاصة التي تؤثر في البلدان الصغيرة مثل بلدنا، تعرب ترينيداد وتوباغو عن التزامها ببذل جهود أقوى لمكافحة الوصم والتمييز ضد المصابين بالفيروس والمعرضين للوباء، وذلك من خلال الإصلاح التشريعي والاجتماعي. كما أننا ملتزمون بالمضي في توسيع نطاق إمكانيات العلاج في جميع مناطق البلد، وبإيلاء الاهتمام اللازم للنهوض بالصحة الجنسية والإنجابية للشابات ولجميع المواطنين، وبكفالة المشاركة المجدية من المصابين بالفيروس في التصدي للمرض.

وقد شعرنا دائما في ترينيداد وتوباغو بالاعتزاز بتنوعنا الموسيقي والفني والثقافي. ونعكف الآن على تسخير مواطن قوتنا الثقافية واستخدام أبطالنا القوميين في مكافحة الوصم والتمييز وتحقيق تغيير إيجابي في السلوك. بيد أننا نتضاءل أمام طول الطريق الذي يتعين علينا قطعه ولا بد لنا من زيادة جهودنا لتوازي في حجمها الوباء الذي ما زال يشكل خطرا واضحا وقائما لا يمكن إنكاره.

وحكومة ترينيداد وتوباغو ملتزمة التزاما كاملا بوقف انتشار الفيروس. وللجمعية العامة أن تطمئن إلى أن ترينداد وتوباغو ستقوم بما عليها لتنفيذ إعلان الالتزام وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يفترض أن يكون رئيس الجمعية العامة محايدا وغير منحاز بنسبة مائة في المائة، ولكني سأواجه صعوبات شديدة حين تلتقي السويد وترينيداد وتوباغو في كأس العالم. وكل ما نستطيع أن نأمل فيه هو حدوث تعادل. أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بونميك دارالوي، وزير الصحة العامة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد دارالوي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): يشرفنا شرفا عظيما ويسرنا سرورا بالغا، نحن وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بإتاحة فرصة المشاركة اليوم في هذه الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة لمتابعة واستعراض وتقييم تنفيذ القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين في سنة ٢٠٠١، وخصوصا تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأود ببالغ الإخلاص أن أشكر الأمين العام كوفي عنان على دعوته إلى عقد هذه الدورة البالغة الأهمية.

بعد عقد الدورة الاستثنائية في سنة ٢٠٠١ بخمس سنوات يمكننا القول إنه إذا لم يتخذ إجراء عاجل وحازم على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي لتعزيز وتقوية استجابة كل منا في مجال الوقاية من فيروس الإيدز وعلاجه لا يمكننا أن نأمل في تحقيق أهداف إعلان الالتزام الموضوعة لسنة ٢٠١٠ أو الهدف الإنمائي السادس للألفية.

هذه الدورة الاستثنائية فرصة قيمة لإعادة إطلاق وتنشيط الاستجابة العالمية لفيروس الإيدز. وفي هذا السياق

تمكنت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من الاستفادة من الدعم الحاسم والمستمر من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، ووكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة في جهودها لتناول مسألة فيروس الإيدز، من أجل أن يحقق في المستقبل القريب هدف توفير سبل الوصول للجميع.

ولا تزال حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ملتزمة التزاما كاملا وكليا بمواجهة الآفة العالمية، وهي آفة الإيدز، وبمواصلة بذل جهودها لضمان تيسر سبل وصول الجميع إلى الوقاية والعلاج من جانب كل سكان لاو الذين قد يحتاجونهما. ومن الحقيقي أن لاو تبقى بلدا يقل انتشار الإيدز فيه، ويبلغ المجموع الكلي من الأفراد المصابين بفيروس الإيدز بنهاية ٢٠٠٥، ١ ٨٢٧. ومن مجموع الـ ١ ٠٦٩ من حالات الإيدز مات فعلا ٦٣٧ شخصا ويجري علاج ٣٥٠ شخصا بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية.

وثمة كثير من العوامل التي تجعل بلدنا معرضا بشكل خاص لفيروس نقص المناعة البشرية (الفيروس) والإيدز؛ وهي تتعلق بموقعه الجغرافي وبزيادة الهجرة من البلد وإليه على طول طرق الانتقال البرية الرئيسية، سواء الموجود منها الآن أو التي في سبيلها إلى الإنشاء. وهي تتعلق أيضا بالتغييرات في أسلوب الحياة في بعض الأوساط السكانية، بما فيها الشباب. ومن المحتمل أن تعاني لاوس بشكل خطير من وباء الفيروس/الإيدز.

(تكلم بالانكليزية)

وبدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (البرنامج المشترك) ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، أعدت جمهورية لا الديمقراطية الشعبية استراتيجية وطنية جديدة إزاء الفيروس/الإيدز وخطة عمل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، وذلك بهدف كفالة تعميم إمكانيات الوقاية والرعاية والدعم لكل من يحتاجون إليها بقدر الإمكان. وأدرج الفيروس والإيدز على سبيل الأولوية في الخطة الوطنية السادسة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، كما تشترك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بنشاط في فرقة العمل المعنية بالإيدز التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتشدد استراتيجيتنا وخطة عملنا الوطنية فيما يتعلق بالفيروس/الإيدز على تعزيز الأخذ بسلوك جنسي أكثر أمانا، ولا سيما في أوساط أشد الفئات تعرضا للخطر. ومن الاستراتيجيات الرئيسية إدماج خدمات الوقاية من العدوى بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي والفيروس في برامج الصحة الإنجابية، والتصدي لمسألة تعرض النساء والشباب والأطفال، وتوفير بعض خدمات من قبيل التوجيه والاختبار الطوعية، والوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. وتشمل الأهداف إتاحة إمدادات كافية يسهل الحصول عليها وزهيدة التكلفة ومقبولة من السلع الضرورية ذات الصلة بالفيروس/الإيدز والصحة الجنسية والإنجابية، وبرامج شاملة للواقيات الذكرية، وتشخيص العدوى بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وتقديم الأدوية.

وفي الشهر الماضي، افتتح موقع ثان للعلاج بمضادات الفيروسات الرجعية في لاوس، وذلك في العاصمة فينتيان، وستتلوه مواقع أخرى. ولدينا ثقة ببلوغ هدفنا المتمثل في علاج جميع البالغين والأطفال المحتاجين للعلاج بحلول العام ٢٠١٠، وذلك باستمرار الدعم من شركائنا الخارجيين في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة.

وإذا عدت إلى رسالة الأمين العام عن إلحاح المشكلة، نحتاج بالفعل إلى بذل جهود جديدة وكبيرة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. ويسعدنا أن جمهورية

لاو الديمقراطية الشعبية ما زالت من البلدان ذات الانتشار المنخفض؛ ونرى أن جهودنا حتى الآن كانت مسؤولة جزئيا على الأقل عن هذا المعدل المنخفض من الانتشار. وقد تحقق الكثير خلال السنوات الخمس الماضية، ولكن ما زال هناك قدر كبير ينتظر التحقيق. وسيحتاج بلد مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى زيادة الالتزام طويل الأجل من الشركاء الخارجيين في التنمية بدعم استجابتها ماليا وتعزيز قدرتها على تنفيذ برامجها. وفي هذا الصدد سيكون موضع تقديرنا الشديد دعم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وقيام منظومة الأمم المتحدة بدورها التكميلي اللازم للغاية.

وسنواصل أيضا العمل مع جميع شركائنا في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية وفي رابطة أمم جنوب شرق آسيا لوقف انتشار الوباء. ونعلم أن أمامنا طريق طويل نقطعه. ولكننا، بإعادة تنشيط المساعدة والتعاون المقدم من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، مصممون على بذل قصارى وسعنا لبلوغ الأهداف العالمية والوطنية بحلول العام ٢٠١٠. وانطلاقا من هذا الاعتقاد، نرجو لهذا الاجتماع كل التوفيق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يفترض أن يكون رئيس الجمعية العامة محايدا وغير منحاز بنسبة مائة في المائة، ولكني سأواجه صعوبات شديدة حين تلتقي السويد وترينيداد وتوباغو في كأس العالم. وكل ما نستطيع أن نأمل فيه هو حدوث تعادل.

وأعطي الكلمة لصاحب المعالي السيد مكسيم شيكولي، وزير صحة ألبانيا.

السيد شيكولي (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): بصفتي ممثلا لبلد ولمنطقة ينخفض بهما معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا بد لي من التشديد على أن أوان العمل قد حان.

فلا ينبغي أن نؤجل التدخل حتى يصبح الوباء جليا للجميع، بل ينبغي أن نطبق برنامجا شاملا للوقاية والعلاج الآن بينما لا تزال معدلات الانتشار منخفضة. وقد اكتُشفت أول حالة في ألبانيا في عام ١٩٩٣، وتضاعفت أرقام الفيروس/الإيدز منذ عام ٢٠٠٠. وقد حال تنفيذ تدخلات فورية من قبيل الكشف على جميع الوحدات المستخدمة في عمليات نقل الدم على نطاق الدولة كلها دون انتشار الوباء في بلد كان يعاني معدلات عالية من فيروس الالتهاب الكبدي باء بشكل مزمن في أوائل التسعينات.

ونحن نواجه اليوم حالة مختلفة. فما زلنا في المراحل المبكرة، حيث لا يزال الوباء مركزا في فئات محددة قليلة فحسب. ومن المهم أيضا أن نفهم أن انتشار الوباء مرتبط ببعض أنشطة غير قانونية. ولكبح جماحه، يجب أن ندعم تدخلات الصحة العامة التي ثبتت جدواها في التصدي لتلك الأنشطة المخالفة للقانون. وتشكل برامج الوقاية من الفيروس/الإيدز جزءا لا غنى عنه من هذه المعركة.

ولدينا سبل الوصول إلى موارد جديدة وهامة في مكافحتنا للفيروس/الإيدز، من قبيل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ومبادرة حكومة الولايات المتحدة ومبادرات أخرى كثيرة. بيد أننا بحاجة إلى أن نكفل التكامل بين نُهج الوقاية والرعاية والعلاج والبحث. ولا بد لنا من التسليم بأن مركزنا كبلد ينخفض فيه معدل الانتشار يتيح لنا فرصة نادرة لنُري العالم أن الوباء يمكن وقفه إذا طبقت جميع وسائل الوقاية المعروفة وإذا استخدمت الموارد المتوافرة على نحو يتسم بالحكمة ووفقا لأولويات محددة جيدا. كما يجب أن نسلم بأن الوقاية يمكن أن تكون ناجعة في التصدي للفيروس/الإيدز إذا ما أعددنا نُهجا تستهدف

مجموعات سكانية محددة، وفهمنا العوامل المسببة لضعف لتلك الفئات وتعرضها للعدوى، وعملنا على حماية صحتها وحقوق الإنسان الخاصة بها وتعزيزها على نحو فعال. ويجب أن يواءم بين برامج الوقاية والأوضاع الفعلية التي تطبق فيها. علاوة على ذلك، يجب أن نؤكد مسؤولية الحكومة وأن نشرك أكثر الفئات تعرضا في إعداد تلك البرامج.

ويجب أن نزيل العوائل التي تحول دون الاستعانة بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية للوقاية من الفيروس/الإيدز. فلن يمكننا من الفوز في الحرب على الفيروس/الإيدز سوى نهج متعدد القطاعات جيد الإعداد يؤكد أهمية الاحترام الكامل للحقوق الجنسية والإنجابية في سياق الوقاية من الفيروس.

كذلك يجب أن نسلم بأننا بدلا من الملاحقة القانونية لمستعملي المخدرات عن طريق الحق، يجب أن نوفر لهم الخدمات والبرامج التي تعالج إدمانهم وتقلل من الضرر، كإتاحة وسائل الحقن المأمونة وتطبيق برامج للعلاج ببدائل المخدرات وإعادة التأهيل. وتظهر الإحصاءات أن السياسات والقوانين التي تحترم صحة مدمني المخدرات وحقوق الإنسان الخاصة بهم في ألبانيا والتي تنشئ برامج للحد من الضرر على صعيد المجتمعات المحلية لا غنى عنها لوقف الوباء.

ومن الأدلة على تفاني الحكومة الألبانية في منع الفيروس/الإيدز في هذا البلد توفيرها سبل الحصول الكامل على العلاج لجميع الأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز في ألبانيا والتزامها بسن وإنفاذ قوانين تكفل التمكين الكامل للمتأثرين بالمرض، وذلك بهدف استئصال جميع أشكال الوصم والتمييز المرتبطة بالإيدز.

وينبغي أن تتصرف البلدان ذات معدلات الانتشار المنخفضة بينما الوباء على أبوابها وأن تعتبر مكافحة الفيروس/الإيدز جانبا لا ينفصل من الواجب الأخلاقي المتمثل في كفالة الرخاء والأمن في منطقتنا. وبصفتنا قادة في المجال السياسي، يجب أن نتحلى بالشجاعة الكافية لتحمل المخاطرات من أجل النهوض بصحة الجماهير.

ونعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي أدُلي به نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أناشد جميع الحاضرين في قاعة الاجتماعات هذه أن يقلّوا من الكلام إلى أدنى حد حتى نتمكن من سماع جميع البيانات وإبداء تقديرنا لما تسهم به الوفود في هذه المناقشة البالغة الفائدة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان - لوي روبنسون، وزير الصحة وتنظيم الأسرة في مدغشقر.

السيد روبنسون (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به السيد دينيس ساسو نغويسو، رئيس جمهورية الكونغو، باسم الاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، تود مدغشقر أن تغتنم هذه الفرصة لتطلع المجتمع الدولي على فكرها وتجربتها في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الفيروس)/الإيدز. وسأتناول الإجراءات التي نقوم بها على جميع مستويات المجتمع بغية تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق).

وتجري المشاركة في مكافحة الإيدز في مدغشقر على أرفع مستويات قيادتنا، ممثلة في شخص صاحب الفخامة السيد مارك رافالومانانا، رئيس الجمهورية. وبهدف وقف انتشار الوباء، وضعنا خطة استراتيجية وطنية لتنسيق أنشطة الوقاية وتعزيزها. وتنص الخطة على تهيئة مناخ مواتٍ للأخذ بنهج متعدد القطاعات، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين سبل الوصول إلى المعلومات وإلى وسائل الوقاية الرئيسية؛ وكفالة نوعية الخدمات؛ وتطبيق نظام للمتابعة والتقييم؛

وتنمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الإيدز. وتحقيقا لتلك الغاية، نشن حملة هائلة للتوعية وضمان الاشتراك في المسؤولية بين جميع قطاعات السكان. وقد افتتح رئيس الجمهورية وزوجته رسميا حملة الفحص العام بتوفيرهما القدوة الحسنة.

ونحن مصممون على مواصلة النهوض بأنشطة الإعلام؛ ويتمثل التحدي الآن في إرشاد السكان إلى طرق السلوك المتسمة بالمسؤولية. وتسهم وسائل الإعلام في تحقيق هذه الغاية. وننظم أنشطة اجتماعية – ثقافية كمنطلق لإيصال رسائل قوية. وننظم دورات للدعوة مع المسؤولين المنتخبين على الصعيدين المحلي والوطني. ولدينا وحدات فيديو متنقلة للمناطق التي يصعب الوصول إليها، وقمنا بتوزيع آلاف من أجهزة الراديو التي تدار باليد، كما ننظم مجموعات للاستماع. علاوة على ذلك، يجري تدريجيا توفير خدمات الفحص والعلاج وخدمات الوقاية من نقل العدوى من الأم إلى الطفل في جميع أنحاء البلاد.

وقد بدأت هذه الحملة تؤتي ثمارها: فأكثر من ٨٥ في المائة من شعبنا لديهم معلومات عامة عن الفيروس/الإيدز ويدركون بصفة أساسية كيفية نقله وكيفية الوقاية منه. ولكن بلدي، رغم تلك النتائج، قد عقد العزم على مواصلة بذل جهوده المركزة: فلا بد أن تكون اليقظة شعار اليوم. والواقع أن النتائج عن المؤشرات من ١٠ إلى ١٤ من مؤشراتنا الوطنية الأساسية كما حددها البرنامج المشترك تُظهر الفجوة بين الأهداف والنتائج. وندرك الخطر الحقيقي الذي يمثله هذا الوباء، ولا بد لنا من العمل الآن. ولكي تكون الوقاية فعالة، يجب أن تستند إلى تعزيز حقوق الفرد وحمايتها واحترامها، بما في ذلك المساواة بين الجنسين. ويجب أن تستند إلى إجراءات ثبتت فعاليتها، ويجب أن تكون شاملة في نطاقها.

إن وباء الفيروس/الإيدز لم يعف بلدا من البلدان من آثاره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المدمرة. ويعكس مستوى مشاركتنا في هذا الاجتماع تصميمنا الحقيقي على إيجاد نُهج مشتركة لاستئصال شأفة هذه الآفة، أو على الأقل لعكس مسارها. ولا غنى عن الوقاية، ولكن المصابين يجب أن يعلموا في الوقت ذاته أن سبل الحصول على العلاج المجاني بمضادات الفيروسات الرجعية متاحة لهم. ونشدد على النهوض بخدمات الصحة الإنجابية والوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل: وتشكل الوقاية وتقديم الرعاية للأمهات والأطفال المصابين بالفيروس جزءا من مسلسل متصل للرعاية.

وانعدام المساواة في مكافحة الإيدز ظلم يزيد من اتساع الفجوة بين أشد القطاعات تعرضا والقطاعات التي تملك الموارد الضرورية. ونحن شهود على حجم البلاء وسرعة انتشاره كلما رأينا مأساة ضحايا الفيروس/الإيدز اليومية، وبخاصة في البلدان الفقيرة. ويتطلب هذا الواقع المؤلم أن نُبدي مزيدا من التضامن من خلال تعزيز التعاون الدولي.

إن أفضل السبل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هو زيادة الموارد المالية التي يجب أن تكون بحجم الآفة. وليس هذا بخيار بل هو ضرورة. ولا بد من أن تتوافر لدينا الموارد المالية لكي نفي بالتزاماتنا بتحسين الهياكل الأساسية لرعاية الصحة العامة، ولمواصلة برامج الوقاية وتكثيفها، ولضمان الوصول الأفضل إلى العلاج، بالإضافة إلى تسريع عجلة عملية التنمية.

ونحن على اقتناع بأننا يجب ألا نضيع الفرصة التي يتيحها هذا الحدث. وإننا ندعو كل الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني وقادة الهيئات المتعددة الأطراف والثنائية إلى بذل كل جهد ممكن لتعزيز كفاحنا ضد هذه الآفة العالمية. ونناشد على الملأ ضمائر المواطنين في

المجتمع الدولي لكي يشاركوا بفعالية في دعم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ونحن على قناعة راسخة بأن الشركاء التقنيين والماليين الذين وقفوا إلى جانبنا في هذه المعركة لا يزالون على أتم الاستعداد لمؤازرتنا لكي نتمكن معا من كسب المعركة ضد الفيروس/الإيدز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيتايو لامبو، وزير الصحة في نيجيريا.

السيد لامبو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يعرب الوفد النيجيري عن تقديره وشكره لكم يا سيدي الرئيس لعقدكم هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى لمناقشة البند المعنون ''متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز'' (القرار د ١-٢٦/٢، المرفق). وتعرب نيجيريا عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل جمهورية الكونغو بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي.

ويتصدر الرئيس أولوسيغون أوباسانغو شخصيا الحملة الوطنية لمكافحة الوباء وما زال يؤدي دورا محوريا على الصعيد القاري في هذا الصدد. وقد استضاف مؤخرا في أبوجا مؤتمر قمة خاص للاتحاد الأفريقي عن الفيروس/الإيدز والسل والملاريا، حيث اعتمد رؤساء دولنا أو حكوماتنا موقفا أفريقيا موحدا أكدوا فيه من جديد التزاماتهم بالإعلانات والمقررات والقرارات السابقة وتعهدوا باتخاذ إجراءات فورية لكفالة إمكانيات التمتع بخدمات الفيروس/الإيدز والسل والملاريا للجميع بحلول عام ٢٠١٠. وتلتزم نيجيريا بهذا الموقف الأفريقي الموحد التزاما قويا.

وتواصل الحكومة الاتحادية الاضطلاع بحملة هائلة للتوعية والتنوير العام على نطاق الدولة يشترك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيين، مما أدى إلى تغيير في أنماط السلوك الجنسي للرجال والشبان. وقد ازداد الآن الطلب على الواقيات الذكرية واستعمالها، وأهم من ذلك أن رجالنا يقللون الآن بصفة متزايدة من عدد شركائهم في الاتصال الجنسي. وقد أدت هذه التطورات إلى انخفاض ملموس في عدد الأشخاص المنكوبين بالمرض، من ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥، بانخفاض قدره حوالي ٢٥ في المائة.

وانطلاقا من مبادرة ''العناصر الثلاثة''، أنشأت الحكومة الاتحادية لجنة العمل الوطني المعنية بالإيدز لتنسيق مكافحة هذا المرض على الصعيد الوطني. فكانت نيجيريا أول بلد يعتمد توصيات فريق العمل العالمي فيما يتعلق بالتنسيق والمواءمة بين البرامج والموارد. وتم وضع إطار استراتيجي وطني وإطار وطني للرصد والتقييم لتوفير أداة شاملة للتصدي للوباء. وتقوم الحكومة بتعزيز نظام متعدد القطاعات للتصدي للفيروس/الإيدز يضم مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، منهم حكومة الدولة والحكومات المحلية، وشبكات المصابين بالفيروس/الإيدز، وجماعات المجتمع المدني، والمنظمات الدينية.

ومنذ عام ٢٠٠٣، هناك زيادة ملموسة في تمويل الحكومة للفيروس/الإيدز. ولضمان توافر الموارد، تخصص الحكومة للفيروس/الإيدز ٥ في المائة من عائدات الإعفاء من الديون التي أتاحها نادي باريس لنيجيريا، من نسبة ٢٥ في المائة التي توفرها الحكومة لجميع الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة.

وقد تجاوزت نيجيريا الهدف المتواضع من العلاج لعدد ١٠ ٠٠٠ من البالغين الذي حددته لنفسها عقب الدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠١. فتم إخضاع ما يزيد على ٧٠ ٠٠٠ من البالغين و ١ ٥٠٠ طفل للعلاج المضاد للفيروسات الرجعية بالمجان، مع وضعها خطة لزيادة العلاج ليغطي ٢٥٠ ٠٠٠ شخصا بنهاية هذا العام. كما أنها تزود

الحوامل المصابات بالفيروس بالرعاية السابقة للولادة وبخدمات التوليد.

وبالرغم من أمثلة النجاح الكثيرة التي تم تسجيلها عالميا في مكافحة الوباء منذ عام ٢٠٠١، ما زالت توجد عوائق كبيرة لا بد لنا من اجتيازها. وأكبر عائق وحيد يعترض طريق التصدي الفعال للإيدز في كثير من البلدان النامية هو الافتقار إلى القدرة البشرية والمؤسسية، ولا سيما في أشد البلدان تأثرا.

ولا بد لنا من التصدي بشكل جماعي وبإصرار للتحديات الكثيرة التي يشكلها الفيروس/الإيدز على نحو شامل، بما في ذلك من خلال إعداد شراكات جديدة وتعزيز النظم الصحية الوطنية. وفي مجال الوقاية والرعاية، يجب أن يواصل المجتمع الدولي تخصيص مبالغ للبحوث وتطوير الأدوية والأمصال ومبيدات الميكروبات التي من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف للقضاء على الوباء. فالفيروس/الإيدز هو داء عصرنا ونيجيريا مقتنعة بأنه لا يتجاوز قدرة جيلنا على إيجاد علاج له.

ويساور نيجيريا القلق من أن التمويل الخارجي يتناقص التنبؤ به واستدامته. ولذلك نهيب بالمجتمع الدولي، ولا سيما أوساط المانحين، أن يعزز شراكته مع أفريقيا بتوفير الدعم المستمر الذي يعوّل عليه للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وزيادة المساعدة التقنية والمالية للبلدان الأفريقية في إطار توصيات فريق العمل العالمي وغيره من الآليات المتعددة الأطراف والثنائية.

وأخيرا، ندعو شركاءنا في التنمية أن يعملوا مع البلدان الأفريقية، وهيئة الاتحاد الأفريقي والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية لضمان تمويل طويل الأجل ومتوقع، وأن يقدموا العون المالي والتقني لجهودنا بطريقة منسقة وكفؤة يقودها كل بلد بذاته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل ليتي بيليسالا، وزير الشؤون الداخلية في توفالو.

السيد بيليسالا (توفالو) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي حقا أن أمثل رئيس حكومة توفالو، وأن ألقي بيانه في هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام. وأود الإعراب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق رئيس وفد بابوا غينيا الجديدة بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

على الرغم من أن توفالو أمة معزولة وصغيرة، وأعني صغيرة من حيث سكانها ومواردها، فإنها تأثرت مع الأسف بانتقال هذا الوباء العالمي، الفيروس/الإيدز، بمعدل عال، يضع بلدنا على رأس القائمة من حيث نصيب الفرد من مجموع الإصابات، ويشكل هذا المعدل خطرا على استمرار وجود السكان. إن حضوري هنا بالرغم من شح مواردنا يعكس الخطورة التي تشعر بها توفالو حيال الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حقيقية ضد الفيروس/الإيدز، ويحدونا الأمل أن يقوم المجتمع الدولي بذلك. إن الوباء يشكل خطرا علينا بصفة خاصة نظرا لارتفاع نسبة رحيل السكان سعيا وراء التدريب وفرص العمل في خارج البلد.

وتقدر توفالو المساعدات التي تلقتها حتى الآن في إطار الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وحيث تمكنا من تحقيق الكثير من الإنجازات بفضل هذا الدعم. ولكن لا بد من التأكيد على أن وصول تلك الأموال إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية كتوفالو يمثل مشكلة صعبة، وأن برامج الفيروس/الإيدز ما زالت بحاجة إلى المزيد من المساعدات لضمان نجاحها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرار ٣١١/٥٩ بشأن استراتيجية موريشيوس لتنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي

التسليم به على نحو أفضل، بحيث يصبح جزءا من الجهود العالمية لمكافحة الإيدز. وقد حددت الاستراتيجية بجلاء هذا الوباء كأحد المجالات التي تثير أشد القلق بالنسبة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستمرار بقائها. إن توفير صندوق عالمي خاص يكون مخصصا للدول الجزرية الصغيرة النامية سيعود عليها بالفائدة. وثمة دور يمكن أن تؤديه الهيئات الإقليمية، كتلك القائمة في منطقة المحيط الهادئ، في تسهيل الوصول إلى الموارد المالية العالمية.

وما زالت توفالو تقف متضامنة بقوة مع مناطق العالم الأخرى التي أصابها الوباء بشدة وتحتاج إلى المساعدة العاجلة. ويجب أن تقوم المواجهة العالمية للفيروس/الإيدز بتسريع عملية توفير الدعم المالي والتقني إلى الحكومات والمجتمع المدني.

ويسرني أن أبلغكم بأن توفالو أحرزت تقدما في تنفيذ برامج الفيروس/الإيدز منذ انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى الأول بشأن هذه المسألة. فقد صاغت الحكومة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني استراتيجية للتنمية الوطنية المستدامة (٢٠٠٦-٢٠١٥)، حيث حدد فيها الفيروس/الإيدز كأولوية استراتيجية. ونحن بحاجة إلى المساعدة من أجل تنفيذها الكامل.

وبينما نعرب عن امتناننا للمساعدة والدعم اللذين تلقيناهما من البلدان المانحة، فإننا نناشد شراكات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية التي تركز على أقل البلدان نموا وغيرها من المناطق الضعيفة بأن تحترم التزاماتها وتفي بها كاملة. ويمثل ذلك أمرا أساسيا من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وفقا للأهداف الإنمائية للألفية.

وفي الختام، فإننا نؤمن بأن المواجهة العالمية للإيدز ومكافحته ينبغي أن تقوم ليس على المال فحسب، بل على ما هو أهم من ذلك، وهو الإرادة السياسية والقيم الأخلاقية التي تتحلى بها مختلف أطياف المجتمع المدني. وهو ليس صراعا بين حكومات ومنظمات من جهة وعدو لا وجه له من الجهة الأخرى. بل هي معركة المجتمع المدني مع نفسه، بينما يجري رسم خطوط المعركة في عقول وقلوب المجتمع.

إننا نعرض هذه الأفكار مع إيماننا بأن قهر هذا الوباء لن يتحقق بأي تمويل مهما كان حجمه. فالحل يكمن فينا جميعا، كأفراد ومجتمعات محلية مختلفة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غوندالاي لامجاف، وزير الصحة في منغوليا.

السيد لامجاف (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): تعتبر منغوليا حتى اليوم بلدا يقل فيه انتشار الفيروس، إذ لا تزيد حالات الفيروس/الإيدز المعروفة به عن إحدى وعشرين حالة. لقد قمنا بعملية إعلامية مكثفة لزيادة توعية الناس بالخطر المتزايد من الفيروس/الإيدز. وسلاحنا الأول في هذا هو الإذاعة والتلفزيون. وفي هذه الأيام، في عصر العولمة والتنمية السريعة للتكنولوجيا المعلوماتية، لا ينفق الناس الكثير من الوقت في قراءة المنشورات والمطبوعات. ولذا أود أن أؤكد لكل صانعي القرار أن عليهم أن يركزوا على الإذاعة والتلفزيون. وأحثهم على أن يشغّلوا نجومهم ومشاهيرهم في توجيهات إذاعية وتلفزيونية موجزة.

وفي هذا الشهر، سننظم حلقة دراسية قومية تركز على كيفية تحقيق مبدأ ''الآحاد الثلاثة'' في المعركة ضد الفيروس/الإيدز. وتلتزم حكومتي، بتأييد من شركائنا الوطنيين والدوليين، بتنفيذ برنامج وطني بشأن صحة الشعب المنغولي، الذي يؤكد على الوقاية من الإصابة بالعدوى المنقولة جنسيا والفيروس/الإيدز، والرعاية الأولية، وكذلك بتحسين الرعاية الصحية الأولية في منغوليا، بوجه خاص. وفي وقت متأخر من هذا العام، ستستضيف منغوليا أول

مؤتمر دولي لها بشأن الفيروس/الإيدز للبلدان التي يقل فيها انتشار المرض.

والمهمة الرئيسية للحكومة هي أن تجعل منغوليا بلدا خاليا من الفيروس/الإيدز. ولبلوغ هذا الهدف، نحتاج إلى المزيد من الدعم ومن التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والبلدان المانحة.

وأود، نيابة عن الحكومة المنغولية، أن أعرب عن امتناننا لمعالي السيد كوفي عنان لتنظيمه هذا المنتدى الهام جدا ولدعوتنا جميعا إليه. وأود أيضا، نيابة عن الشعب المنغولي، أن أشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة الدولي (اليونيسيف) ومنسق الأمم المتحدة المقيم في منغوليا لإسهامهم القيم في صحة الشعب المنغولي.

وأود لكل المشاركين النجاح في كفاحهم ضد هذا الوباء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دافيد باريرينياتوا، وزير الصحة ورفاه الأطفال في زمبابوي.

السيد باريرينياتوا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): يشرف زمبابوي أن تخاطب هذا الجمع الموقر إذ نستعرض ما تحقق من تقدم في مكافحة الفيروس/الإيدز منذ العام ٢٠٠١. وفي حقيقة الأمر، فإن هذا الاجتماع يلقى ترحيبنا. وقد قيل الكثير عن زمبابوي في الصحافة، وكان معظم ما قيل سلبيا، وأود في هذا الاجتماع أن أتحدث عما يحدث في زمبابوي فيما يتعلق بالفيروس/الإيدز. وأود أن أقول باعتزاز إن زمبابوي كانت البلد الأول والوحيد الذي لديه ضريبة للصندوق الائتماني الوطني للإيدز. وهي ضريبة دخل، حيث يدفع جميع العاملين ٣ في المائة من رواتبهم، ويذهب ريع هذه الضريبة إلى الصندوق الائتماني الوطني للإيدز. وقد عمل هذا المشروع بنجاح لدينا لأننا لم نحصل على موارد كثيرة أو دعم من أي مكان آخر. وتستخدم هذه الأموال على المستوى الوطني نزولا إلى مستوى المقاطعة.

احتضنت زمبابوي بالكامل مبادرة ''العناصر الثلاثة''، واتفقنا جميعا في داخل زمبابوي مع منظومة الأمم المتحدة، ومنظماتنا غير الحكومية، والمجتمع المدني، على الالتزام بتلك المبادرة والسماح للحكومة بتنفيذها. إن هيئة التنسيق الوطنية لمبادرة ''العناصر الثلاثة'' هي المجلس الوطني للإيدز. ويعكف المجلس الآن على صياغة واستكمال آلية الرصد والتقييم التي نعتقد أنها تكمل متطلبات ''العناصر الثلاثة''.

وإننا في زمبابوي على قناعة بأهمية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وسوف نقدم الإحصائيات التي تبين أن الكفاح في زمبابوي كان فعالا للغاية. ففي عام ٢٠٠٠ كان معدل الإصابات في زمبابوي عاليا بحيث وصل إلى ٣١ في المائة. وبحلول عام ٢٠٠٣ انخفض المعدل إلى نسبة ٢٤,٦ في المائة. وبينما أخاطبكم وصل المعدل إلى نسبة ٢٠,١ في المائة. وإذ أسلم بأن هذا المعدل ما زال مرتفعا للغاية، إلا أنني سعيد بالانخفاض المطرد لمعدل الإصابة في فئة الأعمار بين ١٥ و ٤٩. ونحن نعزو هذا الانخفاض بصفة خاصة إلى التغيير الذي طرأ على سلوك أبناء شعبنا، ويتجلى ذلك من حقيقة الانخفاض في عدد الإصابات المنقولة عن طريق العلاقات الجنسية. ونلاحظ أيضا أن سن بدء النشاط الجنسي قد ارتفع في زمبابوي. وهناك سبب خاص آخر وهو وجود فريق على درجة عالية من القوة، ويضم من بين آخرين شبكة زمبابوي الوطنية للأشخاص المصابين بالإيدز، وهي منظمة تمثل المصابين بالإيدز، ومنظمات دينية، وزعماء تقليديين، ومجتمع الأعمال التجارية، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وفي زمبابوي، وحدنا صفوفنا

وقلنا ”فلنكافح معا فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب“. ولقد منحنا ذلك سبيلا حقيقيا للمضي قدما. ونحن نؤمن بإجراء الوقاية هذا. معركتنا الأولى غايتها الوقاية، وهدفنا الأول يتمثل في الوقاية. فالوقاية أولا والوقاية ثانيا وثالثا.

وننظر إلى الوقاية من حيث الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. ونحن نعزز ونقوي عمليات المشورة والفحص الطوعية. وفي زمبابوي، منذ عام ١٩٨٥، يجري فحص كل كميات الدم المنقول للتأكد من خلوه من الفيروس والأمراض المعدية الأخرى. ويشكل التثقيف بشان الفيروس/الإيدز جزءا من المناهج المدرسية في زمبابوي من الصف الرابع حتى الصف التاسع. ونحن الآن بصدد عملية جعل تلك المادة موضوع امتحان لتلك الفئات العمرية.

ويسرنا أنه في سياق الوقاية، وضعنا أيضا خطة عمل وطنية قوية لفائدة اليتامى والأطفال الضعفاء. وقدم العديدون من شركائنا الدعم لهذا العمل، وخاصة اليونيسيف، ويسعدنا جدا أن ذلك الوضع يتواصل ونحن نعمل على مكافحة الفيروس/الإيدز.

ويتمثل التحدي الذي نواجهه في قضية العقاقير والأدوية الميسورة التكلفة. وفي زمبابوي، لدينا شركة محلية تنتج المستوى الأول من العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية. ووضع هذه شركة جيد. ولدينا ٠٠٠ ٣١ شخص ممن يحصلون على العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية حتى الآن، في القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، لا يمثل أولئك الأشخاص البالغ عددهم ٠٠٠ ٣١ شخص سوى ١٠ في المائة من السكان الذين ينبغي أن يحصلوا على ذلك العلاج. ولذا، لايزال التحدي هائلا، ولكننا سندعم الشركة المحلية التي تنتج العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية. ونناشد شركاءنا تقديم الدعم لنا في ذلك الصدد على الخصوص.

واسمحوا لي أن أذكر الظروف الخاصة التي نشأت عندما استهلت زمبابوي برنامج إصلاح الأراضي الذي جاء متأخرا جدا ولكنه برنامج مبرر. فبينما كنا نتابع تنفيذ هذا البرنامج، واجهنا فورا قسطا كبيرا من الاحتجاج، وقللت بلدان عديدة دعمها المقدم إلى قطاع الصحة لدينا. ويسرني انه بعد مضي خمسة أعوام، يعود الآن بعض شركائنا إلى مؤازرتنا، وخاصة كندا ووكالة التعاون الإنمائي الدولي السويدية، ومابرحنا دائما نحظى بدعم إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي ومنظومة الأمم المتحدة بالطبع.

ويسرنا أن هذه الجلسة الرفيعة المستوى للجمعية العامة تنعقد في هذا الوقت بالذات. وتتطلع زمبابوي إلى صدور إعلان سياسي قوي وملائم عن هذه الجلسة يقدم لنا زخما معززا للعمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جوزي فيرنر، وزيرة التعاون الدولي والفرانكوفونية واللغات الرسمية بكندا.

السيدة فيرنر (كندا) (تكلمت بالفرنسية): بالنيابة عن كندا وبالأصالة عن نفسي، أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للدكتور لي يونج – ووك الراحل. لقد كان رجلا ذا حيوية مبديا الإبداع والتصميم العظيمين.

لقد تحقق الكثير من التقدم منذ الدورة الخاصة لعام ٢٠٠١. إن التقرير الأخير بصدد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز يبعث الأمل في نفوسنا، غير أن الفيروس/الإيدز لا يزال يقتطف الأرواح في أنحاء العالم ويظل واحدا من أهم مشاكل عصرنا، وأولئك المصابون هم ضحايا التمييز والإساءات إلى حقوق الإنسان وعدم المساواة الجنسانية. بل إن الحالة أكثر سوءا للنساء والفتيات وغيرهن من الأشخاص المعرضين للخطر. إن تعزيز وحماية المساواة

الجنسانية وحقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية لا بد وأن تكونا مركز الكفاح ضد الإيدز.

وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ألزم المجتمع الدولي نفسه بتطوير وتنفيذ حزمة من الإجراءات لمنع الفيروس وتوفير الرعاية والعلاج. نحن ملزمون بالعمل مع شركائنا في كل أرجاء العالم لإحراز تقدم أسرع نحو هدف حصول كل أولئك المحتاجين إلى العلاج عليه عالميا.

ولكي نواجه هذا التحدي، علينا أن نبني ونزيد على ما نعرف أنه ناجح، بما في ذلك الحصول على عوازل ضد الحمل للذكور والإناث والمعلومات والتعليم، بما في ذلك التربية الجنسية الشاملة، وخاصة للشباب، وإنقاص الأضرار ومنع انتقال الإيدز من الأم إلى الطفل. وعلينا أن نتأكد من أن جهودنا لزيادة العلاج والوقاية معا مندمجة بصورة فعالة ومكملة للجهود الرامية إلى تقوية النظم الصحية ومواجهة مسائل المصادر البشرية في ميدان الصحة. ونعرف أيضا أن علينا أن نضمن أن تلك الجهود مكرسة في خطط واستراتيجيات وطنية قوية مع المشاركة الكاملة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

إن كندا ملتزمة بتأدية دور قيادي في الرد العالمي على الفيروس/الإيدز وفي ضمان أنه شمولي ومندمج ومبني على حقوق الإنسان والمعرفة الصحيحة والصحة العامة المدعمة بالأدلة. ومنذ عام ٢٠٠٠، رصدنا أكثر من ٨٠٠ مليون دولار لمكافحة هذا المرض. وهذا يشمل اكتتابنا الأخير بـ ٢٥٠ مليون دولار لدعم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، مما يجعل مجموع اكتتابنا للصندوق بما يقارب ٥٥٠ مليون دولار. وهناك دعم إضافي آخر يشمل ١٠٠ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الفيروس/الإيدز ولمبادرة منظمة الصحة العالمية ”٣×٥“.

كما أننا دعمنا ردود البلدان على الفيروس/الإيدز، وما نزال ماضين في العمل مع شركائنا من البلدان الأقل نموا من أجل تطوير وتمويل وتنفيذ خطط قومية شاملة وفعالة. ولا تزال كندا مؤيدة للانشغال الفعال من جانب المجتمع المدني بما في ذلك الناس المصابين بالفيروس/الإيدز في تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج التي تؤثر في حياتهم. وإنني لفخورة بقولي إن الوفد الكندي إلى هذا الاجتماع يضم اثنين من ممثلي المجتمع المدني.

وبصفتي رئيسة مشاركة للجنة القيادية، يسرني أن أنقل إليكم أن كندا ستستضيف في تورنتو خلال شهر آب/أغسطس من هذا العام المؤتمر الدولي السادس عشر بشأن الإيدز وشعار المؤتمر هو ”حان وقت الأداء“ وأعتقد أنه يلخص جيدا الحالة الراهنة لجهودنا. لقد اضطلعنا جميعا بالتزامات لوضع حد لهذا الوباء الفظيع. والآن حان وقت الأداء لتنفيذ تلك الالتزامات، وآمل أن أرى الكثير من المشاركين هناك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الآن الكلمة للسيد دوغلاس سليتر، وزير الصحة والبيئة في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد سليتر (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالانكليزية): تؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين، بصفتها عضوا في شراكة الجماعة الكاريبية لمكافحة الفيروس/الإيدز، تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت سابق رئيس وزراء سنت كيتس ونيفس بالنيابة عن الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة.

لقد تضرر بلدي تضررا كبيرا بجائحة الفيروس/الإيدز. واستثمرت موارد طائلة في جهودنا الرامية إلى مواجهة سلسلة التحديات التي يشكلها المرض مواجهة ملائمة. وفعلنا ذلك اعترافا منا بأهمية علاج الجائحة

والسيطرة عليها في تنميتنا الشاملة. ويأتي تخصيص موارد كبيرة لمكافحة الفيروس/الإيدز في وقت تضطر بلداننا النامية الصغيرة إلى مواجهة تحديات إنمائية أخرى هائلة نجمت عن أحداث عالمية لا حول لنا ولا قوة فيها، كأحداث ٩/١١ وأعمال إرهابية عالمية أخرى.

وتأثرت تنميتنا ومستوى معيشتنا سلبا كذلك من جراء أحكام منظمة التجارة العالمية مما يهدد بتدمير صناعة الموز وصناعات صادرات زراعية أخرى، تشكل نسبة كبرى من عائداتنا الأجنبية. ولقد تضافرت جميع مواطن ضعف قطاعات الخدمات الأخرى ، كالسياحة مثلا، وصناعة خدماتنا المالية الخارجية الوليدة، مع الزيادة العالمية في أسعار البضائع وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية التي أسفر عنها تقييم وضعنا الاقتصادي ''بالطيب'' وجعلتنا نواجه مهمة كبيرة.

بيد أننا قبلنا مسؤوليتنا، ووضعت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين قضية الفيروس/الإيدز في مصاف الأولويات. وواصلنا إعداد برامج لمواجهة الجائحة. وتشكلت الآن وحدة جديدة معنية بالفيروس ذات نصاب كامل من الموظفين. وتشكل مجلس وطني ، يتولى رئاسته رئيس الوزراء وأنا شخصيا، مع بتمثيل قوي من وزارات أخرى. وخصصت للبرنامج موارد مالية كبيرة، شملت قرضا من البنك الدولي لاستكمال التمويل الذي يقدمه شركاؤنا الآخرون مثل صندوق مكافحة الإيدز، والسل، والملاريا، وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والبرنامج الإقليمي لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

والجهود المبذولة جديرة بالملاحظة، بالنظر إلى ما نعانيه منه من نواحي القصور في الموارد البشرية المدربة تدريبا خاصا ذات الخبرة الضرورية لمكافحة انتشار الفيروس/ الإيدز. وأشدد على أن الحكومة ملتزمة بالعمل الوثيق مع المجتمع المدني. ولدينا كذلك اعتقاد راسخ بضرورة مشاركة القطاع الخاص مشاركة تامة في الكفاح المتواصل. وتعول الأعمال التجارية على قوة عاملة مفعمة بالصحة والحيوية ولن ستفيد احد من تهميش أبناء شعبنا – سيما شبابنا – بسبب الوصم بعار الفيروس/الإيدز.

وقبل عامين، نفذنا برنامج علاج مجاني لكل المصابين بالفيروس. وأفضى ذلك إلى انخفاض ملحوظ في وفيات المصابين، فضلا عن تحسن ملموس في نوعية حياة من يحصلون على العلاج. ولكن، لا يزال عدد المصابين الجدد يمثل مصدر قلق لنا.

ونقر بأنه لا يزال هناك قسط هائل من العمل الذي يتعين الاضطلاع به لتناول القضايا المتصلة بالوقاية، علاوة على موضوع الوصم بالعار والتمييز الموجه ضد المصابين وأقاربهم. ويمكن القول إن ذلك يمثل أشد الجوانب تحديا في مكافحة المرض في مجتمعنا المحلي الصغير، حيث الكل يعرف الكل فعلا. ومع ذلك، تبقى عزيمتنا ماضية وستقتضي جهودنا دعما متواصلا من شركائنا الإنمائيين لتفهم ظروفنا الخاصة المتمثلة بنقص الموارد المالية والبشرية والتصدي لها.

ولا بد لعلاقاتنا بالوكالات المانحة وشركاء آخرين ألا تعمل على تمكيننا من الاعتراف التام بالتحديات فحسب، بل بمضامين الفشل كذلك. ولقد وصف العالم على أنه قرية عالمية. وأسفرت التنمية التكنولوجية والتجارة وعلاقات أخرى عن زيادة ترابط شعوب العالم، وهو عامل يسر انتشار الفيروس. ويحدونا الأمل في استخدام نفس التفاعل لكفالة غلبة العقل البشري وتبادل حسن النوايا عبر جهودنا الموحدة على وقع الآثار المدمرة التي يتمخض عنها الفيروس/الإيدز.

وتدرك حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين ضرورة مواصلة مواجهة هذا التحدي بطريقة نشطة وفعالة،

ولكننا نجد انه من العسير علينا أن نفعل ذلك بدون مساعدة شركائنا العالميين. ونحن ممتنون بالفعل للمساعدة التي تلقيناها حتى الآن من أولئك الذين لبوا نداءنا. ومن جهتنا، سنواصل العمل مع البلدان والمنظمات الإقليمية الشقيقة باستخدام أفضل ما تزخر به عقولنا تلبية للمطالب المستمرة.

ويجب أن نحصل على كامل مؤازرة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه الحرب التي نشنها ضد الفيروس، إذا أريد لنا أن نبلغ الأهداف الإنمائية للألفية وأن نحظى بالتنمية المستدامة. وهي معركة لا بد لنا من خوض غمارها معا و لا بد لنا من تحقيق النصر فيها. ونحن مستعدون لأداء ما هو مطلوب منا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أربين أولانغوينا آونو، وزير الصحة العامة في الكاميرون ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز فيها.

السيد أولانغوينا آونو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن فخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، الذي أضفى التزامه السياسي وهمته العظيمان دينامية على الكفاح ضد الإيدز في بلدنا. إن التصميم القوي الذي يتحلى به رئيس بلدنا من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يعني أن مناهضة الإيدز هو مشروع وطني يلهم المشاركة القوية والالتزام من جانب الجميع. كما أن التزام السيدة شانتال بيا، سيدة الكاميرون الأولى التي تستفيد أنشطتها من شبكة عريضة وتفاعل أفريقي كبير، هو رصيد إضافي قوي.

يعرف المشاركون أن الكاميرون هي من البلدان التي تتأثر تأثرا بالغ الخطورة بأزمة الإيدز، إذ يبلغ معدل حالات الإصابة فيها ٥,٥ في المائة من السكان. والوباء شرس ويشكل خطرا كبيرا، مما يجعل الحكومة تسعى إلى مواجهته عن طريق استراتيجية قائمة على التدابير الملموسة، مع بقاء الإيدز محورا لأولوياتنا الاقتصادية والاجتماعية ولكفاحنا ضد الفقر. ويقوم ردنا على أساس من الركائز المؤسساتية، والمنحى المتعدد الجوانب، واللامركزية، ومشاركة المجتمع المدني والمجتمعات الأخرى بما فيها الناس المصابون بالفيروس.

ولقد أحرزت الكاميرون، بدعم من شركائها، تقدما محسوسا في السنوات الأخيرة. وعلى سبيل المثال، أوضح المسح الديموغرافي لعام ٢٠٠٤ أن ٩٨,٥ في المائة من سكان الكاميرون قد سمعوا عن الإيدز وأن ٨٧ في المائة يعرفون كيف يتحاشون المرض بما لا يقل عن طريقة واحدة.

لقد كثفنا دعوتنا لاستعمال الواقيات الذكرية. ونضطلع ببرامج تستهدف الشباب على وجه التحديد. ونقدم خدمات التوجيه والفحص في جميع أنحاء البلد، وتقوم وحدات متنقلة بتقديم الفحص والاختبار على أساس طوعي؛ وبفضل توافرها وإتاحتها بالمجان وإحداثها نتائج سريعة، أخذت أعداد كثيرة جدا من النساء والشبان تستفيد منها. ونركز أيضا على منع انتقال عدوى الفيروس من الأم إلى الطفل، إلى جانب ارتفاع عدد المرافق في هذا المجال من ١٠٠ في عام ٢٠٠١ إلى ٤٦٢ في عام ٢٠٠٦. وفيما يتعلق بانتقال العدوى من الأم إلى الطفل، نريد أن تتاح خدمات الوقاية الأساسية في كافة مناطق البلد، وإتاحة سبل الحصول عليها للجميع. ومن مجالات التركيز الأخرى اللامركزية وتحقيق التكامل في الخدمات الصحة الإقليمية. ويتسم التحرك صوب تكوين الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالدينامية ويشكل حافزا قويا لأنشطتنا.

وفي عام ٢٠٠١، كان عدد الذين يتلقون العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية ٦٠٠ شخص؛ وبحلول أواخر ٢٠٠٥، بلغ عددهم ٢٠ ٠٠٠ ألف شخص. ويرجع ذلك إلى سياسة نشطة للحد من التكاليف، التي انخفضت إلى ما يقرب من ٨ دولارات في الشهر للمريض الواحد؛

وهبطت تكلفة الاختبار بالمثل. ويجب أن نسرع بذل الجهد لتوفير العلاج المجاني لكل من يحتاجونه. وفي هذا السياق قررت الحكومة أن يكون العلاج مجانيا للأطفال حتى سن ١٥ عاما، وللمحتاجين إليه. ويقدم العلاج المجاني أيضا في حالة العدوى المشتركة مع السل مثلا.

ونظرا لأن عدد اليتامى والأطفال المعرضين في بلدنا يبلغ ١٢٢ ٠٠٠ تقريبا، تواجه الكاميرون تحديا اجتماعيا كبيرا تسعى للتغلب عليه. واليوم، يجري علاج نحو ٢٠ ٠٠٠ طفل بموجب برامج محددة الهدف. وهدفنا هو تحديد جميع هؤلاء الأطفال وضمان العناية بهم في الأسرة أو المجتمع المحلي.

وقد تحسنت استجابة الكاميرون بشكل عام؛ وهي تقوم على سياسة تركز على الأهداف وإحراز التقدم، تمشيا مع الأهداف المحددة في إعلان الالتزام. ولكن لا تزال تحديات كثيرة ماثلة يتعين التصدي لها قبل أن نجتاز هذه الأزمة. وتتمثل أولوياتنا في خطتنا الاستراتيجية الجديدة للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، التي أعلنها رئيس حكومتنا في ١ أذار/مارس ٢٠٠٦.

ولدى الكاميرون اقتناع بأن التعبئة الواسعة النطاق لتحقيق تمتع الجميع بالإمكانيات يمكن أن تشكل محركا قويا للأمل. وتلزمنا موارد إضافية ونهج ابتكارية لتحسين سياستنا في الوقاية والعلاج ولكسر حلقة الإصابات الجديدة، مع الاستمرار في توفير الرعاية للمحتاجين إليها. ويجب أن نقضي على المحاذير والنفاق؛ وأن نعزز التثقيف بشأن الوقاية؛ وأن نسلم بالدور الرئيسي للمجتمع المدني والمصابين بالفيروس؛ وأن نعترف الحقوق والمسؤوليات الجديدة؛ وأن نمكن المرأة؛ وأن نوفر الأمن للمجتمعات السكانية في حالات الصراع؛ وأن نأخذ بعين الاعتبار تأثير الإيدز على خطط التنمية؛ وأن نعزز نظامنا للرعاية الصحية؛ وأن ننمي مواردنا البشرية.وكل هذه تحديات لا بد من التصدي لها بشجاعة وإقدام.

وتتمتع الكاميرون بدعم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ولكننا بحاجة إلى تمويل إضافي. ويتمثل العنصر الأساسي الآن في تقديم الدعم للصندوق والعمل على كفالة استدامته، وفوق كل شيء ثباته، وذلك تعزيزا لفعاليته. ويجب أن تفي البلدان الغنية بوعدها وتلتزم دون لبس بالمكافحة. ونرجو كذلك أن تعد نهج تجديدية للتمويل في سياق الصندوق العالمي.

ويجري علاج الإيدز على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية تقريبا، ولكن لا يجري شفاؤه. ومن هنا تظل الاستراتيجية العالمية موضعا للتساؤل. ولا بد من إجراء مزيد من البحوث وزيادة فعاليتها. ويجب أن تنخرط أفريقيا ذاتها دون تحفظ في السعي لتحقيق هذا الهدف، ونحث المجتمع الدولي على تعبئة شراكة علمية لدعمه. والكاميرون نشطة للغاية في هذا المجال. وقد أنشأنا في الآونة الأخيرة، بمساعدة من إيطاليا ومن مؤسسة لوك مونتانيه العالمية لأبحاث الإيدز والوقاية منه، مركزا هاما للبحوث بغرض الاشتراك في أبحاث الأمصال، والاختبارات السريرية، ونشر المعلومات.

وقد كلفني صاحب الفخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، بأن أؤكد مجددا دعمه للموقف الموحد للاتحاد الأفريقي وولاءه للالتزام العالمي بتوفير سبل الوصول للجميع بحلول عام ٢٠١٠، حتى يمكن أن يصبح هذا الاجتماع لحظة تاريخية حقا ومنعطفا في تصميم البشرية على دحر الإيدز. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يظل تصميمنا في تركيز متزايد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مايغا زينب منت يوبا، وزيرة الصحة في مالي.

السيدة يوبا (مالي) (تكلمت بالفرنسية): يأسف رئيس جمهورية مالي امادو توماني توره أسفا بالغا لعدم استجابته شخصيا لدعوة الأمين العام للحضور هنا اليوم، وذلك بالنظر إلى متطلبات جدول أعمالنا الوطني. ولكنه يحضر معنا روحيا، لان مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب تشكل واحدة من أهم أولوياته الشخصية والسياسية. ولقد طلب إلي أن أقدم هذه الرسالة إلى الجمعية العامة.

مالي معروفة حقا بسبب ما تتسم به من روح الانفتاح والابتكار في مواجهة التحديات المقرونة بمكافحة الفقر والعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، تعززها تقاليدها وقيمها الأساسية بوصفها بلدا للملاذ، والسخاء، والتضامن والمشاركة على نطاق واسع. وشعارنا الوطني - ''آحادنا الثلاثة''- هو شعب واحد، وهدف واحد، وإيمان واحد. وكان لهذا الموضوع الملهم قيمة فائقة في مكافحتنا للظروف المناوئة والتحديات الكبرى مثل تغير المناخ وإرساء الديمقراطية.

ومن سمات الفيروس/الإيدز قدرته على تدمير مجتمع ما، بنفس القدر الذي يمكنه فيه توحيد شعب حول رؤية استباقية لمكافحة هذه الآفة واستخدامه كزخم لتحقيق التماسك الاجتماعي الدائم. ولقد اخترنا في مالي، إلى جانب أصدقائنا وشركائنا الفنيين والماليين، أن نجعل من حملة مكافحة هذه الآفة المريعة مشروعا وطنيا للتنمية المستدامة يتمحور حول الكائن البشري. واستنادا إلى إعلان سياستنا الوطنية لمكافحة الإيدز، التي تقوم على ثلاثة مبادئ توجيهية يعززها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني الفيروس/الإيدز، شرعنا في تحقيق إصلاحات مؤسسية واستراتيجية وتشغيلية كبرى.

ويمثل المجلس الوطني الأعلى لمكافحة الإيدز، الذي يتولى رئاسته رئيس الدولة بنفسه ويتألف من أعضاء سواسية من القطاعين العام والخاص والقطاع المدني، بما في ذلك شركاؤنا الفنيون والماليون، الهيئة الوحيدة المسؤولة عن قيادة مكافحة الإيدز وتنسيقها. ويشكل الإطار الاستراتيجي الوطني لمكافحة الإيدز الآلية الإستراتيجية الوحيدة في الجهود المبذولة ضد الإيدز، ويعترف الجميع بصفته هذه. ونظام تقييم حملة مكافحة الإيدز ورصدها فريد في إدماجه لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والقطاع المدني في المجتمع.

وتنسق الأمانة العامة التنفيذية للمجلس الوطني الأعلى لمكافحة الإيدز- بالتعاون مع مشاركين من القطاعين العام والخاص والقطاع المدني وشركائنا الفنيين والماليين والمصابين بالإيدز- الحملة بطريقة تقتضي من كل المشاركين أن ينظموا أنفسهم على نحو أفضل، ويديروا جهودهم ومواردهم على نحو أفضل، وأن يتوصلوا إلى نتائج يمكن التحقق منها، وفي نهاية المطاف، أن يخضعوا للمساءلة على الصعد القطرية والفردية والمشتركة استنادا إلى ميزاتهم المقارنة.

وكانت الانجازات التالية ثمرة رؤيتنا. فبوسعنا الآن تقديم العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية والرعاية إلى المصابين بالإيدز، مما مكن من علاج ٧ ٥٠٠ شخص، يمثلون نسبة ٣٠ في المائة من حالات الإصابة المقدرة في بلدنا. وتتوفر خدمات الفحص وتقديم المشورة والوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل في البلد برمته تقريبا. وتجري في كل مكان حملات على نطاق واسع لتقديم المعلومات، ورفع الوعي، والتثقيف تستهدف المراهقين والشباب خصوصا.

وتقوم رؤيتنا الاستباقية على ركائز ثلاث: ملكية وديمقراطية الحكم، والتحسين الهيكلي، وحملة القابلية على الاستمرار اقتصاديا. ويمثل تحقيق هذه الركائز الثلاث التحدي الكبير الذي تنطوي عليه كفالة إمكانية الحصول على الوقاية، والرعاية والعلاج في بلدان منطقتنا دون الإقليمية. ويجب أن نجعل تنمية ثقافة الوقاية، والرعاية، والعلاج والدعم جزءا من حملتنا ضد الفقر. ويجب أن نقدم الخدمات والتوجيه الضروريين للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. ولابد أن نضمن القدرة على الاستمرار لسياسة إمكانية حصول الجميع على العلاج.

وبغية تحقيق النتائج المتوقعة من تلك الجهود المبذولة، أناشد أصحاب المصلحة كافة وكل شركائنا الفنيين والماليين على تعزيز بلوغ الأهداف الحاسمة التالية.

يجب أن تصبح مكافحة الإيدز لا مركزية من اجل تعزيز مواجهة محلية دائمة داخل الأسر والمجتمعات المحلية. ويجب تنمية القدرات الفنية، والمؤسسية والتشغيلية بين أصحاب المصلحة الأفارقة على الصعد الإقليمية الفرعية، والوطنية والمحلية في سبيل كفالة ملكية أكثر المتضررين من الوباء لهذا الكفاح. وثمة ضرورة لنقل التكنولوجيا المتعلقة بإنتاج المنتجات الطبية وغير الطبية وبضائع المستهلكين في أفريقيا، وذلك لكفالة قابلية الحملة على الاستمرار اقتصاديا في القارة الأشد تضررا من الجائحة. ولا بد من تعبئة الموارد الداخلية والخارجية باستمرار بغية ضمان مواصلة استراتيجياتنا في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. وهناك ضرورة لتحقيق مزيد من التنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية تبادل الخبرات والقدرة على إعداد البرامج بطريقة مشتركة.

وكما نعرف جميعا، لن يتريث الفيروس/الإيدز. فهو يسبب دمارا لا سابقة له في جميع أنحاء القارة. وتتطلب الحالة الملحة اهتماما ''خاصا'' من شركائنا الفنيين والماليين في ميادين مواءمة الإجراءات ونظم الدعم، وتبسيطها وتنسيقها.

ويؤيد بلدي البيان الذي أدلى به الرئيس دنيس ساسو نغيسو، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي. وأود التشديد على أن مالي تؤيد التزام برازافيل وإعلان ابوجا عن إمكانية حصول الجميع على العلاج. وأود أن أتقدم بأحر التهانئ والتشجيع للاتحاد الأفريقي على جهوده المبذولة. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر العميق إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز، والصندوق العالمي ولكل شركائنا الآخرين الذين بثوا هذا الأمل الغامر في قلوب أبناء شعبنا المصابين بالفيروس/الإيدز أو المتضررين منه.

فلنضمن أن تأذن هذه الجلسة الخاصة ببداية شراكة نموذجية لتحقيق النجاح في مكافحة الإيدز. وبوسعنا معا أن نفي بعهدنا بتجنيب الجيل القادم آفة الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سيف فريولايفسدوتير، وزيرة الصحة والأمن الاجتماعي في أيسلندا.

السيدة فريولايفسدوتير (أيسلندا) (تكلمت بالانكليزية): أرحب بتقرير الأمين العام (A/60/736) عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار دا-٢/٢٦، المرفق). وأعترف بأن تقدما هاما قد أحرز منذ عام ٢٠٠١ في مجالات التمويل وتوسيع سبل الحصول على الوقاية من الفيروس والعلاج والرعاية وفي التخفيف من أثر الإيدز. بيد أني أشعر بقلق عميق إزاء تفشي الوباء بشكل عام، ولا سيما بين صفوف الشابات، وإزاء تزايد عدد الأطفال الذين يتضررون أو يتعرضون لليتم من جراء هذا المرض.

وللتصدي لهذه المشكلة يجب أن نزيد الإمكانيات المتاحة للمرأة والمراهقة في حماية نفسها من خطر الإصابة بالفيروس. ويلزم أن لا يقتصر هذا على توفير الرعاية الصحية وبرامج الصحة الإنجابية وإنما يشمل أيضا التثقيف بشأن الوقاية وتعزيز المساواة بين الجنسين. ولتحقيق ذلك في بلدي أيسلندا، نشرك المجتمع المدني، كالأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز.

ولمساعدتنا في تقديم المساعدة إلى بقاع العالم الأخرى، نسهم في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وفي مبادرة ''٣ في ٥''. كما نسهم في الصليب الأحمر الأيسلندي، إلى جانب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. واعتمدنا كذلك تشريعات بشأن الترخيص الإلزامي ليتسنى مساعدة المحتاجين بالأدوية زهيدة التكلفة.

وأخيرا، أود أن أؤكد أن علينا استئصال الوصم والتمييز المقترنين بهذا المرض، عن طريق التشريعات والسياسات والتثقيف وحملات التوعية العامة. وعلينا أن نحمي حقوق الإنسان الخاصة بالمصابين بالمرض فيما يتعلق بالفيروس/الإيدز وأن نعزز هذه الحقوق. وعلينا أن نكفل اشتراك النساء والأطفال وأفراد الفئات الضعيفة بشكل رئيسي في جميع جوانب الاستجابات للفيروس/الإيدز. كما أن علينا أن نزيد جهودنا المبذولة لتوفير التغطية المستدامة بالعلاج المضاد للفيروسات الرجعية.

وختاما أود أعرب عن اعتقادي الصادق أن بمقدورنا وقف هذا المد بجهد مشترك تبذله جميع الدول في هذه الحرب على الفيروس/الإيدز، مع التشديد بصفة خاصة على النساء والأطفال وغيرهما من الفئات المعرضة للخطر في مجتمعاتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هوراس دالي، وزير الصحة في جامايكا.

السيد دالي (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): التزم عدد قليل جدا من المتكلمين بالحصة الزمنية المحددة، سأنضم إليهم وأُلقي بيانا مقتضبا جدا.

لقد حضرنا عددا كبيرا من الاجتماعات خلال الأسبوعين الماضيين. عاد وزراء الصحة مؤخرا من جنيف حيث شاركوا في اجتماع وزراء الصحة لدول الكمنولث، شكّل الإيدز موضوعا هاما في جدول أعماله. غادرنا اجتماع وزراء الصحة لدول الكمنولث لنشارك في جمعية الصحة العالمية، حيث كان الإيدز موضوع مناقشات عديدة. وها نحن هنا، هذا الأسبوع، في نيويورك ننظر مرة أخرى في المشكلة. لقد كثر الكلام بشأن الإيدز، أنا لا أحب الكلام الكثير، لكن أرجو أن أرى المزيد من العمل.

اسمحوا لي أن أقول إن جامايكا تلتزم التزاما تاما بكل ما قاله هذا الصباح رئيس وزراء سانت كيتس ونفيس نيابة عن الجماعة الكاريبية.

علينا القيام بمجموعة من الأشياء. لقد أنجزنا الكثير بشأن تحذير العالم من وباء الإيدز، وحققت منظومة الأمم المتحدة كثيرا من الإنجازات، لكن كثيرا من الجهود ما زال يتعين تنفيذها. وعلينا مواصلة تمويل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ويجب على البلدان المتقدمة النمو إنفاق مزيد من الأموال لمكافحة الوباء.

ويجب وضع حد للوصم والتمييز. هذا المساء، بينما نحن نستعد لاعتماد مشروع الإعلان السياسي، دعونا نُلزم أنفسنا بإنجاز المهمة التي تنتظرنا. إن جامايكا ملتزمة تماما بالأفكار التي اقترحها المجتمع المدني للمضي قدما في معركة القضاء على وباء الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تدروس ادهانوم، وزير الصحة في إثيوبيا.

السيد ادهانوم (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، أود الإعراب عن الامتنان لإعطائي فرصة التكلم أمام الجمعية العامة على التقدم الذي أحرزه بلدي منذ اعتماد إعلان الالتزام بشان الفيروس/الإيدز عام ٢٠٠١ (القرار د إ-٢/٢٦، المرفق).

يشير استبيان الرعاية الصحية قبل الولادة لعام ٢٠٠٥ إلى أن معدل انتشار الإصابة بالفيروس بين البالغين وصل إلى ٣,٥ في المائة، مقارنة بنسبة ٧,٣ في المائة عام ٢٠٠١. وأشار استبيان سكاني جرى لأول مرة عام ٢٠٠٥ إلى أن معدل انتشار الإصابة بالفيروس بين البالغين كان ١,٦ في المائة. وينخفض معدل انتشار الإصابة بالفيروس خصوصا في المناطق الحضرية.

وحققت مواجهتنا المتعددة القطاعات للفيروس/ الإيدز في الأعوام الخمسة التي تلت الإعلان نتائج ايجابية صوب الركائز الثلاث كافة: الوقاية والعلاج والرعاية والدعم.

ومن أجل تكثيف جهود الوقاية، نستخدم نهجا مبتكرا يقوم على المجتمعات المحلية نشير إليه ببرنامج التوسيع الصحي. واستنادا إلى الخطة الإستراتيجية المنقحة حديثا، سيدرب ما مجموعه ٣٠ ٠٠٠ عامل في مجال التوسع الصحي وسينشرون بحلول عام ٢٠٠٨ بغية تحقيق التغطية الشاملة. وحتى الآن، تم نشر ١٠ ٠٠٠ عامل في مجال التوسع الصحي، مما يغطي ثلث عدد القرى الإجمالي في أثيوبيا. ويصل أولئك العاملون في مجال التوسع الصحي إلى كل أسرة ويضمنون نقل ملكية معلومات وقاية الإصابة بالفيروس/ الإيدز إلى المجتمعات المحلية التي يعملون فيها.

وبينما يشكل المركز الصحي في كل قرية مؤسسة رسمية لتنسيق البرنامج، تمثل المنظمات الدينية، وغير الحكومية، والمجتمع المدني وزعماء القرى أيضا عناصر فاعلة تنشط في تنفيذ الحملة.

ويقدم الدعم إلى ما متوسطه ١٠٣ ٠٠٠ من الأطفال الذين تيتموا جراء الإيدز والمصابين بالفيروس كل عام. ويتمثل الهدف بتقديم الدعم إلى مليون شخص بحلول عام ٢٠١٠. وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف، تم إدماج الرعاية والدعم في جهود التعبئة الاجتماعية الرامية إلى تحقيق الوقاية كما أشرت من فوري. وتنطوي الفكرة على تسخير الموارد المحلية لتقديم الرعاية والدعم خلال حملات التدخل التي تقام على صعيدي الأسر والمجتمعات المحلية.

وقبل استهلال العلاج المعجل والمجاني بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية عام ٢٠٠٥، كان ٩٠٠ شخص يتلقون العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية مجانا. وتمكنا في أيار/مايو من تسجيل ما مجموعه ٣٤ ٠٠٠ شخص للحصول على العلاج مجانا. وفي نهاية عام ٢٠٠٦ يبلغ مجموع الأشخاص المستهدفين ١٠٠ ٠٠٠، وذلك بتحقيق إمكانية حصول الجميع على العلاج بحلول عام ٢٠١٠. وازداد عدد المواقع التي تقدم العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية من ٨ مواقع عام ٢٠٠٣ إلى ٧٧ موقعا عام ٢٠٠٦. وفي سبيل تحقيق هدف تقديم العلاج إلى ١٠٠ ٠٠٠ شخص بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ – مما يمثل حوالي ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من السكان الذين يحتاجون إلى العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية – تم إعداد أكثر من ٥٠ مرفقا لتقديم ذلك العلاج مجانا. وسنعالج ٢١٠ ٠٠٠ شخص بحلول عام ٢٠٠٨ وسنحقق إمكانية حصول الجميع على العلاج بحلول ٢٠١٠.

وإن توقيع مذكرة التفاهم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، مع الصندوق العالمي وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة لإغاثة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة

نقص المناعة المكتسب، اتساقا مع برنامجنا الوطني ومبادئ المواءمة، أسفر عن نشوء تآزر وساهم مساهمة كبيرة في تعجيل تنفيذ النشاطات الكبرى.

وعلى الرغم من تسجيل نتائج مشجعة ، تبقى التحديات الماثلة أمامنا اكبر مما حققنا حتى الآن. وأود تكرار التزام إثيوبيا التام بتحقيق إمكانية حصول الجميع على العلاج بحلول عام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية التي ذكرتها في إطار الركائز الثلاث. وفي سبيل تعجيل بلوغ الأهداف في إطار الركائز الثلاث، نتابع قضايا استراتيجية رئيسية تتمثل في بناء القدرات، والتعبئة الاجتماعية، وتكامل البرامج الصحية، والقيادة والترشيد، والتنسيق والتركيز على أضعف الفئات.

وأخيرا، أود أن انتهز هذه الفرصة لأشكر الصندوق العالمي، وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة لإغاثة المصابين بالفيروس/الإيدز، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز و شركائنا كافة على كل ما قدموه من دعم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دييغو بالاسيو بيتانكور، وزير الحماية الاجتماعية في كولومبيا.

السيد بالاسيو بيتانكور (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): خلال الأيام القليلة الماضية، أتيحت لنا فرصة الاستماع والتفكير بشأن ما يبذله كل بلد من بلداننا، وما يقوم به كل واحد منا لمواجهة وباء الإيدز.

صحيح أن المشكلة صعبة، وصحيح أن الموارد غير كافية، لكن أحدا لا يمكن أن ينفي حقيقة بسيطة مفادها أن وجودنا هنا في هذا الاجتماع لمناقشة وتحليل المشكلة يُبرز أن الإرادة السياسية موجودة، وهي الإرادة ذاتها التي لا محيد عنها إذا أردنا المضي قدما في تنفيذ أي برنامج من البرامج القائمة في كل بلد من البلدان.

ويبذل بلدي، كولومبيا، شأنه في ذلك شأن جميع البلدان الممثلة هنا، كل ما بوسعه لضمان الوصول العالمي إلى الرعاية الصحية. لقد قمنا بتحسين التغطية التأمينية، فخطط الاستحقاقات عندنا تشمل الآن كل الأدوية اللازمة لعلاج المرضى. غير أنه من المهم أكثر أن نشدد على ضرورة مضاعفة جهودنا لبلوغ ما وضعناه من أهداف.

وفي هذا السياق، أود أن أبرز أهمية التعاون الأفقي بين بلداننا، التي تشكل أداة ينبغي تعزيزها. وقد نجحت مجموعة من البلدان في منطقتنا في التفاوض المشترك لشراء الأدوية المضادة للجراثيم الرجعية. لكن التنسيق ينبغي ألا يقف عند ذلك الحد. نستطيع، بل ينبغي علينا، أن نحرز تقدما أكبر، بتصميم استراتيجيات جديدة لضمان الوصول العالمي إلى الأدوية المنخفضة الثمن، وفي ذات الوقت، تعزيز حملات التوعية، والبرامج الوقائية، وتركيز جهودنا على القطاعات الأكثر ضعفا عند صياغة سياسات الصحة الجنسية والإنجابية التي تعالج القضيتين المتداخلتين لنوع الجنس وحقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على حاجات النساء والفتيات.

لكن ينبغي لنا ألا ننسى أن أي جهود تبذل لمكافحة وباء الإيدز والسيطرة عليه ستبقى غير ذات نفع ما لم نضع في الحسبان أن أصل المشكل يكمن في عدم المساواة. وفي بحثنا عن الحل – وهو ما نشارك فيه جميعا – ينبغي لنا إذا السعي لتحقيق تنمية اجتماعية أكبر، مما سيمكننا من تخفيض الفقر، وتحسين مستويات المعيشة، والرفع من مستوى التعليم، وبالتالي، تخفيض عدد حالات الإيدز. وعلينا التأكد من أن الناس المصابين بالإيدز لا يعانون من الإقصاء فحسب، بل أن العناية تزداد بهم ويتلقون رعاية أفضل، بعيدا

عن كل أشكال الوصم والتمييز في مجتمع أكثر تعلما، وشمولية، وإنصافا.

وأعيد التأكيد – كما فعل ذلك عدد من المتكلمين بشأن بلدانهم – على التزام كولومبيا بمواجهة تحدي الوباء بشكل شامل ومتكامل. إننا نبذل قصارى جهدنا لإيجاد أفضل الاستراتيجيات لبلوغ أهداف الألفية للتنمية وتنفيذها، ونعيد تأكيد قرارنا السعي في سبيل بلوغ هدف الوصول العالمي إلى برامج الوقاية، والعلاج، والدعم.

ولا يسعني أن أختم بياني بدون الإشارة إلى أهمية مشاركة المجتمع المدني في مواجهة الوباء. فبفضل دعم المجتمع المدني المتواصل، يمكننا أن نستمر في المضي قدما لضمان استدامة ما نقوم به من أعمال للتصدي للتحدي الضخم الذي يواجهنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تمسير مبوه، وزير الصحة في غامبيا.

السيد مبوه (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بتقديم اعتذار الرئيس الحاج يحيى أ. ج. ج جامه عن عدم تمكنه من حضور هذه الجلسة الرفيعة المستوى بالنظر إلى انشغاله بأداء واجبات وطنية ملحة أخرى. ولعل الجمعية العامة تتذكر أن غامبيا ستستضيف مؤتمر القمة القادم للاتحاد الأفريقي في أوائل تموز/يوليه ٢٠٠٦. وذلك يتطلب التزام التام.

وصوتت غامبيا مؤيدة القرار ٦٠/٢٢٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ومنذ اتخاذ ذلك القرار، ما برحت حكومة غامبيا تشارك مشاركة تامة في الاستجابة العالمية الشاملة الرامية إلى احتواء الوباء. ويمثل الفيروس أخطر ما يواجه الطب الحديث من مسببات الأمراض. ولذا، يجب أن تكون مكافحة الإيدز مركزة، ومتسقة، ولا تعرف الكلل ومستدامة. ولا بد من إبداء قيادة سياسية قوية في تلك العملية.

ولذلك السبب، وقّع قادة العالم إعلان الالتزام بشأن الإيدز عام ٢٠٠١ (القرار S-26/2، المرفق). ومنذ اعتماد الإعلان، وسعت غامبيا حملتها ضد الوباء وكثفتها. وتمت تعبئة موارد إضافية من خلال البنك الدولي و الصندوق العالمي ومنظمات ثنائية أخرى. وقدمت الحكومة العقاقير المضادة للفيروسات مجانا للمصابين بالإيدز.

ولعل الجمعية العامة تتذكر أنه تم إعلان عام ٢٠٠٦ عاما لتعجيل الوقاية من الفيروس في المنطقة الأفريقية، في الدورة الخامسة والخمسين للجنة منظمة الصحة العالمية المعنية بأفريقيا. وعليه، استهلت غامبيا مؤخرا برنامجها الرامي إلى تعجيل الوقاية. وقد شرعت الحكومة في تنفيذ حملة وقاية نشطة مدفوعة بشعور بالحاجة الملحة وبحيوية متجددة، وبمؤازرة جهود العلاج.

وغامبيا في مصاف قلة من الدول الأفريقية التي تشهد انخفاضا في معدل الإصابة بالفيروس. وبغية المحافظة على ذلك الزخم، تركز الحكومة خصوصا على تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية بضمان الوصول بالموارد إلى المستويات التشغيلية من خلال المنظمات الشعبية.

واضطلعت غامبيا مؤخرا برصد إنذاري بشأن الفيروس/الإيدز، وثبت لها أن معدل انتشار الإصابة بالفيروس في غامبيا قد انخفض بنقطة مئوية كاملة من ٢,١ في المائة إلى ١,١ في المائة بالنسبة للفيروس ١ ومن ٠,٩ في المائة إلى ٠,٦ في المائة ٢. وتلك هي نتيجة الجهود التي لا تعرف الكلل التي تبذلها حكومة غامبيا في تنفيذ برامج معلومات الوقاية العامة وزيادة الوعي، وأنشطة وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي، والمجلس الوطني المعني بالإيدز والأمانة العامة المعنية بالإيدز.

وتقدر حكومة غامبيا بدور المصابين بالفيروس/ الإيدز الهام في مكافحة الإيدز. وتمثل مشاركتهم عنصرا هاما في إستراتيجيتنا الوطنية. وبالتعاون مع الشركاء، تم تشكيل خمسة أفرقة دعم قُدمت المساندة إليها في معرض مكافحتها للوصم بالعار والتمييز. وهذه الأفرقة ممثلة أيضا في المجلس الوطني المعني بالإيدز ويجب أن ينتقل المصابون بالإيدز من هوامش اليأس إلى مركز الشجاعة والحياة الإيجابية.

و لا تدل الإصابة بالفيروس بالضرورة على توقعات بحدوث شر مستطير. فالأمل وليد اليأس. وأخشى ما نخشاه هو الخوف نفسه. و لا يمكننا احتواء الفيروس/الإيدز من خلال العمل في عزلة بصفتنا أفرادا في قطاع بعينه، أو من خلال التعاون بصفتنا أفرادا في مجموعة اندمج أفرادها بطريقة واهية. ولكن يمكننا أن نوقف التحدي الذي يمثله من خلال العمل معا بصفتنا أعضاء في قوة متعددة القطاعات.

إن الإيدز لا يعترف بالجغرافيا أو الحدود السياسية. لذا، يعتبر إقصاء تايوان من الإسهامات الصحية الدولية وشبكات الرقابة خطرا جسيما يتهدد تايوان نفسها والمجتمع الدولي برمته. وينبغي أن تمنح تايوان إمكانية الحصول الكاملة على الوقاية العالمية من المرض وبدون عوائق. وتمثل منظمة الصحة العالمية الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة المناط بها تنظيم الصحة الدولية. وبالتالي، يرد في دستور منظمة الصحة العالمية المبدأ المتمثل في أن التمتع بأعلى المعايير الصحية الممكنة التحقيق يشكل أحد الحقوق الأساسية لكل كائن بشري. ولذلك، فمن المؤسف أن الحقوق الصحية والطبية لـ ٢٣ مليون نسمة في تايوان لا تزال غير مشمولة بتغطية منظمة الصحة العالمية وحمايتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوليو فرينك، وزير الصحة في المكسيك.

السيد فرينك (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تشكل مكافحة الإيدز مسألة ذات أهمية بالغة في مجال الصحة العامة، والتنمية الاقتصادية، والأمن العالمي. وفي هذا السياق، اعتمد المكسيك استراتيجية شاملة وثلاثية الأركان تقوم أولا على الوقاية، وثانيا على الوصول العالمي إلى الرعاية الطبية للناس المصابين بالإيدز، وثالثا على مكافحة الوصم والتمييز.

ومنذ البداية الأولى للوباء قبل أكثر من عقدين، اعتمد المكسيك تدابير وقائية مبنية على القرائن والعلم، بما فيها منع بيع الدم وتشجيع استخدام الرفالات. وقد قضت هذه المواجهة القوية والمبكرة على انتقال الفيروس من خلال عمليات نقل الدم، وأدت الى انخفاض هام في معدل الانتقال في الفترة المحيطة بالولادة.

وعلاوة على ذلك، ما زال الوباء في المكسيك بأقل المستويات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلا أنه يتمركز وسط مجموعات خاصة من السكان، يكون معدل الإصابة فيها مرتفعا.

وللتصدي لهذا التحدي، قمنا بتعزيز التدابير الوقائية التي تستهدف الشباب، والرجال المثليين الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، والمشتغلين والمشتغلات بالجنس، والمهاجرين. وتنفذ هذه التدابير أساسا منظمات المجتمع المدني.

وبخصوص الرعاية الصحية، تضطلع المكسيك بجهد إصلاحي بنيوي شامل لضمان تغطية صحية عالمية في إطار خطة التأمين الصحي الشعبية، التي تغطي الجماعات التي لا يشملها نظام التأمين الاجتماعي التقليدي. وبفضل الزيادة في الاستثمار العام في الصحة الذي أتاحته الإصلاحات، حققت المكسيك منذ عام ٢٠٠٣ الوصول كاملا إلى العلاج الطبي الشامل للناس المصابين بالإيدز وعائلاتهم، لا سيما التغطية الكاملة للحصول على الأدوية ذات الجودة العالية.

ويعني تركز الوباء في مجموعات معينة أنه يتعين علينا أن نضع استراتيجيات نشطة لمكافحة الوصم والتمييز. ولدى المكسيك الآن إطار قانوني جديد للقضاء على جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الحالة الصحية أو الاتجاه الجنسي للأفراد.

وعلاوة على ذلك، أطلقنا بالمشاركة النشطة من المجتمع المدني حملات مبتكرة للتوعية من أجل منع التمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولمكافحة العنف ضد المرأة، وكراهية المثليين.

ولا يمكن للسياسات الوطنية أن تكون فعالة إلا إذا نفذت في إطار التعاون الدولي، لأن التهديد الذي نواجهه تهديد عالمي. وتكرر المكسيك، بصفتها ممثلا لأمريكا اللاتينية في مجلس الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا، تأكيد الحاجة الماسة إلى تزويد ذلك الصندوق بمزيد من الموارد وإتاحته لمجموعة أوسع من البلدان النامية. ونحن ملتزمون أيضا بتعزيز برامج منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وستفتح المكسيك أبوابها للجميع، وستسمح بحرية الدخول إلى بلدنا والخروج منه، بدون أي تمييز من أي نوع كان. والمكسيك على استعداد لأن تكون عاملا فاعلا مسؤولا في الكفاح العالمي ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولهذا أتقدم بدعوة حارة إلى كل الحاضرين هنا للانضمام إلينا في المكسيك في آب/أغسطس ٢٠٠٨ في المؤتمر الدولي السابع عشر للإيدز الذي سيعقد لأول مرة في بلد من بلدان أمريكا اللاتينية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد فريد تورغبار ساي، الوزير والمستشار الحكومي المعني بالإيدز في غانا.

السيد ساي (غانا) (تكلم بالانكليزية): يسعد غانا جدا الانضمام إلى هذا الجمع.

لقد أيدت غانا ووافقت على إعلان أبوجا علاوة على إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز لعام ٢٠٠١ (القرار S-26/2، المرفق). ومن دواعي سرور غانا، أنها ما فتئت منذ ذلك الحين تستفيد من الجهود المبذولة لمكافحة الإيدز وتشارك فيها. وعن طريق الدعم المقدم من البنك الدولي والصندوق العالمي والوكالات الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف، تمكنت غانا من إدارة استجابتها لبرنامج الفيروس/الإيدز من خلال مبدأ ''الآحاد الثلاثة'' وإنشاء هيئة تنسيقية تشمل كل مستويات المجتمع بما فيها المصابون بالإيدز.

وبفضل الدعم الذي حصلنا عليه، انخفض المعدل الوطني للإصابة بالفيروس الذي كانت أعلى نقطة له قد بلغت ٣,٦ في المائة إلى ٢,٧ في المائة الآن. ومما يبعث على المزيد من التشجيع انخفاض معدل الإصابة بين أفراد الفئة العمرية التي تتراوح من ١٥ إلى ٢٤ عاما من ٣,٥ في المائة إلى ١,٩ في المائة.

وكل ما قيل عن التحديات في البلدان النامية ينطبق على غانا: انعدام الإنصاف في العلاج الذي تحصل عليه النساء، وجعل الضعفاء ضحايا بسبب ضعفهم، ونزيف الموارد البشرية في القطاع الصحي، وضرورة تعزيز الخدمات الصحية وضرورة توسيع حملات مكافحة الإيدز.

ولكن بعد مجيئي إلى هنا واستماعي إلى ما يحدث، شعرت أنه ينبغي لي أن أشاطر أعضاء الجمعية ما قاله لي مبشر عندما كنت في المدرسة الإعدادية. فقد تمعن في التقدم العلمي – كالآلات الطائرة وهبوط الإنسان على سطح القمر – وقال ''حقا، أن بني البشر لحجاج يقصدون عالم المستحيل''. ويواجهنا الإيدز متحدياً إيانا أن نحلم

بالمستحيل، أي أن نحلم بعالم لا وجود فيه لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويقف الإيدز متحدياً إيانا أن نفحص العوامل الأساسية التي تغذي نمو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذه العوامل نادراً ما تكون تكنولوجية. بل هي سوسيولوجية، وثقافية، وقانونية. فهي عوامل الحقد، والظلم، وعدم المساواة في المعاملة. وهي عوامل مبنية على عالم يوجد فيه أغنياء وفقراء، عالم يبيت فيه أناس بلا غذاء، عالم تضطر فيه الفتيات الصغيرات إلى بيع أجسادهن من أجل لقمة العيش.

وإن كنا دعاة مواجهة المستحيل، فإن الإيدز يتحدانا أن نجتمع معا كعالم واحد، وأن نحلم بالمستحيل، وأن نوفر ما هو ضروري من بحث اجتماعي ودعم، حتى يمكننا التغلب على الإيدز. هذا ما يتطلبه المستقبل منا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل داميان غريفيس، وزير الصحة والخدمات البشرية وشؤون الأسرة والعلاقات بين الجنسين في سانت لوسيا.

السيد غريفيس (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية): أود، باسم سانت لوسيا، أن أؤيد تمام التأييد البيانات التي أدلى بها عدد من الوفود، والأهم من ذلك المجتمع المدني.

سانت لوسيا جزيرة صغيرة – ٢٣٨ ميلا مربعا – ويبلغ عدد سكانها ١٦٠ ٠٠٠ نسمة. كما أنها تخضع لكل أوجه الضعف والصدمات الخارجية التي تواجه البلدان النامية. وفي عام ١٩٨٥، سجلت في سانت لوسيا أول حالة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي نهاية عام ٢٠٠٥، بلغ عدد الحالات ٥٦٤ حالة، وتطور ٥١ في المائة منها إلى حالات إيدز كاملة، ومات منها ٤٨ في المائة.

ونحن ندرك ما يحدث في ما يتصل بهذه الظاهرة بالذات، وندرك ونؤيد كل ما تفعله الأمم المتحدة، بما في ذلك جملة أمور منها مبدأ ''الآحاد الثلاثة''. بيد أن هناك شيئا نود أن نصرح به. فنحن، بعد أن أيدنا كل هذه الأمور، نود أن نقول لهذا الاجتماع في هذه المناسبة البالغة الأهمية، أننا إذ ننظر إلى الأزمة اليومية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نود أن نؤكد أننا ننظر إلى المستقبل. ويتضمن عدد من أهم العناصر في رأينا التمويل للمستقبل، لأن هناك اليوم أشخاصا يصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسيحصلون على العلاج. ولكننا نود أن نرى هذا التمويل وقد استمر لمدة ١٥ أو ٢٠ أو ٣٠ أو حتى ٤٠ سنة في المستقبل، لأن هؤلاء الناس سيبتغون أيضا استمرار العلاج.

والنقطة الأخيرة التي أود أن أبرزها هي أننا يجب أن نضع حدا للنفاق المتعلق بمعاملة النساء في مجتمعاتنا، والنفاق المتعلق بالعاملين في حقل الجنس التجاري؛ والنفاق المتعلق بالرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال. ويجب علينا أن نكف عن النفاق. ويجب علينا أن نتوقف عن اللامبالاة. ويجب علينا أن نفهم أن هذه هي بعض المسائل التي يتعين علينا أن نعالجها بطريقة قاطعة، وحينئذ وحده يمكننا أن نتصدى لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كما هو الآن.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل ناتانارا كيراتا، وزير الصحة في كيريباتي.

السيد كيراتا (كيريباتي) (تكلم بالانكليزية): يؤيد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل بابوا غينيا الجديدة باسم منتدى جزر المحيط الهادئ.

وباسم رئيس وشعب كيريباتي، يشرفني عظيم الشرف أن أدلي بهذا البيان الموجز لأتشاطر معكم وجهات نظر حكومتي في ما يتعلق بالرد الحالي على فيروس نقص المناعة البشرية، ولكي أوصي بعدد قليل من النقاط للنظر فيها في هذا الاجتماع.

عند اعتماد إعلان الالتزام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق) في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي انعقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١، لم يكن بلدي بعد جزءاً من منظومة الأمم المتحدة. وكانت تلك الوثيقة التاريخية بمثابة الصوت العالمي المعبر عن القلق إزاء وباء أثّر على نحو غير متناسب على أكثر بلدان العالم فقراً. كما كانت دليلاً على جهد عالمي لوضع استراتيجيات غاية في الفعالية يمكن أن يكون لها أثر يمكن قياسه على الشعوب، والعائلات، والقرى، والدول التي عانت من ويلات هذا الفيروس القاتل وتضررت به.

وتحيي حكومتي جهود الشعوب التي لا تعد والتي انبثق عن رؤيتها إعلان الالتزام. ونقدر أيضا الجهود المبذولة والمساعدة المقدمة للبرامج الوطنية لتطوير الردود الوطنية وتنفيذها.

لقد استفادت حكومتي من عدد من البرامج الإقليمية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والدرن، والملاريا، والمشروع الإقليمي للمحيط الهادئ المعني بفيروس نقص المناعة البشرية الذي يموله برنامج الحكومة الأسترالية المسمى ''برنامج أستراليا المعني بالإيدز''، ومؤخراً المشروع الإقليمي لمصرف التنمية الآسيوي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية. وتقدر حكومتي أيضاً دور الأمانة العامة لجماعة المحيط الهادئ في تنسيق وتسهيل العديد من هذه المبادرات، فضلاً عن الإسهام الكبير لهيئات الأمم المتحدة التي تعمل في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والمشروعات المتعلقة به، على المستوى الإقليمي، والأهم من ذلك على المستوى الوطني. وأبدت كل من منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان مراراً استعدادها ومرونتها في مساعدة بلدي في كفاحه ضد فيروس نقص المناعة البشرية، وفي تصديه لشواغل وطنية أخرى ملحة، مثل صحة الطفل والصحة الإنجابية.

ولكن بلدي يتشاطر أيضاً الإحساس المتزايد بالقلق لأن العديد من الوعود والالتزامات لن يتم الوفاء بها في الوقت المحدد، بما في ذلك تلك الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يوجد ما يكفي من الموارد، من حيث اليد العاملة والتمويل، على الصعيد الوطني للتعامل مع العدد الضخم من المسائل المترابطة التي تؤثر على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية.

وإن عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في كيريباتي آخذ في الزيادة. والواقع أننا بدأنا نرى عائلات تأتي مع أطفالها إلى مراكزنا للعلاج من مضاعفات فيروس نقص المناعة البشرية. ويعتبر العبء الواقع علينا في ما يتصل بالسل أعلى الأعباء في المنطقة. وذلك مصدر قلق كبير لنا. وتساهم القيود الاقتصادية، وعدم توفر الفرص للشباب، وتأثير المشروبات الكحولية على هذا القطاع الضعيف من السكان في خلق بيئة تعزز انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى التي تنتقل عن طريق الجنس.

إن عدد سكاننا قليل جداً، ومن مصلحتنا أن يتسنى وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وعكس اتجاهه بأسرع ما يمكن. وتعطينا فرصة العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية بارقة أمل. وإن فرصة العلاج من هذا الفيروس تعطينا بارقة أمل. ومع ذلك، فإننا مضطرون مرة أخرى إلى مواجهة الواقع المر، حينما ندرك أن نظامنا الصحي الحالي ومشاركة مجتمعنا المدني بحاجة إلى المزيد من التعزيز قبل أن نتمكن من تحقيق الرعاية والعلاج الفعالين والمستدامين إزاء فيروس نقص المناعة البشرية. وفي الوقت الذي نسعى إلى توجيه خدماتنا نحو توفير خدمات مستدامة

في إطار النظام اللازم، فإن المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لا يزالون يعانون ولا يزالون يموتون. وهذا أمر محزن ولا مبرر له على الإطلاق.

ولقد شهدت كيريباتي، التي يوجد فيها واحد من أعلى معدلات انتشار السل في منطقة المحيط الهادئ بل وفي أجزاء كثيرة من آسيا، الصلات بين الإصابة بالسل والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ووصلت فجأة إلى صعيد جديد لم يسبق له مثيل من الإلحاحية والمغزى. ونحن نطالب، في واقع الحال، بإيلاء اهتمام جديد جيد التركيز لهذين المرضين، بطريقة تسلم بالصلات والمشاكل المشتركة التي تزيد من حدة المرضين. وإن بلدي لحريص على تناول مسائل عدم توفر الفرص الاقتصادية، والجهل، وعدم الاكتراث، التي تشكل في غالبية الأحوال الأسباب الجذرية لهذين المرضين. ونطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تكرس المزيد من الموارد لمكافحة هذين المرضين المترابطين، وذلك لأننا نعتقد أن مواجهة أحدهما دون الآخر يعني أننا نواجه مجرد نصف المشكلة.

وأدت المناقشات على امتداد اليومين الماضيين إلى العديد من السبل الواقعية المبتكرة لتحسين فرص البلدان في الوفاء بالغايات المحددة في إعلان الالتزام والأهداف الإنمائية للألفية. ويسر وفدي على وجه الخصوص أن هناك إدراكاً متزايداً في منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين لأن الجهات المانحة يجب أن يكون لديها موارد وفيرة، إذا أرادت أن تقطع دابر الوباء المتزايد، ولأن الوقاية ينبغي أن تبقى بؤرة تركيز الرد الشامل.

وتتطلع حكومتي إلى إكمال هذا الاجتماع الهام بنجاح، والأهم من ذلك إلى أن تنشأ روح جديدة من الالتزام تنهض بمعالجة المسائل التي تم تحديدها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة أليس لامو، الوزيرة المسؤولة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واليتامى في غابون.

السيدة لامو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أود أيضا أن أهنئ الرئيس إلياسون على الطريقة الممتازة التي يدير بها أعمال الجمعية العامة في هذا الاجتماع، الذي هو استعراض لمنتصف المدة في ما يتعلق بتنفيذ إعلان الالتزام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المعتمد في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

منذ اعتماد تلك الوثيقة الاستراتيجية، اضطلعت غابون، مع الالتزام الشخصي من جانب رئيسنا الحاج عمر بونغو أونديمبا وزوجته الدكتورة إديث لوسي بونغو أونديمبا، بعدد من الإجراءات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكان أهم هذه الإجراءات إنشاء صندوق التضامن العلاجي الوطني في عام ٢٠٠٢ الذي أتاح إمكانية توفير العلاج لعدد ٦ ٠٠٠ شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

ويسرني أيضا أن يكون بوسعي أن أعلن للجمعية العامة أن الحكومة قد أدرجت في ميزانيتها السنوية اعتمادات إضافية لتوفير العلاج بالمجان للإصابات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. وعلاوة على ذلك، أنشأنا مصنعا للمستحضرات الصيدلية لتصنيع الأدوية العامة.

وفي ما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، قامت حكومتنا، بالإضافة إلى العديد من حملات التوعية، بإنشاء عدد من المراكز للفحص الطوعي والسري. واتخذت الحكومة أيضا تدابير لمنع نقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وكان ذلك ببدء حملة لمنع نقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، ومنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب وخاصة الفتيات

وتوفير العلاج للأطفال؛ وحماية ودعم الأطفال الضعفاء أو اليتامى بسبب هذا المرض.

وقامت الحكومة، في جهد لكفالة حصول الجميع على الخدمات الرامية إلى مكافحة الإيدز، وبالعمل مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقطاع الخاص، بوضع برنامج عمل شديد الاتساع يركز على العناصر التالية: الدراسات البحثية الوطنية لمعدلات الإصابة، وتعزيز آليات مراقبة الأوبئة، والدراسات المتعلقة بأثر هذه الجائحة على الصعيد الوطني، والمواءمة بين جهودنا لمكافحة الإيدز والأهداف الإنمائية للألفية.

وأنشأت حكومة غابون، في حدود ميزانيتنا، آلية لرصد وتقدير المبالغ المخصصة في الميزانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واستخدام الموارد المخصصة لذلك الغرض.

وتؤيد غابون، التي يبلغ معدل الإصابة فيها ٨,١ في المائة ويبلغ تعداد سكانها ما يقرب من ١ ٣٨٤ ٠٠٠ نسمة، موقف الاتحاد الأفريقي. والواقع أن غابون من بين البلدان التي يجب أن تكمل جهودها الوطنية موارد إضافية لمكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نحو أفضل.

ونحن مقتنعون بأن الإعلان السياسي الذي سنعتمده سيركز على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل تعبئة المزيد من الموارد لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جوزيت بيجو، وزيرة الصحة في هايتي.

السيدة بيجو (هايتي) (تكلمت بالفرنسية): إنه لمن دواعي السعادة الغامرة لوفد هايتي أن يشارك في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

في حزيران/يونيه ٢٠٠١، عندما عقدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة للفيروس/الإيدز، التزمت حكومة هايتي مع غيرها من الدول الأعضاء بإحراز التقدم في مكافحة الإيدز. واشتمل إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز على ١١ مجالا. وبعد مرور خمسة أعوام نستطيع القول إن هايتي، وعلى الرغم من العوائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العديدة، نفذت بنجاح مختلف السياسات التي التزمت بها، كما تبين ذلك التطورات في عدد من المؤشرات المحددة.

ففي مجال النهج المتعدد القطاعات، تم إحراز تقدم كبير من خلال التكامل بين ميادين التعليم، والعدل، ومسائل المرأة، والشؤون الاجتماعية، والتخطيط والمالية.

وتحقق تقدم ملموس في مجال الوقاية. فمستوى انتشار الإصابة المصلية لدى النساء الحوامل، التي يجري رصدها بصورة اعتيادية، انخفض من ٥,٩٦ في المائة عام ١٩٩٦ إلى ٣,١ في المائة عام ٢٠٠٤. وأظهرت دراسة أجريت في عام ٢٠٠٥ أن ٩٥ في المائة من سكان هايتي تلقوا معلومات إرشادية حول مسائل الفيروس/الإيدز بفضل حملة التوعية الواسعة التي تم تنظيمها.

وفي مجال الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، فقد تحققت تغطية أقل من ٢٠ في المائة، ومع أنها نسبة ضعيفة، إلا أنها تمثل تقدما بالمقارنة مع السنوات السابقة.

وفي مجال الرعاية، ودعم وعلاج المصابين بالمرض والمتضررين به، جرى إعداد دليلين معياريين للرعاية في المصحات العلاجية والرعاية الأهلية. ويوجد الآن ٨٨ مركزا لخدمات التثبت في الفيروس، و ٧٧ مركزا لخدمات الوقاية

ضد انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، و ٢٥ مركزا آخر لتقديم العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية لـ ٧٠٠ ٦من المرضى.

إن الفيروس/الإيدز مسألة من مسائل حقوق الإنسان. وقد اعتمدت هايتي قانونين، أحدهما لحماية المرأة التي تقع ضحية للاغتصاب، ويتعلق الثاني بحماية المصابين بالمرض في أماكن عملهم.

وفي مجال حماية الأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة، فلم يكن التقدم المحرز كبيرا. وفي العام الماضي أنشأت وزارة الصحة والسكان صندوق تضامنيا لتسهيل الدمج الاجتماعي والاقتصادي للمصابين بالإيدز. وما زال من المبكر تقييم المشروع، وهو يعاني من شح الموارد.

وأما في مجال تشجيع البحث والتطوير فقد تم تحقيق تقدم هام، وكان أبرز ذلك ما يمثله إجراء تجارب التحصين ضد الفيروس الذي تقوم به المراكز المدارة من جانب منظمة في هايتي مكرسة لبحوث الإيدز ورعاية المصابين.

وفيما يتعلق بالفيروس/الإيدز في المناطق التي تتعرض للصراع أو الكوارث الطبيعية، فإن العاملين في الميدان الصحي تلقوا تدريبات خاصة لتسهيل مواجهتهم لمثل هذه الحالات.

وعلاوة على ذلك، وفي ما يتصل بالمتابعة والتقييم، نحن بصدد إعداد حملة تقييم وطنية وخطة استراتيجية وطنية جديدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١.

وجلي أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله. وفي السنوات القادمة ستعمل هايتي على ضمان الحصول الشامل على الوقاية والرعاية من أجل الإنصاف والعدل الاجتماعي. كما يتعين علينا تعزيز النهج المتعدد القطاعات من أجل الاستفادة القصوى من الموارد. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للتقدم بالشكر إلى شركاء هايتي الذين لم يدخروا جهدا في مكافحة الفيروس/الإيدز، وقدموا مثالا رائعا على الشراكة والالتزام بالعمل.

وبوصفي وزيرة في الحكومة المنتهية ولايتها، فقد عينت واعتمدت من جانب رئيس الجمهورية، السيد ريني غارسيا بريفال، لتمثيل بلدي في هذا الاجتماع. وتمثل هذه البادرة تصميم حكومة هايتي على ضمان استمرار العمل. وباسم رئيس الجمهورية وحكومته المقبلة أود أن أكرر تأكيد التزام هايتي بالكفاح جنبا إلى جنب مع الشركاء الوطنيين والدوليين لبناء هايتي المحررة من أية إصابات جديدة بالفيروس من الآن وحتى عام ٢٠١٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوستينو أوبامـا إنفـي، وزير الصحة في غينيا الاستوائية.

السيد إنفي (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب لكل المشاركين في هذا الاجتماع التاريخي العالمي عن أفضل تمنيات السيد أوبيانغ إنغيما مباسوغو رئيس جمهورية غينيا الاستوائية التي أناط بي مهمة الإعراب عنها لجميع شعوب العالم.

تكرر غينيا الاستوائية مرة أخرى، بصفتها بلدا أفريقيا، تأكيد دعمها للموقف الذي عرضه في الجمعية العامة السيد ساسو نغيسو، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي.

إن حكومة غينيا الاستوائية قد أخذت مأخذ الجد كل الأفكار وتبادل الخبرات التي شاركنا فيها جميعا منذ بداية الجلسات المكرسة لتحليل وتقييم النتائج التي تحققت في بلداننا في مكافحة وباء الإيدز منذ الالتزامات التي أعلناها في مدينة نيويورك، في حزيران/يونيه ٢٠٠١. واعتمدت حكومة غينيا الاستوائية بكل تصميم تلك المبادرة، ومنذ عام ٢٠٠٢ اتخذت الخطوة الأولى نحو إصدار مرسوم رئاسي لإقرار الإطار الاستراتيجي لمكافحة فيروس الإيدز.

وبالمثل، أنشأنا مجلسنا الوطني وهو هيئة وطنية متعددة القطاعات تحت رئاسة وقيادة رئيس الجمهورية. إن المهمة الرئيسية لهذا المجلس هي تصميم وإقرار الاستراتيجيات الوطنية المتعددة القطاعات لمكافحة الفيروس/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى، وتعبئة الموارد الوطنية والدولية المتاحة من أجل تمويل البرنامج الوطني المتعدد القطاعات وضمان التمويل الفعال والمستدام.

ومع تنفيذ الأنشطة ضمن الإطار الاستراتيجي للحكومة، فإننا نستطيع القول بقدر من التفاؤل إن الإيدز لم يعد موضوعا محرما في مجتمعنا كما كان منذ بضع سنوات، مع أن الكثير ما زال يتعين الاضطلاع به في مجال التوعية العامة لدى السكان. ومع ذلك، لا بد من القول إن حقوق المصابين بالفيروس في بلدنا محفوظة بالكامل وفقا لما يضمنه القانون الصادر في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، بشأن مكافحة الأمراض المعدية المنقولة عن طريق العلاقات الجنسية والدفاع عن حقوق الإنسان للأشخاص المصابين.

ويتلقى حاليا ١٠ في المائة من الأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز العلاج المضاد للفيروسات الرجعية ومتابعة العلاج، ويتم ذلك في المستشفيات المتخصصة في البلد، والتي تمول الحكومة ٨٠ في المائة منها لرعاية السكان البالغين، ويقدم العلاج فيها مجانا للنساء الحوامل والفتيان والفتيات دون سن ١٨. ونأمل أن نعمم وحدات العلاج هذه على كل المراكز في البلد خلال هذا العام.

إن رغبة حكومة غينيا الاستوائية في تكريس كل جهودها ومواردها ووقتها لتحسين مستوى معيشة السكان ولمكافحة الفقر قد دفعتها إلى إنشاء الصندوق الوطني الاجتماعي، وتزويده بنسبة ٤٠ في المائة من ميزانيته السنوية من أجل تمويل الصحة والتعليم والنهوض بالمرأة وقطاعات البيئة.

إن أحد الأهداف الإنمائية للألفية هو مكافحة فيروس الإيدز من أجل وقف انتشاره، حيث أنه مرض لا يعرف حدودا. وتؤكد غينيا الاستوائية من جديد التزامها وإرادتها السياسية من أجل مواصلة المشاركة في التعاون الدولي الذي يشكل أفضل آلية لمكافحة هذه الآفة الفظيعة في عصرنا.

وفضلا عن الجهود الكثيرة التي بذلتها حكومة غينيا الاستوائية لمكافحة الفيروس/الإيدز، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى توحيد ونقل أفضل الاستراتيجيات المعروفة إلى المنظمات الدولية والحكومات من أجل تحقيق النتائج التي يمكن أن تخفف من أثر هذا الوباء.

وفي الختام، وبالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا على المشاريع التي أقرها وموله لمساعدة شعبنا. وإننا لنؤكد اهتمامنا وتعهدنا بدعم تنفيذ تلك المشاريع. ويحدونا الأمل أن تعزز نتائج هذه المشاريع قدرتنا الوطنية على مكافحة تلك المشاكل الصحية الثلاث في بلدي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل آن دافيد – أنطوان، وزيرة الصحة في غرينادا.

السيدة دافيد – أنطوان (غرينادا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى المنعقد في الذكرى الخامسة لاعتماد إعلان الالتزام بشأن فيروس الإيدز عام ٢٠٠١ (القرار دإ-٢/٢٦)، وأرحب بتقرير الأمين العام (A/60/736) حول هذا الموضوع. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس نيابة عن الجماعة الكاريبية.

إن حكومة غرينادا، التي حافظت على دعمها القوي لإعلان الالتزام بشأن الإيدز، تؤكد من جديد على الحاجة

إلى مواصلة الاستجابة العالمية للتصدي للقضايا التي ما زالت تواجهنا بعد ٢٥ عاما من ظهور المرض. ومن المفزع أن نلاحظ الملايين من الناس عبر العالم مصابين بفيروس الإيدز. ويتعهد وفد بلدي من خلال هذا المحفل بأن يعمل من أجل التوصل إلى الحل. ونشيد بقادة العالم الذين التزموا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) بتعزيز كبير للوقاية ضد فيروس الإيدز، وللعلاج والرعاية، بغية تحقيق الوصول الشامل للعلاج بحلول عام ٢٠١٠، وهو الالتزام الذي أيده قادة مجموعة الثماني وجميع المشاركين الآخرين. وما زالت غرينادا ملتزمة بسعيها إلى تحقيق التحديات الرئيسية الستة التي حددها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الإيدز من أجل بلوغ هدفنا المشترك.

ويسر وفدي إبلاغكم بأن حكومة غرينادا اعتمدت مبدأ ''الآحاد الثلاثة'' بإنشاء وزارة من خلال مكتب رئيس الوزراء للبرنامج الوطني بشأن فيروس الإيدز الذي يضم وحدة لمكافحة الأمراض في وزارة الصحة للإشراف الإداري على العلاج، والرعاية ودعم الأشخاص المصابين بفيروس الإيدز وأعضاء أسرهم. وإن رئيس الوزراء، اعترافا منه بالخطر المحتمل على الاستقرار الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، وأمن البلد، تولى بنفسه المسؤولية عن مسألة فيروس الإيدز في إطار وزارته.

وقدم البنك الدولي مساعدة إلى غرينادا من خلال مخطط قروض لتنفيذ الأنشطة التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفيروس/الإيدز. وقد دعمت هذه المساعدة عن طريق الزيادة المستمرة لمخصصات الميزانية للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز.

وبالإضافة إلى ذلك، استفادت غرينادا في عام ٢٠٠٣ من المفاوضات التي جرت مع مؤسسة كلينتون، مما أدى إلى تخفيض تكلفة العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية لأعضاء منظمة دول شرق البحر الكاريبي. ونتج عن ذلك إنشاء وحدة لمكافحة الأمراض المعدية، وهي تحظى بمركز واسع النطاق والاعتناء. وأصبحت الوحدة بعد ذلك مسؤولة عن أوجه العلاج والرعاية والدعم في البرنامج الوقائي.

ومنذ تشخيص أول حالة للفيروس/الإيدز قبل ٢٢ سنة، زادت غرينادا من برامجها لعلاج الفيروس/الإيدز. ويصل عدد المصابين بالفيروس اليوم ٢٩٣ شخصا وتطورت الحالة لدى ٢٠٢ من بينهم إلى إصابة بمرض الإيدز، وتوفي ١٦٢ بالمرض.

وأود أن أذكر الجمعية العامة بأن هذه الأرقام تبدو ضئيلة بالنسبة لنطاق الوباء عبر العالم. ولكن غرينادا، بمساحتها التي لا تزيد عن ١٣٣ميلا مربعا و عدد سكانها الذي يناهز ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، لا تقلل من شأن آثار تعرضها للمرض. وبالتالي، يجري التأكيد الآن على تقديم الاستشارات والفحوص الطوعية، والعلاج والرعاية والدعم، والوقاية ضد انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، ومؤخرا جرى التأكيد على منع هذا الانتقال. ومنذ عهد قريب، وضعت خطة للتصدي للكوارث تتضمن التخطيط والاستعداد لها. وبدأت غرينادا مشروعا لخمس سنوات لتمكين الوقاية من الإيدز ومكافحته وسيشمل المشروع كل القطاعات، مع تحديد للمسؤوليات عن كل أوجه الوقاية، كالتعليم ووضع السياسات في أماكن العمل، وكل ذلك تحت إشراف وإرشاد خطة استراتيجية وطنية.

وتواصل غرينادا تطوير الاستراتيجيات من أجل السيطرة على فيروس الإيدز. إن كل شيء في متناول القدرة الإنسانية والعلمية سيتم عمله بدعم الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين الذين نعرب لهم عن خالص الامتنان.

ليست التحديات التي تم وصفها في هذا المنتدى اليوم جديدة. سنغادر هذا الاجتماع بالتزام متجدد لمواصلة مكافحة الإيدز، والبحث عن وسائل جديدة ومبتكرة لتشجيع القطاع الخاص،والجماعات الدينية أساسا، والمنظمات المجتمعية، وغيرها من الكيانات على إقامة علاقات والعمل من أجل ذلك الغرض. وأود أن أؤكد للجمعية دعم حكومتي التام ونحن ندخل عهدا جديدا في بحثنا للتصدي للإيدز، واثقين بأننا جميعا سنحقق الوصول العالمي للوقاية، والرعاية، والعلاج. وسنفي بوعدنا وسنرفع من وتيرة عملنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي ، أود أن أذكر المشاركين بضرورة الالتزام بمدة ثلاث دقائق لكل بيان حتى نستطيع أن نواصل أعمالنا في أفضل الظروف.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غالو شيريبوغا، وزير العمل في إكوادور.

السيد شيريبوغا (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): بما أن وزير الصحة في ترينداد وتوباغو أخبر هذه الجمعية أن منتخب بلاده لكرة القدم يشارك في كأس العالم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن أن إكوادور تشارك في كأس العالم أيضا، ونتمنى أن نصل إلى المباراة النهائية ونلعب أمام ترينيداد وتوباغو. وأود أن أستخدم موضوع كرة القدم لأعرب عن الأمل في أن نعطي ١٠ في المائة فحسب من الاهتمام الذي نوليه لمنتخبات كرة القدم وكأس العالم، لجهود مكافحة وباء الإيدز التي تبذلها بلدان العالم أجمع.

وبالرجوع إلى صلب الموضوع، تؤيد بعثتي بيان ممثل غيانا بوصفه رئيسا لمجموعة ريو. كما أود باسم بعثة إكوادور التي تضم ممثلين حكوميين، ومصابين بالإيدز وأفراد من المجتمع المدني، أن أرحب بجهود الدول الأعضاء لضمان الشفافية والمسؤولية في متابعة الالتزامات التي تعهدوا بها في الدورة الاستثنائية بشان الإيدز المنعقدة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

إن سياستنا الوطنية تحت إدارة رئيس الجمهورية تضمن الوصول إلى الخدمات الصحية وعدم التمييز. وفي هذا السياق، وفي إطار مسلسل تشاركي بالتنسيق مع المجتمع المدني وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإيدز، قمنا بمراجعة قوانيننا المتعلقة بالوقاية من الإيدز وتقديم المساعدة للمرضى. وفي هذا العام، أنجزنا إصلاحا كبيرا للإطار القانوني لضمان الحقوق الإنسانية الأساسية. وخلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، ارتفع عدد المصابين بالوباء في إكوادور بمعدل ٢٨٠ في المائة. وهناك مؤشرات واضحة للرد على هذه الأزمة الشاملة. فخلال هذه الفترة، نجحت حكومة إكوادور نسبيا في التفاوض بشأن مشروع مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز وداء السل والملاريا، وهو الآن بصدد التنفيذ وزادت ميزانيته، بالرغم من أنها لم تصل للقدر الذي كنا نتمناه.

وبشأن توصية الجمعية العامة لعام ٢٠٠١ المتعلقة بتحقيق الوصول العالمي إلى العلاج والوقاية والرعاية، اعتمدت إكوادور العلاج المضاد للفيروسات الرجعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، إننا واعون بضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا المجال الذي يتطلب تعاونا دوليا أكبر، وبطبيعة الحال، جهودا وطنية متجددة. وعلاوة على ذلك، امتثل بلدي لالتزام اقتراح أهداف واضحة لتحقيق الحصول الشامل على العلاج بحلول عام ٢٠١٠، على أساس مشاورات وطنية، واستجابة للاتفاق الموقع في المشاورات الإقليمية لأمريكا اللاتينية بشأن الحصول الشامل على العلاج، المنعقدة في برازيليا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

لكن بالرغم من أن إكوادور تدعم بأعمال واضحة التزامها التام بالرد الشامل على وباء الإيدز، فإن الطريق لم يكن سهلا خلال فترة التقرير. تعترضنا مشاكل، إنما لدينا الإرادة لتجاوزها بمشاركة الناس المصابين بالإيدز والمجتمع المدني.

إن حكومة إكوادور تدرك ضرورة وضع التزامها في إطار أربعة خطوط واضحة من التدابير التصحيحية، هي قيد التنفيذ. أولا، نصوغ سياسة حكومية في شكل خطة استراتيجية وطنية متعددة القطاعات لتحقيق الأهداف الوطنية بشأن عام ٢٠١٠، تؤدي إلى إحراز تقدم في تحقيق الأهداف المبينة في الدورة الاستثنائية وأهداف الألفية للتنمية. ولهذا الغرض، أوجدنا وزارة بمهمة خاصة تتمثل في إدارة الأنشطة الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف.

ثانيا، وضعنا خطة وطنية للمراقبة والتقويم وفقا للاتفاقات والمعايير الإقليمية لتمكيننا من فهم أفضل لحقيقية الوباء في بلدنا وتيسير الاستثمار اللازم في كل عنصر من عناصر الخطة.

ثالثا، ينبغي لنا أن نتأكد من الامتثال لقوانين حماية الناس المصابين بالإيدز، وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي للتخفيض من الوصم والتمييز ضد المرضى والسكان الأكثر ضعفا.

رابعا، علينا أن نوسع من نطاق تدخلنا إزاء السكان عامة، وتحسين تغطية السكان الضعفاء، لا سيما المعرضين لأشد أنواع الخطر.

إن إكوادور ملتزمة بتعزيز نهج شامل ومتعدد القطاعات إزاء السياسة العامة، والتخطيط والإدارة، والقيادة، والتحالفات بين القطاعات، والرد على المشكلة، وذلك في إطار احترام الحقوق الإنسانية للناس المصابين أو المتضررين بالإيدز، والسكان الأكثر ضعفا، والسكان عموما. وللقيام بهذا العمل، علينا أن نستخدم رأس مالنا الاجتماعي، ونزيد ميزانية خطتنا الوطنية لمكافحة الإيدز.

ويتطلب ذلك الالتزام تعاونا خارجيا فنيا واقتصاديا، وإرادة سياسية قوية، تُعْرِبُ عنها إكوادور في هذا المنتدى. إننا نسعى للرفع من وتيرة جهودنا لوضع حد لاستفحال هذا الوباء، بمشاركة فاعلة للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات حقوق الإنسان، والنساء، والشباب، والعمال، ومنظمات المال والأعمال، وبالتالي تشجيع الحوار الوطني والتعاون الاجتماعي بشأن تحقيق هذا الهدف.

إن الوصول إلى الدواء أمر أساسي في مكافحة الإيدز، ولهذا يعتقد بلدي أنه لا يجب، تحت أي ظرف كان، اعتبار الدفاع عن حقوق الملكية الفكرية أهم من الحق في الصحة والحياة.

لا يسعني أن أختتم كلامي من دون أن أعرب مرة أخرى عن أمل إكوادور في أن تتجاوز مشروع الإعلان الذي سيُعتمد في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المقترحات الواردة في إعلان عام ٢٠٠١ من حيث كل من العناصر الاجتماعية والإرادة السياسية للدول الأعضاء لتنفيذه، وإذا لم يتم ذلك، سنكون قد اجتمعنا للتصديق على محتوى الإعلان فحسب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بلاجي ساداسيفان، وزير دولة أقدم، لوزارة الصحة في سنغافورة.

السيد ساداسيفان (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): لقد بلغ وباء الإيدز جميع أنحاء العالم. فالدمار الذي عاشته الملايين من العائلات والمجتمعات المحلية، وتكلفات هذا المرض الاقتصادية، والاجتماعية، والبشرية، والتنموية أمران باديان للعيان.

ليس الوباء المحلي في سنغافورة سوى حلقة صغيرة من وباء الإيدز العالمي. ومنذ عام ١٩٨٥، عندما تم الإعلان عن أول حالة إيدز في سنغافورة، جرى تشخيص أكثر من ٢ ٥٠٠ حالة إصابة بالإيدز. ولا يزال انتشار المرض في سنغافورة منخفضا، بمعدل ٠,١ إلى ٠,٢ في المائة، غير أننا نرى كل سنة أعداداً متزايدة من المرضى الجدد.

وبالنظر إلى العولمة المتسارعة، وكثرة السفر، وبلوغ جيل جديد من السنغافوريين الشباب لمرحلة النضج الجنسي وانجذابهم إلى السلوك الجنسي المنطوي على أكبر المخاطر، من الضروري لنا مواصلة الاهتمام بالموارد للرفع من مستوى الوقاية من هذا المرض وتعزيز مراقبته عن طريق نهج واسع وشامل.

إن التوعية في مجال الوقاية من الإيدز تشكل الركيزة الأساسية التي يستند إليها برنامجنا للسيطرة على الوباء. وتستهدف برامج التوعية الصحية السكان عامة، بالإضافة إلى البرامج المخصصة للفئات الأكثر تعرضا للإصابة، كالعاملين في مجال الجنس، والرجال الذين يقيمون علاقات جنسية مع رجال. ونفذنا أيضا برامج توعية في المدارس للوصول إلى المراهقين والشباب، وهم فئة معرضة للخطر. ولكي لا تفقد هذه البرامج التعليمية أهميتها مع مرور الزمن، ستواصل سنغافورة وضع وتعزيز الاستراتيجيات الملائمة والمبتكرة لتترك أثرا إيجابيا على السلوك.

كما اتخذت سنغافورة مجموعة من المبادرات الجديدة للمساعدة على الوقاية من الإيدز والسيطرة عليه ولتحسين الرعاية والدعم للمصابين بفيروس الإيدز.

إن انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل يمكن منعه بشكل كامل تقريبا من خلال التشخيص المبكر والعلاج بالعقاقير المضادة لآثار الفيروسات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، شرعت حكومة سنغافورة في برنامج تطوعي للاختبار والعناية قبل الولادة وعملت على تعزيزه. ويعرض على النساء الحوامل الآن بشكل روتيني إجراء فحوص لفيروس الإيدز، بالإضافة إلى الفحوص الأخرى التي تجرى قبل الوضع. وبتحويل هذه الفحوص إلى عناية اعتيادية، حققنا نجاحاً كبيراً، حيث أن ٨٩ في المائة إلى ٩٩ في المائة من النساء الحوامل في مستشفياتنا العامة يتلقين فحوصا لفيروس الإيدز مقارنة بنسبة تقل عن ٣٠ في المائة سابقا. ومنذ بدء ذلك البرنامج المكثف لم تسجل أية حالة لأي طفل ولد مصابا بفيروس الإيدز.

ونحن ندرك كذلك الحاجة الملحة إلى التصدي لتحيز المجتمع ضد المصابين بالإيدز. وهذه ليست مهمة سهلة بسبب المعتقدات الدينية والثقافية، ولكننا نعمل بنشاط من أجل الحد من إلصاق وصمة العار والتمييز من خلال تثقيف مجتمعنا والعاملين في الحقل الصحي.

يوجد اليوم أكثر من ٤٠ مليون شخص مصاب بالإيدز في العالم. ولا يمكن إنكار الخسائر التي يلحقها الإيدز بالعمالة، وإنتاجية العاملين والنمو الاقتصادي. ونعتقد أن من مصلحة مجتمع الأعمال التجارية أن يشارك بفعالية في مكافحة الإيدز. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أنشيء في سنغافورة تحالف الأعمال التجارية لمكافحة الإيدز للإشراف على تثقيف العاملين بشأن الإيدز، ولتهيئة بيئة عمل داعمة وغير تمييزية للعاملين المصابين بالفيروس. وقد أسست ذلك التحالف مجموعة من شركات الأعمال والتجارة وهي تضم ممثلين عن شركات محلية ومتعددة الجنسيات واتحادات العاملين وأصحاب العمل. وبالتعاون مع التحالف شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج تثقيفي يدعى ”حشد قوى أصحاب العمل للدعم والوقاية والتثقيف والسيطرة على الالتهابات المنقولة جنسياً والإيدز“. وقد صمم هذا البرنامج خصيصاً لأماكن العمل المحلية، ويهدف إلى تثقيف العاملين

فيما يتعلق بالوقاية من الإيدز، ويكافح التمييز ضد المصابين بفيروس الإيدز في أماكن العمل.

وتدابير الرقابة التي نتخذها لن تنجح إذا لم يشترك الناس في مناقشات صريحة ومنفتحة حول المرض والسلوك الجنسي. وبالنسبة لنا كمجتمع آسيوي محافظ كانت تلك مسألة صعبة من الناحية التقليدية، ولكننا عازمون على متابعة المسيرة نحو هذا الهدف.

إننا نستمد التشجيع من جهود المجتمع الدولي لتحقيق تقدم هام في مجالات التمويل وتوسيع مستوى الوصول إلى الوقاية من فيروس الإيدز والعلاج والرعاية. ولكن كفاحنا ضد هذا المرض ما زال بعيداً عن نهايته. ومن الأمور الأساسية أن يستمر الالتزام السياسي، والقيادة القوية، والجهود المكثفة من جانب القطاعين العام والخاص، جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني، والفئات المتضررة من الإيدز والشركاء الآخرين من أجل مواصلة التقدم الذي حققناه حتى الآن ضد هذه الجائحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوسكار فرناندیس، وزير الدولة من الهند.

السيد فرناندیس (الهند) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أكون معكم اليوم وأود أن أشكر الأمين العام على الترتيبات الرائعة وعلى الوثائق.

إن الهند بلد لأكثر من بليون نسمة، ومن بينهم ٤٠٠ مليون تقل أعمارهم عن ٣٠ عاما. إن الشباب وتنقلاتهم السريعة بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي تمر بها الهند أمر يضفي المزيد من التعقيد على الوباء. ويعيش في الهند اليوم أكثر من ٥,٢ مليون من المصابين بالفيروس.

وتسليما بخطورة المشكلة، فإن برنامج الحد الأدنى المشترك الوطني الذي وضعته الحكومة أخذ على عاتقه التزاما قويا بوقف انتشار الوباء واحتوائه. ويقود رئيس وزراء بلدي الجهود المبذولة من خلال رئاسته للمجلس الوطني لمكافحة الإيدز الذي يضم ٣١ وزيرا في الحكومة، وكبار وزراء الولايات، وممثلين بارزين للمجتمع المدني. إن التزامنا السياسي باحتواء الفيروس/الإيدز يتجلى أيضا في تشكيل منتديات للبرلمانيين ومشرعي الولايات، التي وافق الممثلون المنتخبون من كل الانتماءات الحزبية على العمل الطوعي معا كأعضاء فيها. ونعمل الآن على مشاركة كيانات الإدارة المحلية الذاتية على مستوى القرى من خلال ممثلين منتخبين يمثلون ثلاثة ملايين شخص بمن فيهم مليون امرأة.

وتحقق الهند تقدما كبيرا في تصديها للتحديات الناشئة عن وباء الفيروس/الإيدز. وبالتكامل مع البعثة الصحية الريفية، وهو برنامجنا الرائد في التصدي للتفاوتات وصولا إلى الخدمات الصحية في المناطق الريفية، فإن استراتيجية مكافحة الفيروس/الإيدز تسعى إلى الموازنة بين الوقاية والسعي إلى الشفاء والعلاج. وكون الوقاية هي المحور، فإن استراتيجيتنا تركز على توسيع فرص الوصول إلى الخدمات الوقائية.

كما نسعى إلى توسيع نطاق الوصول إلى المعالجة بحيث يرتفع عدد المشمولين بتلقي العلاج من العدد الحالي، وهو ٣٠ ٠٠٠ شخص، إلى ١٠٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم ١٠ ٠٠٠ طفل، مع توفير العلاج المضاد للفيروسات الرجعية ضمن رعاية الأطفال في هذا العام. إن سلامة استراتيجيتنا أثبتت نفسها من خلال الانخفاض السريع في مستوى الانتشار في ولاية تاميل نادو التي تميزت بارتفاع مستوى تفشي الوباء فيها لدى الفئة العمرية ١٥-٢٤، حيث أصبحت حالة الوباء فيها الآن مستقرة.

ومع ذلك، لا يسعنا أن نشعر بالرضا. ونحن ندرك الحاجة إلى تكثيف الجهود بسرعة وإلى مكافحة مفهوم

وصمة العار والتمييز. وتسليما منا بخطورة المشكلة، فقد أصبحنا على وشك الانتهاء من سن قانون يهدف إلى توفير الحماية القصوى للمرأة والأطفال والمصابين بالإيدز. ونعتقد أن النهج القائم على أساس الحقوق ضروري في كفاحنا ضد الفيروس/الإيدز.

والهند مصدر للأدوية الأساسية المعقولة السعر للعديد من البلدان في العالم النامي. واستطاعت شركات المستحضرات الطبية الهندية الحصول على موافقة إدارة الأغذية والعقاقير الطبية في الولايات المتحدة على تصنيع ما يزيد على ١٤ دواء، ستزيد من تيسير إتاحة الأدوية المعقولة السعر. وتؤكد الهند من جديد التزامها الأوفى بالكفاح العالمي ضد فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتضامنها في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي القس جوزيف أثرلي، وزير خارجية بربادوس.

السيد أثرلي (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): إن كلمات مثل مسبب الشلل، والمدمر، ومجرد الإنسان من إنسانيته، ومسبب الكوارث، تعبر تماماً عن جوهر ذلك الوباء الذي ينشر الخراب في أنحاء العالم.

وكانت بربادوس أيضا من بين من تعرضوا لقسوة هذه الآثار. وتعبيراً عن دعم حكومتي السياسي على أعلى المستويات، أطلق برنامج بربادوس الوطني لمكافحة الإيدز، الذي بدأ في عام ٢٠٠١، حملة توعية وطنية، وقام بحملة توزيع واسعة للعقاقير الشديدة الفعالية المضادة لآثار الفيروسات. وسعى البرنامج إلى توفير خدمات لامركزية للدعم النفسي والاجتماعي، وأجرى أبحاثاً عملية لتوجيه السياسات والبرامج، وعزز الشراكة المتعددة القطاعات على كل المستويات.

وكانت تلك الجهود ذات أهمية بالغة في مكافحة الوباء. ونحن على اقتناع تام بأن النجاح الذي تحقق لم يكن كافياً. ولكننا عززنا التزامنا بتوفير الوصول الشامل إلى الوقاية والعلاج والرعاية وبرامج الدعم ليس للفئات المعرضة للخطر والمهمشة فحسب، بل أيضا لسكان البلد ككل.

ويقتضي بلوغ هدف تخفيف آثار المرض على سكان بربادوس الحصول على طائفة عريضة من الموارد، بما في ذلك المرافق الصحية الكاملة التجهيز، والمعلومات الحديثة، والمهنيون المهرة، والتمويل الكافي، وإزالة الحواجز أمام الوصول إلى الموارد وإتاحتها.

إن الحرمان من الحصول على التمويل الدولي على أساس الاعتبارات الاقتصادية ومعدلات الانتشار يتجاهل القوى المحركة للوباء في السياق المحلي ويحكم على البلدان المتوسطة الدخل، كبربادوس، بخوض معركة خاسرة من حيث التكاليف الحقيقية.

واسمحوا لي أن أُذكِر الجمعية العامة، بأنه على الرغم من الاهتمام الكبير الذي يوجه لبلدان ''الموجة الثانية'' في آسيا، فإن منطقة الكاريبي تأتي في المرتبة الثانية فقط بعد أفريقيا جنوب الصحراء من حيث معدل الانتشار. وقد تمكنا في بربادوس من قصم ظهر الوباء، على سبيل الاستعارة، فيما يتعلق بالعلاج. فمنذ أن افتتحنا أحدث مركز للعلاج بالعقاقير المضادة لآثار الفيروسات، في عام ٢٠٠٢، نجحنا في تخفيض معدل الوفيات بين الأشخاص المصابين بالإيدز بنسبة تفوق ٥٠ في المائة.

ولكننا، للأسف، لا نستطيع أن نتباهى بنجاح مماثل فيما يتعلق بالوقاية. وتدل البيانات التجريبية بأنه على الرغم من أن مستوى المعرفة مرتفع نسبيا، فإن ذلك لم تتم ترجمته بصورة متناسبة إلى تغيير في السلوك الجنسي. فتعدد الشركاء في العلاقات الجنسية وعدم الاستخدام المتواصل للعوازل

الواقية والسن المبكر لبدء العلاقات الجنسية، جميعها تجعل من جهودنا في الوقاية مهمة عسيرة. ولذلك، هناك حاجة عاجلة إلى حملة إعلامية محددة الأهداف إذا كان لنا أن نحقق تخفيضاً في انتشار المرض لدى الفئات السكانية الرئيسية. وسوف نستمر في العمل بمبادئ تحقيق مشاركة أوسع من جانب الأشخاص المصابين بالإيدز، وضمان وصولهم بدون أية معوقات إلى برامج الوقاية والعلاج العالية الجودة.

وقد حدث الكثير خلال السنوات الخمس الماضية. فقد وُضعت الأهداف الإنمائية للألفية، وأنشئ الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وترأسه حاليا بربادوس، الدولة الجزرية الصغيرة النامية. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للسلبية أو الإنكار، بعد أن أثبتت البلدان النامية جماعياً، بالأرقام الصرفة لقواعدها الشعبية، أن لديها القدرة على قيادة أمم العالم بعيداً عن طريق البؤس الحالي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة تيرتو سافولينن، وزيرة الدولة في وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة في فنلندا.

السيدة سافولينن (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): نود أن نعرب عن تأييدنا لبيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلت به الرئاسة النمساوية، وأن نحيي المجتمع الدولي على تحقيق بعض التقدم الهام منذ اعتماد إعلان الالتزام بشأن الإيدز. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز وللمشاركين فيه على عملهم البالغ الأهمية والنتائج المحرزة.

وفقاً لتقرير الأمين العام، أصبحت الموارد المتوفرة اليوم أكثر منها في أي وقت مضى. وللأسف، أخفقنا في ناحية أساسية واحدة، ألا وهي الوقاية من الإصابات الجديدة بفيروس الإيدز، ولا سيما في أوساط الشباب. وتهيب فنلندا، التي ستتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي في الفترة المقبلة، بالمجتمع الدولي أن يُركز تركيزا جديداً وقويا على مسألة الوقاية من الإيدز.

وهذا ينبغي أن يراعي المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وبذل جهود إضافية للوصول إلى المجموعات الضعيفة. كما ينبغي أن نلتزم بالاستخدام اليومي للمبادئ والممارسات الواردة في ورقة السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز المعنونة ”تعزيز الوقاية من فيروس الإيدز“. إن حرمان المحتاجين من أدوات الوقاية التي أثبتت نجاعتها مرة تلو أخرى لا يمكن قبوله. ولا ينبغي أن تقدم العوازل الذكرية والأنثوية كمجرد مناص أخير، بل يجب جعلها أمرا مقبولا ويسهل الحصول عليه.

ويجب أن نكافح الميل المتزايد لإضفاء طابع أنثوي على الوباء من خلال تمكين المرأة. ويمكن العثور على حل فعال ومستدام من خلال الاستثمار في تعليم البنات والنساء، وكذلك من خلال تحسين مركزهن الصحي والاجتماعي والقانوني. ويجب توعية المرأة بحقوق الإنسان الخاصة بها وبحقوقها الجنسية، ويجب تنفيذ تلك الحقوق وإنفاذها. إن التعزيز العام لهياكل الرعاية الصحية، بما في ذلك توفير خدمات الصحة الإنجابية والجنسية، يمثل عنصرا أساسيا في تمكين المرأة. وينبغي توفير التربية الجنسية لكل الشباب، بمن فيهم الفتيات المراهقات والفتيان المراهقين.

إن انتشار الوباء في أنحاء عديدة من العالم يزداد بسرعة أكبر، في المقام الأول بين صفوف متعاطي المخدرات عن طريق الحقن. ولكن هؤلاء في معظم الأحيان لا يملكون الوصول المستدام إلى أدوات حقن نقية وآمنة أو إلى العناية والعلاج ضد الفيروسات الرجعية. ولا بد من تغيير هذا الوضع، ليس لأن الإخفاق في ذلك سيؤجج لهيب الوباء فحسب، بل أيضا لأن الاستقامة تستدعي القيام بذلك. إن سياستنا الوطنية بشأن تخفيف الأضرار خلال الأعوام العشرة

الماضية جرى تغييرها تماما، ونحن الآن نتبادل أكثر من ١,٨ مليون من المحاقن والإبر في كل عام. وهذا التغيير في السياسة العامة، بالإضافة إلى إتاحة الوصول الشامل إلى العلاج والرعاية، كان له أثر واضح وقابل للقياس على الوباء في فنلندا.

ويجب أن نلزم أنفسنا من جديد بأهداف ومقاصد إعلان الالتزام بشأن الإيدز، بل بتجاوزها نحو أهداف أبعد. ونهيب بالمجتمع الدولي أن تكون جهوده مشتركة لبلوغ هدف الوصول الشامل إلى الوقاية ضد الإيدز وعلاجه في كل أنحاء العالم. إن الوصول ليس خيارا، إنما هو حق من حقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موريس دوكولي الأكبر وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية في ليبريا.

السيد دوكولي (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): باسم فخامة الرئيسة إلين جونسون سيرليف أرحب بهذه الفرصة كي أقف أمامكم هنا للإعراب عن التضامن معكم، ومع أعضاء الاتحاد الأفريقي، ومع البلدان والشعوب التي تمثلونها. وإن رؤيتنا المشتركة التي تتوخى إيجاد عالم يخلو من داء الإيدز لتربط بيننا بغية العمل في تعاون معا لتوفير القيادة لشعوبنا، في مواجهتنا للتحدي المتمثل في خطر وأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على فرادى الدول والشعوب التي ننتمي إليها.

وكما يعلم الأعضاء، بدأت ليبريا مؤخرا فقط رحلتها إلى الانتعاش بعد ما يزيد على ١٤ سنة من الحرب الأهلية. وتفهم البلدان التي سارت مثل ليبريا – للأسف ولسوء الطالع – على طريق الصراع المدني عواقب هذه الصراعات على مجتمعاتها وشعوبها، وتقدر أبعاد هذه العواقب. ومثل ليبريا، تفهم هذه البلدان التي يهدد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز رأس مالها البشري ويفتك به أحيانا، أثار ذلك المرض على تحركها إلى الأمام وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

وترى حكومة ليبريا أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أبشع خطر يتهدد التنمية البشرية في عصرنا. والهدف من وجودي هنا بعد ظهر اليوم هذا، كممثل لرئيسته، وحكومة، وشعب ليبريا، هو أن نؤكد اعترافنا بالخطر الجماعي الذي يشكله الإيدز علينا جميعا وعلى أممنا، وأن نطلب إلى الجميع العمل على سبيل الاستعجال للتصدي لهذا الخطر الذي يتهدد أمننا الجماعي.

ولقد بدأت حكومة ليبريا عددا من الإجراءات للرد على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في ظل خلفية واقعنا قبل الحرب وبعدها. ولدينا برنامج وطني لمكافحة الإيدز، ولجنة وطنية واسعة القاعدة ومتعددة القطاعات للإيدز. وتُتخذ في ليبريا، لمواجهة التحديات الأخرى، تدابير متضافرة، بنوع جديد من القيادة.

ونود أن نؤكد من جديد التزام وعزم حكومة وشعب ليبريا، تحت قيادة الرئيسة إلين جونسون سيرليف على الكفاح ضد الإيدز الذي يشكل، كما أوضحت من قبل، أكبر التحديات لقيادة جيلنا. ويجب علينا، في عزمنا القوي على الكفاح في هذه المعركة، أن نسعى أيضا إلى علاج عاملين من العوامل الكامنة وراء انتشار الإيدز: الفقر والحرمان المادي والمعنوي.

وما زالت حكومة ليبريا ملتزمة بإعلان أبوجا لعام ٢٠٠١ الذي تعهد فيه رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بتخصيص ١٥ في المائة من ميزانياتهم السنوية لتحسين القطاعات الصحية في بلدانهم. ولقد حاولنا في ميزانية حكومتنا للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أن نفي بذلك الهدف، وما برحنا ملتزمين بتخصيص مبالغ أكبر في المستقبل.

وما نتوخاه في النهاية هو أن نصبح بلدا خاليا من أوبئة الإيدز والدرن والملاريا. إلا أنه لا يمكننا أن نحقق ذلك الهدف وحدنا. ونحتاج إلى شراكة جديدة تساعدنا على البناء على المكاسب الصغيرة التي حققناها حتى الآن في مواجهة هذا الخطر الذي يتهدد وجودنا وقدرتنا الإنتاجية كأمة ووجود المجتمع الدولي.

ولا يمكنني أن أنهي كلمتي بدون التوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لما قامت به من استثمار في بلدي. فلقد تم بناء السلام الذي ننعم به الآن وتهيئة البيئة الديمقراطية الجديدة التي نعيش فيها، إلى حد كبير، عن طريق الشراكة الدولية، بقيادة البعثة العسكرية للأمم المتحدة في ليبريا. وبفضلكم، أيها الزملاء الأعضاء في الأمم المتحدة، عادت ليبريا من جديد. إلا أننا ما زلنا نعتمد على تضامن كل منكم – قادتكم وبلدانكم – لمساعدتنا في المحافظة على مكاسب السلام، ولمواجهة خطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتغلب عليه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أنيقة نيلسون، وزير الدولة، ووزير الصحة والشؤون الاجتماعية في السويد.

السيدة نيلسون (السويد) (تكلمت بالانكليزية): منذ اعتماد إعلان الالتزام التاريخي، أصيب ٢٠ إلى ٢٥ مليون شخص بفيروس نقص المناعة البشرية، ومات ١٥ مليون شخص بسبب الإيدز. ولقد قصرنا، رغم إحراز قدر من التقدم في جهودنا الرامية إلى توفير استجابة كافية لمواجهة الوباء، وفي تنفيذ إعلان الالتزام تنفيذا تاما.

ويبين تقرير الأمين العام بجلاء أنه لا بد من سد عدد من الفجوات وإزالة عدد من الحواجز ويتطلب ردنا على الوباء أن نتحلى أيضا بالشجاعة لمعالجة مختلف القضايا الصعبة.

إن علينا أن نفعل ما هو أكثر، وأن نفعل ذلك بطريقة أفضل وأسرع. ويجب أن نعترف بأنه لن يتسنى الانتصار في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالشعارات السهلة. ويجب أن نسلم بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز شيء سنظل نعيش معه. ويجب أن يقترن الرد الدارئ بالتزامات طويلة الأجل.

وأود أن أركز على عدد قليل من النقاط الهامة. إن الصمت والإنكار يتسببان في الوصم والتمييز ويقوضان جهود الوقاية والعلاج والرعاية. وما زالت الجهود المتعلقة بحقوق الإنسان شديدة الضعف والتفتت. ويتعين علينا أن نعزز حقوق الإنسان عامة وأن نكفل الامتثال لها، وأن نضمن وضع السياسات والقوانين والأنظمة اللازمة.

والوقاية هي الأساس. ويجب أن تكون جهودنا الوقائية قائمة على الأدلة. ويجب أن تكون قائمة على حقوق الإنسان، وأن تسلم على نحو تام بالطبيعة المعقدة للتحدي الكامن أمامنا. وينبغي أيضا أن تكون خدمات الاستشارة والفحص الطوية جزءا بالغ الأهمية من جهودنا. وتمثل ورقة السياسة العامة الأخيرة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المعنونة ”تكثيف الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية“ حجر الزاوية لجهودنا المستمرة. غير أن السياسة الجيدة ليست كافية في حد ذاتها. ويجب أن تتحول الكلمات إلى أعمال. وكان ذلك موضوع اجتماع عقد مؤخرا في ستوكهلم، نظمته الحكومة السويدية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز.

ويجب أن تكون جهود الوقاية الشاملة والقائمة على أساس السكان عماد أعمالنا. إلا أنه يجب علينا أيضا أن نركز على المجموعات الضعيفة: الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والرجال والنساء الذين يمارسون البغاء،

ومستعملي المخدرات عن طريق الحقن وغيرهم، والسجناء والمنتقلين من السكان والعمال المهاجرين وغيرهم من الأشخاص الذين يصعب توصيل المعلومات إليهم. ويتعين أن تستهدف جهود الوقاية هذه المجموعات على سبيل التخصيص، بطريقة تمكينية وغير تميزية.

والفقراء هم أقل الناس استعدادا لمواجهة أثار هذا الوباء. كما أنهم يتحملون أثقل عبء للإيدز الذي يغمر الناس أكثر فأكثر في الفقر. ويتعين علينا، كي نعكس اتجاه انتشار فيروس نقص المناعة البشرية أن نعالج مسألة الفقر.

ويمثل الرد الشامل المستدام شيئا أساسيا في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بدءا من الوقاية والفحص إلى العلاج وتخفيف الآثار. ويجب أن يتعلق مصطلح ”توفير العلاج للجميع“ بكل من الوقاية والعلاج فبدون الاستراتيجيات الفعالة للوقاية، سيكون من المستحيل تحقيق إمكانية توفير العلاج للجميع.

ويمثل الالتزام الطويل الأجل والتمويل الذي يمكن التنبؤ به الاستراتيجيات المبتكرة الجديدة الرامية إلى إيجاد لقاح فعال ومأمون ومبيدات للميكروبات جزءا آخر بالغ الأهمية في أي نهج شامل.

ويتعين تعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للأفراد. والصلة بين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز شيء أساسي.

ويجب أن تتاح للشباب إمكانية الحصول على توعية جنسية شاملة وعلى خدمات جنسية وإنجابية خصوصية وبتكلفة ميسورة. وينبغي أن يكون تعزيز استخدام الرفالات للذكور والإناث مسألة ذات أولوية. ويجب أن نكفل تمتع النساء والفتيات والرجال والفتيان بالحقوق والفرص المتكافئة. والنساء عنصر أساسي في مكافحة الوباء؛ فهن يتحملن العبء الأساسي. ويجب الاعتراف بأن هيكل السلطة الذكورية القائم على أساس نوع الجنس يمثل مشكلة عالمية وعائقا بالغ الأهمية للجهود الوقائية. ويجب أن يغير العديد من الرجال والفتيان نظرهم فيما يتعلق بالرجولة، والمساواة بين الجنسين، والنشاط الجنسي.

واليوم، يجتمع قادة العالم هنا في نيويورك لتعزيز التزامنا بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجب أن نبدي القدرة على القيادة كيما يتسنى لنا أن نتحرك إلى الأمام من النقطة التي نحن فيها الآن. ويجب أن نكرس المزيد من الموارد، على أساس مستدام، لتلبية الاحتياجات المحددة في تقرير الأمين العام. ويجب أن نسلم بأن مساهمات الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مسألة حيوية الأهمية. ويجب أن نكافح ضد كل المواقف الضارة في مجتمعاتنا. وساعتها فقط سيكون بوسعنا أن نكسب الكفاح ضد الوباء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كارمن بغناتيلي، وزيرة دولة ومساعدة وزير الصحة في البرتغال.

السيدة بغناتيلي (البرتغال) (تكلمت بالانكليزية): إن البرتغال تؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل النمسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونود اغتنام هذه الفرصة لتناول بعض المسائل التي تهم بلدنا بشكل خاص.

بعد مرور ٢٥ عاما على بدء انتشار الوباء، يملك العالم، وللمرة الأولى على الإطلاق، الوسائل التي تمكن من البدء بدحر هذا الوباء العالمي. ولكن لا بد من الإرادة غير المسبوقة، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، من أجل تحقيق النجاح في ذلك.

إن البرتغال، تسليما منها بأن المواجهة الفعالة لفيروس نقص المناعة البشرية تتطلب التمويل الكافي لتعزيز واستدامة الوقاية والعلاج والرعاية والدعم للمصابين، التزمت بالإسهام بمبلغ ٥ ملايين دولار للصندوق العالمي للإيدز والسل والملاريا للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وتسلم البرتغال بأن العديد من الأهداف المعلنة منذ انعقاد الدورة الاستثنائية المخصصة للفيروس/الإيدز في عام ٢٠٠١، والتي كان بلوغها منتظرا بحلول عام ٢٠٠٥، لم يتم تحقيقها في بلدنا، وبأن رصد وتقييم التقدم يشكلان تحديا لا يمكن تأجيل التصدي له، وذلك بالرغم من الدور اللافت الذي أداه الرئيس السابق للبرتغال، السيد جورج سمبايو، لإبقاء مسألة الفيروس/الإيدز مدرجة في جدول الأعمال السياسي على الصعيدين الوطني والدولي. ونحن نرى في تعيينه مؤخرا مبعوثا خاصا للأمين العام لقهر داء السل اعترافا جليا بالتزامه.

إن تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في جهود الوقاية (A/60/736) يتضمن ما يدعو إلى القلق بصفة خاصة. فما زالت عوامل كثيرة تعيق تنفيذ تدابير الوقاية القائمة على أساس الأدلة والتكاليف الفعالة والخالية من الأحكام المسبقة. وبرامج الوقاية من الفيروس تقصّر في الوصول إلى السكان الأكثر تعرضا للخطر ولا تزال غير ملائمة للشباب. وما فتئ إلصاق وصمة العار والتمييز يشكلان عقبة كبرى في طريق الوقاية من الفيروس، وما زالت الاستجابة للفيروس لا تستند بشكل كاف إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وفي حالة البرتغال – التي تواجه مشكلة إيدز كبيرة في السياق الأوروبي، وهي من أكثر البلدان انتشارا للإصابة بالفيروس – فإنني أود إبراز بعض التدابير السياسية التي أسهمت في وقف انتشار الإصابات الجديدة بالفيروس بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن، بالإضافة إلى التصدي لمسائل أخرى تؤثر على مجموعات أخرى من السكان الأكثر تعرضا للخطر.

وتتضمن هذه التدابير برنامجا لتبادل الحقن بدأ العمل به منذ عام ١٩٩٤، وموافقة تلقائية على العقاقير الجديدة منذ عام ١٩٩٦، وقانون إلغاء صفة الجريمة لاستخدام العقاقير، وتوفير الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، وتعيين فريق خبراء منذ فترة قصيرة لتلبية شواغل الصحة العامة في السجون.

وبالإضافة إلى ذلك، أثبتت الأدلة في بلدي أن توجيه اهتمام خاص لصحة وحقوق المرأة يشكل حجر الزاوية في تحقيق أفضل المستويات الممكنة للصحة. وأدى ذلك إلى خفض انتقال فيروس الإيدز من الأم إلى الطفل إلى مستوى لا يذكر، بما في ذلك في أوساط المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين الذين يشكلون جمهورا كبيرا.

وتؤكد البرتغال من جديد دعمها لإعلان الالتزام بشأن الإيدز (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق). كما نكرر تأكيد التزامنا والتزام مبادئنا السياسية على أعلى مستوى بالتنفيذ الكامل للإعلان، بمشاركة المجتمع المدني، والأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز، والقطاع الخاص. وينبغي لهذا الالتزام المتجدد أن يستمر في توجيه جهودنا الفردية والجماعية لمكافحة جائحة الفيروس/الإيدز، والإسهام في إبقاء الإيدز على رأس جدول الأعمال السياسي الدولي، بوصفه قضية إنسانية وتهديدا خطيرا للأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من البلدان والمناطق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوسيه ميندوزا غراسيس، نائب وزير الصحة والتنمية الاجتماعية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد ميندوزا غراسيس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية فنزويلا

البوليفارية البيان الذي أدلى به وزير صحة غيانا باسم مجموعة ريو.

إن الكفاح العالمي ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يعرب على نحو رمزي، عن تقدم كوكبنا والتحديات التي تواجهه في ضوء مشاكله الاجتماعية، وبين التناقضات الكبيرة التي تواجهها الحكومات. وإذا لم يكن بوسعنا أن نتغلب على تلك التناقضات، ستتجاوز شعوبنا قادتها وتلتمس بنفسها السبيل إلى الأمام، كما تفعل اليوم في كل أنحاء العالم، ولا سيما في منطقة أمريكا اللاتينية التي ننتمي إليها والتي استبعدت بطريقة غير منصفة من هيئات التعاون الدولية القائمة حاليا لتقديم التمويل اللازم لعلاج هذه المشكلة الخطيرة.

منذ خمس سنوات خلت، أبرمت البلدان الممثلة في الأمم المتحدة اتفاقات بالغة الأهمية للإنسانية ترمي إلى إحراز تقدم في وقف الوباء وتحسين نوعية الحياة لمن يحملون فيروس نقص المناعة البشرية. إلا أن التقدم الذي تم إحرازه على نحو لا سبيل إلى إنكاره حتى الآن تتهدده الآن عوامل شتى.

ولن يكون الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ناجحا ولا مستداما إذا لم يكن جزءا من استراتيجية شاملة لتحسين صحة جميع الشعوب، ولا سيما أكثرها فقرا، وتحسين نوعية حياتها.

وفي بلدنا، نفذت الثورة البوليفارية سياسة اجتماعية لم يسبق لها مثيل في تاريخنا. فمن سياسة اجتماعية في التسعينات من القرن الماضي تركزت على مجموعات صغيرة وقامت على أساس مشاريع تجريبية ترمي، كستارة على النافذة، إلى الحد من أثر السياسات الليبرالية الجديدة – في الوقت الذي كان فيه السوق البالغ القوة مسؤولا عن توزيع الثروة التي تصل، بالتناضح، إلى القطاعات الاجتماعية الأقل حظا والمستبعدة من التنمية – تقدمنا نحو الاستراتيجيات الواسعة النطاق والمتسارعة لمهامنا الاجتماعية التي مكنت شعبنا من أن يحقق مكاسب رائعة في تلبية احتياجاته الاجتماعية.

ويمكّننا ذلك التقدم من أن نحقق بسرعة أكثر الأهداف تعقدا وأهمية لأي سياسة اجتماعية: تقليل الفجوات وأوجه عدم الإنصاف التي عانت منها شعوبنا على مر التاريخ. وبهذا فقط يمكننا أن نتيح بحق إمكانية حصول الجميع على خدمات الوقاية والتوعية والعلاج التي ستمكننا جميعا من وقف وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السنوات القادمة، لأن من المستحيل على من يعانون من عدم المساواة، والاستبعاد الاجتماعي، والاستغلال، ويكونون موضع تجاهل، أن يضعوا حدا لأي شرور اجتماعية يعانون منها.

وثمة جانب من جوانب عدم المساواة يشكل خطورة شديدة على الجهود الرامية على وقف الوباء. فعدم المساواة بين الجنسين هو الذي يجعل النساء الشابات والفقيرات أكثر الناس الآن تعرضا لخطر انتشار هذه المشكلة الجسيمة. وتتسم عملية نقل السلطة الحقيقية إلى المرأة، وتوسيع نطاق إمكانية الحصول على تدابير الوقاية وتناول المرأة لها بطريقة مباشرة – مثل الرفالات الخاصة بالنساء والمبيدات الميكروبية – بأنها أساسية الأهمية. ويمثل الكفاح ضد عدم المساواة العرقية، وضد النقل الرأسي للفيروس، من أجل حماية أطفالنا، واحدة من الأولويات الأساسية أيضا. وفي بلدنا، يبلغ معدل الانتقال الرأسي للفيروس من الأم إلى الطفل صفرا.

ومن الأهمية بمكان أيضا التركيز على مواصلة الكفاح ضد التمييز، والتصنيف وفق قوالب جاهزة. ويجب أن تكفل الحكومات العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان لأضعف الفئات، بما في ذلك الرجال الذين يمارسون الجنس

مع الرجال، والسحاقيات، والخناث، والعاملون في مجال الجنس، والسجناء، ومستعملو المخدرات عن طريق الحقن.

ومن الأهمية بصفة خاصة أن نشير إلى إمكانية حصول الجميع على العلاج من الفيروس. واليوم تحاول القطاعات التي تسعى إلى تغيير المسار الذي خطته البلدان التي كانت تعيش في ظل ظروف متماثلة في السنوات الماضية، إلى جعل هذا الهدف الأساسي لشعوبنا ذا أهمية ثانوية، وإعطاء حقوق الملكية الفكرية الأولوية على الحق في الحياة. أما في جمهورية فنزويلا البوليفارية فإن العلاج المجاني بالعقاقير المضادة للفيروسات مكفول لـ ١٠٠ في المائة ممن يحتاجون إليه.

ونغتنم هذه الفرصة كي نفند على نحو قاطع البيانات التقديرية المتعلقة ببلدنا التي نشرها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتي تشير على سبيل المثال إلى أن ٤ في المائة فقط من نسائنا الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية يحصلن على العلاج ضد الفيروس، وأن ٣٢ في المائة من شعبنا يعيشون على أقل من دولارين يوميا. ونؤكد من جديد أن ١٠٠ في المائة من السكان، بما في ذلك النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، سواء كن حوامل أم لا – تتاح لهم إمكانية الحصول بالمجان على العلاج ضد الفيروس، وأن السياسات الاجتماعية لبلدنا تؤدي إلى إيجاد دخل عام لغالبية السكان لا يمكن قياسه بأساليب تقوم فقط على الدخل من الأجر النقدي. فالدخل الذي تمثله المهام الاجتماعية لا يؤخذ في الاعتبار عندما ينظر إلى الدخل النقدي على أنه دالة فقط لقياس التقدم الاجتماعي لأي من البلدان.

ولا يمكن أن يواصل العالم التنصل من مسؤوليته، في ضوء أوجه عدم الإنصاف الاجتماعي التي تتسبب في أن ما يزيد على ٩٠ في المائة من كل حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز موجود في أقل البلدان نموا. ففي غالبية تلك البلدان تتاح إمكانية الحصول على العلاج ضد الفيروس لواحد فقط من كل خمسة أشخاص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وإنها لجريمة فعلية أن يؤدي الفقر، والأمية، وعدم توفر إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب، وسوء التغذية، وغيرها، إلى حرمان أكثر المناطق فقرا من إمكانية التمتع بأي سياسة للوقاية أو التوعية، لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو أي مشكلة أخرى تتعلق بالصحة العامة.

ويجب، كيما يتسنى تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أن تتصرف الحكومات بطريقة منطقية وألا تذهب إلى أن الهدف المتمثل في كفالة توفير إمكانية الحصول على العلاج للجميع قبل عام ٢٠١٥ هدف غير واقعي. فذلك الهدف ليس واقعيا فحسب وإنما هو أيضا ضروري وأساسي. وإذا كان البلد الذي هو أكبر مدافع عن مصالح الشركات المتعددة الجنسيات لصناعة العقاقير الطبية التي تسيء استعمال حقوق الملكية الفكرية، ليس مهتما بكفالة توفير إمكانية الحصول على العلاج لجميع أفراد شعبه، فما هو إذن التعاون المخلص الذي يمكن أن يتوقعه فقراء العالم من ذلك البلد في التغلب على فقرهم؟

ولهذا فإننا، من جنوب القارة الأمريكية ومن موطن بوليفار وسوكريه، نناشد شعوب العالم أن تعزز آليات التعاون القائمة على الدوافع الإنسانية وليس على الأرباح التجارية، مثل المبادرة التي قامت بها جمهورية فنزويلا البوليفارية مع كوبا وبوليفيا: المبادرة البوليفارية للأمريكيتين التي يعطيها شعبنا قوة كل يوم لمكافحة شرور عصرنا الكبيرة، مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس: قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن هناك متكلمين عديدين ما زالوا مدرجين في قائمتي لهذا المساء. ولذلك أود أن أتقدم بنداء عاجل إلى المشاركين بألا تتجاوز بياناتهم المدة المقترحة، وهي ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألكسندر بيلونوغ، نائب وزير الصحة ورئيس إدارة المرافق الصحية في كازاخستان.

السيد بيلونوغ (كازاخستان) (تكلم بالروسية): أصبح وباء الإيدز يمثل مشكلة رئيسية ذات أثر سلبي كبير على التنمية الاقتصادية وعلى بلوغنا الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ نواجه ذلك الخطر، لا بد أن يدرج العلاج بالعقاقير المضادة، والوقاية ومكافحة الوصم الذي يلحق بمن يعيشون مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ضمن أولويات جدول الأعمال العالمي بغية إيجاد حل.

وعلينا أن نقر بأن جهود المجتمع الدولي للوقاية من الإيدز ليست كافية. فالوباء ما زال ينتشر بوتيرة تتجاوز الجهود العالمية لمكافحته. ونعتقد أن الشراكة المتكافئة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والمنظمات المحلية غير الحكومية، ومشاركة المجتمع المدني، هي عناصر رئيسية لمكافحة ناجحة ضد الإيدز. والتعاون الدولي في مكافحة الإيدز يجب أن يكون استراتيجياً وأفضل تنظيماً. ونرى أن مبادئ ''الآحاد الثلاثة'' ينبغي أن تشكل أساساً للسياسات العامة والبرامج التي تنتهجها الحكومات والمنظمات الدولية في المستقبل.

والتطبيق الكامل للأهداف الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يتوقفان إلى حد كبير على التمويل المستدام للبرامج والمشاريع المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وحكومة كازاخستان تتخذ نهجاً متعدد القطاعات لكبح جماح ذلك الوباء على المستوى الوطني. وأُنشِئت لجنة مشتركة بين الإدارات المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كازاخستان، تشارك في أنشطتها منظمات دولية ومنظمات غير حكومية. وتطبق كازاخستان برنامجاً وطنياً لمكافحة الإيدز وتحسين إطارها التشريعي، الذي يتم مواءمته ليتوافق مع المعايير الدولية، كما ورد في إعلان الالتزام لعام ٢٠٠١. ويجري العمل حالياً لتوفير العلاج البديل لمدمني المخدرات.

وقيام تعاون أوثق مع المنظمات غير الحكومية لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ما زال من أولويات حكومة كازاخستان.

وبالرغم من الإجراءات الوطنية التي يتم اتخاذها، تستمر العدوى في الانتشار بأشكال جديدة. واليوم، يتجه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى الانتشار لا بين من يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن فحسب، بل وبين مجموعات أخرى من السكان. ونحن نواجه مشكلة تأنيث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وانتقال عدوى الإصابة بالفيروس من الأم إلى الطفل بشكل متزايد.

وما فتئت مكافحة الوصم والتمييز، واحترام حقوق الإنسان، وتوفير الرعاية الطبية، وعلاج الأمراض المرتبطة بالإيدز، والحماية الاجتماعية للأشخاص الذين يعيشون بالفيروس ومشاركتهم الكاملة في الحياة الاجتماعية والإنتاجية، ضمن أهدافنا ذات الأولوية.

وحكومة كازاخستان ممتنة كل الامتنان لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والصناديق الدولية التي

شاركت في مشاريع مكافحة الإيدز في بلدنا. ونتطلع إلى مزيد من التعاون المثمر معها في القرن الحادي والعشرين في مكافحة تلك الجائحة.

وينبئ المستوى الرفيع لهذا الاجتماع والقائمة الممتازة للمتكلمين عن إدراك المجتمع الدولي لأهمية تعزيز جهودنا المشتركة لمكافحة الإيدز. ولن نتمكن من عكس مسار تلك الجائحة إلا من خلال تضافر قوانا. والإعلان الذي سيعتمد في ختام هذا الاجتماع ينبغي أن يؤكد مرة أخرى على التزامنا بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتصميمنا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق ما تضمنته الإعلانات الدولية الأخرى الصادرة في هذا الشأن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أندرزي وويتيلا، نائب وزير الصحة في بولندا.

السيد وويتيلا (بولندا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد بولندا تماماً البيان الذي أدلى به ممثل النمسا باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وبالنيابة عن الوفد البولندي، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة على عقد هذا الاجتماع فائق الأهمية الذي يهدف إلى استعراض إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اعتمدته الجمعية العامة قبل خمس سنوات.

وإعلان الالتزام هذا وثيقة دولية هامة ذات قيمة بالغة. وقد أعطانا ذلك الإعلان أملاً كبيراً وزاد من تطلعاتنا. واليوم، وبفضل تعبئة الوسائل والجهود للعديد من الأشخاص والمؤسسات من جميع أنحاء العالم، يمكننا أن ندرك ونرحب بالنتائج الإيجابية لذلك الالتزام. ولكن الطريق أمامنا جميعاً ما زال طويلاً.

وأود أن أؤكد الأهمية التي توليها بولندا لرؤية هذا العدد الكبير من المنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع الدولي الذين يشاركون في هذا الاجتماع. وينبغي لنا أن نشيد بإسهاماتهم الرائعة في جهودنا المشتركة. وفي بولندا، هناك أكثر من ٥٠ منظمة وهيئة تنخرط في الأنشطة الوقائية والتثقيفية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتسهم بفعالية كبيرة في ذلك الغرض. وكثيراً ما تتجاوز أنشطتها حدود بولندا. واسمحوا لي أن أؤكد أن التعاون بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي قد أُرسِي في بلدنا في بداية ظهور تلك الجائحة قبل ٢٥ عاماً.

وبولندا، التي يبلغ تعداد سكانها ٣٨ مليون نسمة، والعضو في الاتحاد الأوروبي، قد سجلت هذا العام الحالة رقم ١٠ ٠٠٠ للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ويقدر أن أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص آخرين يعيشون مصابين بهذا الفيروس دون علمهم.

والنظام المؤسسي في بلدنا يضمن تمويل الإجراءات الوقائية والعلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات. ووفقاً لمبادئ ''الآحاد الثلاثة''، التي ترحب بولندا بالنهوض بها، فمنذ عام ١٩٩٦، يقوم البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، وهو هيئة حكومية تخضع لإشراف وزارة الصحة، بإدارة وتنسيق برنامج متعدد القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذا البرنامج متعدد الاختصاصات اعتمده مجلس الوزراء وينفذ على كل المستويات الإدارية. وتقوم المنظمات غير الحكومية والاتحادات التي تضم من يعيشون مصابين بالفيروس أو الإيدز بدور كبير في توسيع نشاط البرنامج ومواصلة تطويره. والسياسة الوطنية البولندية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ترتكز على احترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وتوفر نوع حياة أفضل للأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتزيد من الوعي الاجتماعي بهذه المشكلة.

والوصول إلى العلاج والرصد الكامل لكل الأشخاص الذين يحتاجونه ينبغي أن يكون عنصراً رئيسياً في أي تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام.

والأدوية المضادة للفيروسات الارتجاعية في بلدي توفر وتوصف للمصابين في بلدي منذ عام ١٩٩٦. وكل المرضى الذين لديهم وصفات طبية، بما في ذلك السجناء ومن يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، يحصلون على العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات مجاناً. ومنذ عام ٢٠٠١، ازداد عدد المصابين الذين يحصلون على هذا العلاج بنسبة ١٠٠ في المائة، وهناك الآن ٢ ٧٠٠ شخص يحصلون على العقاقير المضادة للفيروسات بالمجان، بما في ذلك أثناء إجراءات ما بعد التعرض للإصابة. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، بلغ حجم التمويل لتوفير العقاقير المضادة من ميزانية وزارة الصحة حوالي ١٠٠ مليون يورو. ولا بد من التشديد على أن المنع الصارم لانتقال العدوى من الأم إلى الطفل أفضى إلى انخفاض معدل ذلك الشكل لانتقال العدوى ٣٠ ضعفا منذ عام ١٩٨٩، وأصبح الآن أقل من ١ في المائة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتم تنظيم حملات للتوعية من خلال وسائط الإعلام في بولندا كجزء من التربية الاجتماعية. وهذا لا يشجع على نشر المعرفة بشأن مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز فحسب، بل يشجع كذلك على بلورة توجهات اجتماعية إزاء الفحص على أساس طوعي. ومراكز تقديم المشورة والتشخيص منتشرة في جميع أنحاء البلد، حيث توفر إمكانية الفحص المجاني من دون الكشف عن الهوية، مع توفير الاستشارة قبل الفحص وبعده. وعدد الأشخاص الذين يريدون أن يعرفوا مركزهم من الإصابة بالفيروس وأن يستخدموا تلك الخدمة يزداد كل عام بنسبة ٢٠ في المائة؛ وفي عام ٢٠٠٥، تقدم للفحص ١٥ ٠٠٠ شخص على أساس طوعي.

وينبغي التشديد أيضا على أن التعاون الدولي بشأن هذا المرض قد تكثف بشكل كبير خلال السنوات الخمس الماضية. ويشارك المركز الوطني لمكافحة الإيدز والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ عدد متزايد من المشاريع في البلدان الأخرى، لا سيما البلدان المجاورة، التي تشاطر بولندا ممارساتها وتجاربها الأمثل والقائمة على أساس استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبالرغم من التقدم المحرز في بلدنا خلال السنوات الخمس الأخيرة، فإننا ندرك تماما احتياجاتنا والتحديات التي ما زالت ماثلة أمام بولندا. فيتعين مضاعفة وتكثيف العمل الوقائي، لا سيما ما يستهدف الشباب، بالإضافة إلى تمويل تلك الأنشطة. وبدأ تطبيق برامج الحد من الضرر والعلاج البديل في بولندا منذ عام ١٩٩٧؛ ومع ذلك، فإن حوالي ٧٠٠ شخص يحصلون على عقار الميثادون، ولذلك، سيتم زيادة عدد المشاريع القائمة على الميثادون أيضا.

إن تنفيذ إعلان الالتزام قد حقق لبولندا، شأنها شأن بلدان العالم الأخرى، منافع ملموسة ويمكن قياسها من خلال انخفاض الأثر السلبي للمرض. ولكن، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هناك، في شتى أنحاء العالم، آلافا من الأشخاص يموتون وأطفالا يتيتمون بسبب مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والتمييز القائم على نتيجة التشخيص يظل مشكلة عويصة.

وعلى المجتمع الدولي أن يواصل بذل جهوده لمكافحة الإيدز، مع التركيز على حماية حقوق الإنسان واحترام كرامة كل الأشخاص المصابين به. وأنا على ثقة من أن هذا الاجتماع سيسهم مزيدا في جهودنا المشتركة لتحقيق الاستخدام الأمثل للفرص المتاحة، ولنمهد السبيل أمام جيل خال من مرض فيروس نقص المناعة البشرية.

ومرة أخرى، أعلن عن استعداد بولندا التام لمواصلة تشاطر أفضل ممارساتها وخبراتها مع من هم في أَمَسّ الحاجة إلى ذلك، والإسهام في الاستجابة العالمية إزاء مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد وانغ لونغدي، نائب وزير الصحة في الصين.

السيد وانغ لونغدي (الصين) (تكلم بالصينية): اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي عقدت في القاعة هذه قبل خمس سنوات إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقامت بدور هام في تركيز الانتباه العالمي على هذا الوباء وتنسيق وتعزيز جهود الوقاية منه والسيطرة عليه عالمياً.

وخلال السنوات الخمس الأخيرة، اتخذت الحكومة الصينية مجموعة من الإجراءات الوقائية لمكافحة هذا الوباء. والميزانية التي تخصصها الحكومة المركزية لذلك ارتفعت من ١٠٠ مليون يوان قبل ثلاث سنوات إلى ٨٠٠ مليون يوان في عام ٢٠٠٥. ويتوفر العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات مجاناً وكذلك منع انتقال المرض من الأم إلى الطفل، وتقدم خدمات المشورة والفحص الطوعي مجاناً وعلى نطاق واسع. ويشجع استعمال الواقي الذكري، إلى جانب تسريع برامج العلاج بالميثادون وتوفير إبر الحقن النظيفة. كما تعزز الوعي العام بشأن مرض الإيدز بدرجة كبيرة، ويجري وضع برامج لتقديم المساعدة المالية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى جانب توفير الدراسة بالمجان تدريجياً لمن تسبب هذا المرض في تيتمهم.

وتقوم المنظمات غير الحكومية أيضاً بدور متزايد الأهمية، ويعزز الاتصال والتعاون مع المجتمع الدولي باستمرار.

ولأن حكومة بلادي تستشعر بقوة مسؤوليتها عن توفير الرعاية الصحية لشعبها، فسوف نكثف عملنا ونركز على المجالات التالية.

أولاً، سوف ننفذ بالكامل قواعد الوقاية من مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسيطرة عليه، وكذلك خطة العمل لاحتواء مرض الإيدز والوقاية منه والسيطرة عليه في الصين للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وستنشئ الحكومات على مختلف المستويات أنظمة للوقاية والسيطرة مع دمج السيطرة على الإيدز في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً، ستبذل الجهود للتوسع في نشر المعلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخاصة في مجال التوعية الصحية التي تستهدف النساء والشباب في سن المراهقة.

ثالثاً، سوف تنفذ الصين بالكامل سياسة ''المجّانيات الأربع والرعاية الواحدة''، مع حماية الحقوق القانونية للمصابين بهذا المرض، ومكافحة التمييز الاجتماعي.

رابعاً، سنوفر الوسائل المساعدة على الوقاية من خلال برامج تشجيع المجموعات الأشد تعرضاً لخطر الإصابة على استعمال الواقي الذكري وتوفير العلاج بالميثادون، وسنبذل قصارى جهدنا لإتاحة إجراءات الوقاية الفعالة لكل تلك المجموعات وللمهاجرين بحلول عام ٢٠١٠.

خامساً، ستشارك الصين في التعاون الدولي على نحو فعال وتتيح للمنظمات غير الحكومية القيام بدورها كاملاً.

والحكومة الصينية ستواصل المشاركة في المكافحة الدولية ضد مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها، وسنقوم بدورنا في تحقيق هدف كبح جماح هذا المرض على الصعيد العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة رانو عبد الرحمانوفا، رئيسة إدارة الصحة بالمكتب التنفيذي لرئيس طاجيكستان.

السيدة عبد الرحمانوفا (طاجيكستان) (تكلمت بالروسية): في البداية، أود أن أشكر الأمم المتحدة ووكالاتها على ما اتصفت به من ريادة بشأن هذا الموضوع وعلى إسهامها في مكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

في عام ٢٠٠١، وخلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة حول هذه المسألة ذات الأبعاد العالمية، اعتمدنا جميعا إعلان الالتزام بشأن مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي رسم إجراءات محددة لمكافحة ذلك الوباء. واجتماع اليوم فرصة فريدة لرسم طريق مستقبلنا نحو بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في وقف انتشار الإيدز بحلول عام ٢٠١٥.

واليوم، فإن مشكلة الإيدز تضارع تهديدات عالمية أخرى، مثل استخدام الأسلحة النووية والإرهاب الدولي والاتجار في المخدرات. وللأسف، فإن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يهدد الشعب في بلدي، أيضا، الذي يواجه تحديات مختلفة. ويقلقنا حقا المعدل الحالي لانتشار هذا الوباء. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، ارتفع عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بمقدار ستة أضعاف ما كان عليه في السنوات السابقة.

والعوامل الرئيسية المسؤولة عن انتشار الوباء في طاجيكستان هي، في رأينا، تعاطي المخدرات وعدم كفاية المعلومات المتاحة للسكان بشأن هذا المرض، وضعف الوصول إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وخاصة بين المجموعات المعرضة لخطر الإصابة.

ومنذ أن وقّعت جمهورية طاجيكستان، مع بلدان العالم الـ ١٨٩ الأخرى، على إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠١، أحرزنا بعض النجاح في برامجنا بشأن هذا المرض. ووضعنا خطة استراتيجية وطنية للسنوات من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥. وبدأنا بالفعل في وضع خطة استراتيجية للفترة التي تنتهي في عام ٢٠١٠، تقوم على تحسين وصول أبناء شعبنا إلى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. وهذه الخطة ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستراتيجية الوطنية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتغطيتنا للمجموعات المعرّضة لخطر الإصابة لا تزال غير كافية، كما أن الوصول إلى برامج الوقاية محدود، وكذلك تنقصنا المعدات والخدمات الطبية، وكل ذلك قد يحول بيننا وبين بلوغ أهدافنا.

ولكن، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الإيدز ليس مشكلة صحية فحسب؛ بل إنه يؤثر على كل جوانب الحياة الاجتماعية. والإيدز مشكلة اجتماعية، ويجب أن نتحلى بالإرادة السياسية كيما نجد حلا. ولا بد من النهوض بالتنمية الاقتصادية المستدامة، واحترام المساواة بين الجنسين، وتحسين التعليم، وتعزيز القانون والنظام والقواعد القانونية في دولنا، والحفاظ على قيمنا الثقافية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد حسن بن محمد العطاس، مدير عام الصندوق السعودي للتنمية.

السيد العطاس (المملكة العربية السعودية): يسرني أن أتقدم باسم وفد بلادي، المملكة العربية السعودية، بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة، السيد يان إلياسون وأعضاء مكتبه، وإني على ثقة بنجاحه في إدارة أعمال هذه الدورة لما هو معلوم عنه من حنكة وتجربة.

إن العالم بدأ يدرك المخاطر الكبيرة لمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، حيث أن هذا الوباء يمثل اليوم السبب الرئيسي في العالم للوفاة المبكرة للرجال والنساء فيما بين سن ١٥ إلى ٥٩ سنة. وهو الذي أصاب التنمية البشرية بأكبر ضرر، رغم أنه لا يزال في مراحله الأولى، آخذا في الانتشار عالميا وبسرعة. ويمثل هذا المرض تهديدا شديدا لآفاق المستقبل فيما يتعلق ببرامج الحد من الفقر ورعاية الطفولة والتنمية. ولهذا يجب أن تتضافر الجهود في مكافحة وباء الإيدز على جميع الصعد.

فعلى الصعيد الوطني، يجب أن تتصدر الحكومات عملية المكافحة الوطنية لهذا المرض وأن تتحمل قدرا أكبر من المسؤولية عن ذلك. وعلى الصعيد الدولي يجب قيام المانحين بتقديم الدعم المالي لتمويل برامج مكافحة الإيدز في الكثير من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، والعمل على استقرار هذا التمويل من خلال التعهد بالتزامات مالية لعدة سنوات. كذلك يجب مشاركة سائر أعضاء المجتمع المدني والمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب في وضع وتنفيذ ومتابعة عملية التصدي لهذا المرض. كما أن المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة يجب أن توظف كامل إمكانياتها في دعم البلدان النامية في تنفيذ حملات المكافحة الوطنية وتوسيعها وجعلها أكثر فاعلية.

وقد قامت المملكة العربية السعودية على الصعيد الوطني بوضع برنامج وطني لمكافحة الإيدز بالمملكة تعتمد استراتيجياته على التثقيف والتوعية الصحية والمراقبة الوبائية والمعالجة والرعاية، وسلامة نقل الدم. وتشتمل السياسات العامة المتبعة في هذا البرنامج على الأمور الرئيسة التالية. أولا، العمل بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية لمكافحة الإيدز. وثانيا، مراعاة حقوق المصابين ومنع التمييز. وثالثا، مراعاة التعاليم الدينية وثقافة المجتمع المحلية. ورابعا، التنسيق مع القطاعات المختلفة، الصحية وغير الصحية، الحكومية وغير الحكومية.

لقد أولت حكومة المملكة العربية السعودية على الصعيد الدولي اهتماما خاصا لدعم القطاع الصحي والرعاية الصحية، حيث قامت بدعم وإنشاء أكثر من ٧٧ مستشفى و ٥٤ مستوصفا صحيا والعديد من المراكز الصحية في عدد من الدول النامية. وتساهم المملكة أيضا في دعم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، حيث سبق أن دعمت الصندوق بمنحة قدرها ١٠ ملايين دولار أمريكي على دفعات، آخرها يتم دفعه خلال شهر أيلول/ سبتمبر القادم.

إن شعوبنا تتطلع إلى هذا اللقاء ويحدوها الأمل في أن تكون قراراته داعما قويا لتحقيق أهداف إعلان الالتزام بشأن القضاء على فيروس نقص المناعة المكتسب الذي تعهد به زعماء العالم خلال دورة الأمم المتحدة الاستثنائية التي انعقدت عام ٢٠٠١. وبهذه المناسبة يسرني أن أعلن عن تبرع حكومة المملكة العربية السعودية بمبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي كدعم إضافي للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ستُسدد على دفعات، على غرار ما تم عمله في الدعم السابق.

وفي الختام، أسأل المولى عز وجل أن يكلل جهودنا جميعا بالتوفيق والنجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بختيور نيوزماتوف، نائب وزير الصحة في جمهورية أوزبكستان.

السيد نيوزماتوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): إن الحفاظ على صحة السكان كان ولا يزال إحدى أولويات سياسة الدولة في أوزبكستان. والواقع أن الحكومة تعلق منتهى الأهمية على مسائل الرعاية الصحية. ولقد أعلن

رئيس أوزبكستان، السيد إسلام كريموف، عام ٢٠٠٥ ''عام الصحة'' وعام ٢٠٠٦ ''عام مؤسسات الاستشفاء والعاملين الصحيين''. وأدى ذلك إلى تعبئة كبيرة في أنشطة الرعاية الصحية الوطنية، بما في ذلك ميدان الوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية.

وأوزبكستان هي أكثر البلدان اكتظاظا بالسكان في آسيا الوسطى. وثمة خاصة أخرى من خصائصها هي هيكلها الديمغرافي غير الاعتيادي. فالأطفال تحت سن ١٥ سنة والمراهقون تحت سن ١٨ سنة يشكلون أكثر من ٤٥ في المائة من مجموع السكان.

وفي السنوات القليلة الماضية، شهد البلد استقرارا من حيث انتشار الأمراض المعدية. ومع ذلك، ما فتئت مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مبعث قلق في السنوات الأخيرة. وأول إصابة بالفيروس/الإيدز سجلت في أوزبكستان كانت في عام ١٩٨٧.

إن انتشار الفيروس يجري في الدرجة الأولى عن طريق الإبر غير المعقمة، حيث تبلغ نسبة ذلك ٥٩,٨ في المائة من مجموع الإصابات.

وحكومة أوزبكستان تبذل جهودا لوقف انتشار الإيدز. ونشير إلى تعاون أوزبكستان الممتد والمثمر مع منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والبنك الدولي، ومركز مكافحة الأمراض والوقاية التابع للولايات المتحدة، ومنظمات أخرى. وفي هذا السياق اضطلعت أوزبكستان منذ عام ٢٠٠٥ بعدد من البرامج الممولة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وتقدم جمهورية أوزبكستان الاستشارات الطبية للمرأة الحامل في مرحلة ما قبل وما بعد التقييم، ومن خلال ذلك يجري إبلاغها باحتمال أن يكون الوليد مصابا بالفيروس. ووفقا للممارسة المتبعة في بلدنا من الممكن إجهاض الحمل بموافقة المرأة الحامل. ويستمر فيروس الإيدز بالانتشار بين الفئات الأكثر تعرضا لأسباب تتعلق بالسلوك، كفئة مستخدمي المخدرات عن طريق الحقن، والعاملين في ميدان الجنس التجاري، ويحدث ذلك بصفة خاصة بسبب أدوات الحقن غير المعقمة.

إن أوزبكستان، كغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ملتزمة بالبرنامج الوطني للتدابير الوقائية ضد الفيروس/الإيدز في إطار المبادئ الأساسية الثلاثة التي حددتها الأمم المتحدة: الاستراتيجية الوطنية الموحدة بشأن الفيروس/الإيدز، والآلية المنفردة والمنسقة للتصدي للمرض، والنظام المعياري لرصد وتقييم الأنشطة المتعلقة بالفيروس/الإيدز. وأنشأ البلد، بدعم من الحكومة والمنظمات المانحة، ٢٠٦ من المراكز المسماة غرف الاستئمان لمستخدمي المخدرات بطريق الحقن، و ٣٠ عيادة لمعالجة الأمراض المنقولة بطريق العلاقات الجنسية.

ومكنتنا جهودنا المكثفة من تحسين فعالية التعاون في تخطيط وتنفيذ برامج مكافحة الفيروس/الإيدز. وكان من نتائج تلك الجهود وضع خارطة طريق وطنية نحو ضمان الوصول إلى وسائل الوقاية والعلاج. ومن خلال الجهود المشتركة، وبدعم من المنظمات غير الحكومية والدولية، فإن الجمهورية تقوم بعمل الكثير من أجل كبح انتشار الوباء. ومن بين أهدافنا الحالية ما يأتي: إنشاء جيل ثان من الرصد الصحي الوبائي؛ وتحسين القدرة العلمية والتكنولوجية في مراكزنا الإقليمية المعنية بالفيروس لتنفيذ العلاج في مرحلة ما بعد الإصابة بالفيروس ولتشخيص الالتهابات قبل مرحلة العلاج؛ وإنشاء حزمة من الخدمات الاجتماعية والمساعدات للمصابين بالإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوسي فان – دونيم، نائب وزير الصحة في أنغولا.

السيد خوسي فان – دونيم (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي عظيم الشرف والارتياح لي أن أدلي بكلمة نيابة عن رئيس جمهورية أنغولا، ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز والأمراض المعدية، السيد خوسي إدواردو دوس سانتوس، وباسم حكومة أنغولا. أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة بالطريقة الممتازة التي يدير بها أعمالنا، كما أن مساعيه الشخصية أسهمت بشكل كبير فيما حققناه من نتائج حتى الآن خلال هذه الدورة.

واسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره الذي يعكس ما قامت به الدول الأعضاء من أنشطة طوال السنوات الخمس الماضية.

إن وفد بلدي يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي.

لم يعد الإيدز منذ زمن طويل مشكلة تقتصر على قطاعات محددة، بل تلحق الضرر بالبشرية جمعاء، وتحتم على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود، وتستلزم نظاما للمساءلة عن الاستراتيجيات والنتائج المحرزة حتى الآن. لهذا، تشكل هذه اللحظة فرصة فريدة لتقييم الالتزامات الواردة في إعلان التعهدات لعام ٢٠٠١. وبالتالي، أود التأكيد على التقدم الذي أحرزناه في السنوات الخمس الماضية، الذي كان ثمرة مجموعة من المبادرات والأنشطة العالمية والإقليمية لتقاسم الموارد والمعلومات.

وفي هذا الإطار، أود أن أشيد بالتزام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، والاتحاد الأفريقي، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون الفني وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء. وأود كذلك أن أسلط الضوء على إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي شكل خطوة هامة لتخفيض معدلات الوفيات، وتسهيل الوصول إلى الرعاية الشاملة، مع التركيز على العلاج، دون تجاهل ضرورة تجاوز العراقيل الناجمة عن الفقر والفوارق الاجتماعية.

في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، أجرت وزارة الصحة، في شراكة مع البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، ومراكز مراقبة الأمراض، ومنظمة الصحة العالمية، دراسة استقصائية عن حالة الفيروس لدى النساء الحوامل اللائي تلقين الرعاية قبل الولادة، كشفت عن معدل للحالات الإيجابية يصل إلى ٢,٧–٢,٨ في المائة، حيث يتراوح ما بين ١٠,٧ في المائة في مقاطعة كونين، و ٠,٨ في المائة في مقاطعة بيي. وكانت النساء اللائي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و ٢٩ عاما أكثر الفئات تضررا. وتشير تلك الإحصائيات إلى أن تطور الإيدز يستلزم مواجهة عاجلة ومتعددة القطاعات بغية بذل مجهود سريع وفعال لمعالجة الأبعاد الحالية للوباء.

في هذا السياق، صادقنا في عام ٢٠٠٣ على خطة استراتيجية وطنية للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨، وشرعنا في تنفيذها، بدءا ببرنامج للحد من الانتقال العمودي للفيروس، وتمكين الأمهات الحاملات للفيروس من إنجاب أطفال أصحاء، وضمان حصول الوالدين على العلاج بالأدوية المضادة لآثار الفيروسات. وانتقلنا في عام ٢٠٠٤ إلى تأسيس المركز الوطني للإحالة والعلاج – مستشفى الأمل – وفي عام ٢٠٠٥، أنشأنا المعهد الوطني لمكافحة الإيدز، الذي اضطلع بدور حاسم في التصدي للمرض في أنغولا، بتوسيع نطاق الاستفادة من الأدوية المضادة لآثار الفيروسات إلى ١١ مقاطعة من مقاطعات البلد الثماني عشرة.

رغم أن برامج مكافحة الإيدز المشتركة في أفريقيا حسنت من معدلات التغطية الصحية، بما فيها الوقاية

وضمان حصول الناس الضعفاء المصابين بالمرض على الأدوية، لا تزال جهود التصدي له في مراحلها الأولى. ولهذا نناشد أرباب مصانع الأدوية أن يخفضوا أسعار الأدوية المضادة لآثار الفيروسات، لا سيما التركيبات الجديدة التي ما زالت قيد البحث، بغية تحقيق هدف الوصول الشامل للعلاج بحلول عام ٢٠١٠، وضمان تمويل البحث في مجال اللقاحات.

وفي ختام كلمتي، أؤكد أننا نعيش لحظة ثقة وأمل، ونحن نرى بزوغ علامات توحي بقرب تغيير واقع ما زال يبدو مظلما لنا كافة. غير أنها أيضا لحظة تحديات ناجمة عن ضرورة مكافحة هذا المرض الذي يلحق أفدح الأضرار الاجتماعية والاقتصادية بأمم القارة الأفريقية، لا سيما سكان أفريقيا جنوب الصحراء.

وبوسعنا، إذا وحدنا صفوفنا، أن نواجه التحدي، ونلبي بشكل مناسب ما أطلقه المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأشخاص المصابون بالإيدز من نداءات في هذا الاجتماع، للقيام بأنشطة ملموسة تتناسب مع الإعلان السياسي الذي ستعتمده هذه الجمعية، والذي يؤيده وفد بلادي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ليديث كاربالو كيسادا، نائبة وزير الصحة في كوستاريكا.

السيدة كيسادا (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي بالكامل البيان الذي أدلت به معالي الأونرابل ليزلي راسامي، وزيرة الصحة في جمهورية غيانا، بالنيابة عن مجموعة ريو. وبالتالي، سوف أقتصر في بياني على بعض المسائل ذات الاهتمام الخاص لبلدي.

لقد تميزت كوستاريكا تاريخيا باحترام حقوق الإنسان من خلال اتخاذها إجراءات ملموسة. وقد سجلت أول حالات للإصابة بالإيدز في بداية عقد الثمانينات. ووفقا لتصنيف برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الفيروس/الإيدز يعتبر الوباء متركزا وبطيء الانتشار. ويزداد انتشاره بين السكان الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٥٤ عاما، مع ميل متزايد لدى المراهقات بين السكان من الإناث، ويصل المعدل إلى ٥,٤ من الذكور مقابل أنثى واحدة. وتحدث غالبية الإصابات في المناطق الحضرية وخاصة في المدن الكبرى.

ويتم العمل في بلدي بهذا الشأن بالتنسيق بين كل المؤسسات في القطاعات المختلفة. وعليه، فإن الحكومة والمجتمع المدني ووكالات التعاون توحد جهودها من أجل تقديم الخدمات اللازمة للمصابين بالإيدز، وذلك في إطار التزامات البلد الدولية كإعلان الالتزام بشأن الإيدز لعام ٢٠٠١ (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق) ومبادرة ''العناصر الثلاثة'' من أجل ضمان ''الأولويات الأربع''. وقد ضمنت كوستاريكا منذ عام ١٩٩٧ العلاج ضد الفيروسات الرجعية لـ ١٠٠ في المائة من السكان الذين يحتاجون إليه. وفضلا عن ذلك، تبذل الآن الجهود لتقديم رعاية شاملة إلى الأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز وإلى أسرهم، ولتكثيف برامج الإرشاد والتوعية الصحية.

ومن أهم أوجه التقدم الذي تم إحرازه، أود أن أشير إلى ما يأتي: إعلان قانون عام بشأن الفيروس/الإيدز في نيسان/أبريل ١٩٩٨، ويحمي هذا القانون الناس المصابين بالفيروس/الإيدز؛ وتأسيس المجلس الوطني للرعاية الشاملة من الفيروس/الإيدز، وهو الهيئة المشرفة على السياسات والإجراءات الوطنية بشأن الفيروس/الإيدز؛ وصياغة خطتنا الاستراتيجية الوطنية الثانية بشان الرعاية ضد الإيدز، وهو الهيئة المرشدة للتعليم، والتوعية الصحية، والوقاية، واليقظة الوبائية، والرعاية الطبية، وبحوث الفيروس/الإيدز.

وقد تمكنا من تحسين الوقاية من الإيدز عن طريق التعاون مع أفراد الشرطة في وزارة الأمن العام، ومع الشباب، والجماعات المعرضة لخطر الإصابة. ويجري حاليا تطوير حملة إعلامية بدعم الصندوق العالمي. كما أننا نعمل على تعزيز نظام اليقظة الوبائي وقدرتنا على تحليل نماذج الأمصال. ونعمل على تطوير مشاريع التوعية والوقاية من الفيروس/الإيدز للفئات الأكثر تعرضا، وللسكان ككل، كإنهاء التمييز، وأساليب الوقاية، وإجراء الفحوص أثناء الحمل. واتخذنا هذه الإجراءات بالتنسيق مع المجتمع المدني ومع وكالات ومنظمات التعاون الدولي. ونحن نؤكد على ضرورة هذا الدعم من أجل توفير الوصول إلى الموارد بدون تمييز.

إن كوستاريكا، أسوة بالعديد من البلدان الأخرى، قد بذلت جهودا لا حصر لها من أجل تحقيق التقدم في مجالات التعليم والوقاية، مع التأكيد على الجماعات الضعيفة، ومن خلال تعميم المفهوم الجنساني، وتشجيع الصحة الجنسية والتناسلية. ولا يكفي أن نعالج المرضى، بل يجب أن نساعد مواطنينا على اتخاذ القرارات الصحيحة، وتمكينهم، بين أمور أخرى، من التصدي للتمييز، وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، والحد من نقل العدوى عن طريق العلاقات الجنسية وبواسطة حقن المخدرات والانتقال الرأسي. ونحن نسلم بأهمية تدفق المهاجرين سواء بالنسبة لبلدان المصدر أو بلدان المقصد، ويجدر التأكيد على آثار ذلك على مسائل الرعاية والوقاية من الفيروس/الإيدز، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية مثل كوستاريكا، حيث نضمن الحصول الشامل لجميع المواطنين بدون أي تمييز على الخدمات الصحية. وبالتالي، فإننا نؤكد على التعاون الدولي والثنائي والمتعدد الأطراف كركيزة أساسية لتحقيق أهداف الوصول العالمي للرعاية الشاملة في ظل الإنصاف والتضامن.

إننا ندرك عظمة التحدي، ولكننا على يقين بأنه من خلال جهودنا، وبمشاركة المجتمع المدني، وبالتعاون والدعم الدوليين، سوف نتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المعتمدة كالتزام دولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ويلفريد ماتشاغي، نائب وزير الصحة في كينيا.

السيد ماتشاغي (كينيا) (تكلم بالانكليزية): لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يشكل مصدر قلق كبير لحكومة كينيا. إذ يصل عدد المصابين حاليا بالإيدز في كينيا إلى ١,٢ مليون بالغ و ١٠٠ ٠٠٠ طفل. وتأخذ حكومة كينيا مكافحة الإيدز مأخذ الجد، لما له من أثر مدمر على الاقتصاد والمجتمعات، بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والمتعلقة بالتنمية. وقد حققنا نجاحا نسبيا، كما يشير إلى ذلك التقرير الحالي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز عن المعونات العالمية لمكافحة الوباء. ومن ضمن المجالات التي تحقق فيها تقدم هام تخفيض معدل انتشار الفيروس من ١٤ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٦,١ في المائة عام ٢٠٠٤.

وبالرغم من التقدم الذي تمت الإشارة إليه آنفا، ما زلنا نواجه تحديات كبيرة في مكافحتنا لهذه الكارثة. ومن أهم هذه التحديات، ضمان تمويل الموارد البشرية، والرفع من مستوى الردود على الفيروس/الإيدز. ويستلزم الرد على الفيروس/الإيدز عددا هائلا من العاملين الأكفاء في مجال الصحة، إذ تحتاج كينيا إلى ما يقارب ٥٠ مليون دولار سنويا لمدة خمسة أعوام لتوفير عدد مقبول من العاملين في مجال الصحة، قادرين على تقديم رعاية صحية جيدة. وقد تتطلب هجرة مهنيي الصحة إلى البلدان المتقدمة النمو أدوات تضعها البلدان المتلقية لتدريب آخرين في بلدانهم الأصلية. فعلى سبيل المثال، ينبغي للبلدان المتلقية أن تسهل تدريب ما لا يقل عن ثلاثة بدلاء لكل عامل في مجال الصحة يهاجر

بلده. والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن هؤلاء العاملين يهاجرون بشكل كبير إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.

وتشمل التحديات الأخرى التي ينبغي مواجهتها السلع، والتكنولوجيا المنخفضة التكلفة، وحقوق الإنسان، والوصم، والمساواة الجنسانية.

وفي الختام، أود أن أثير انتباه هذا الجمع إلى بعض المجالات التي نرى أنها تحتاج إلى متابعة مستعجلة.

أولا، إن استدامة تمويل الفيروس/الإيدز أمر جوهري، وينبغي الالتزام بضمان العلاج المضاد للفيروسات الرجعية مدى الحياة، ووصول الناس الذين يخضعون للعلاج إلى الأدوية بشكل مستدام، وتحسين البرامج الوقائية لأن العلاج أفضل السبل لمكافحة الإيدز.

ثانيا، ينبغي توفير الدعم المالي لمكافحة الفيروس والإيدز في صيغة منح بدلا من القروض.

ثالثا، ينبغي النظر من دون شروط في طلبات كينيا وبلدان أخرى ذات الدخل المحدود للحصول على تخفيف الديون، وتوجيه الأموال إلى مجالات أخرى ذات أولوية لا سيما القطاع الصحي لمكافحة الفيروس والإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نصر السيد، الوكيل الأول لشؤون الوقاية والأوبئة في وزارة الصحة والسكان في مصر.

السيد السيد (مصر): إن جمعنا اليوم يعد خطوة هامة لاستكمال الجهد السابق للمجتمع الدولي، الذي بدأناه منذ اعتماد الجمعية العامة في ٢٠٠١ لاعتماد الإعلان المتعلق بمكافحة مرض الإيدز. وهو يعكس نوعا من المشاركة على كافة المستويات لتنسيق الجهود وتفعيلها لمواجهة مرض عضوي في طبيعته، ولكنه خطير في آثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فحصاد هذا المرض أدى إلى وفاة ٢٥ مليون شخص، منهم خمسة ملايين في العام الماضي وحده، علاوة على أن عدد المصابين بلغ قرابة ٦٥ مليونا حتى الآن. والقارة الأفريقية هي أكثر مناطق العالم تأثرا بهذا الوباء. فهي تحتضن قرابة ٦٤ في المائة من إجمالي حاملي الفيروس، وتشير التقديرات المختلفة إلى أن انتشاره مسؤول وحده عن تراجع معدل النمو الاقتصادي في بعض دولها بما بين ٠,٥ في المائة إلى ١,٣ في المائة، فضلا عما يخلفه من دمار بشري واجتماعي وأعداد هائلة من الضحايا.

إننا اليوم أمام لحظة تاريخية هامة لمراجعة ما تم خلال السنوات الخمس الماضية. فلقد حققنا بالفعل خطوات هامة وإيجابية لا يمكن إنكارها نحو تحقيق الالتزامات، إلا أن مسيرة هذا الجهد الدولي والمحلي تعكس حقائق أساسية لا يمكن إنكارها. فهناك حاجة ماسة إلى الدعم والتمويل بشقيه الدولي والمحلي، لتنفيذ البرامج الوقائية والعلاجية. كما أن هناك حاجة إلى تضافر الجهود الدولية للمساعدة على توفير الدواء بأسعار تتناسب مع إمكانيات الدول النامية التي ينتشر فيها المرض، فضلا عن توفير البيئة المناسبة لمكافحة هذا المرض من خلال علاج أسباب الاستضعاف الأساسية مثل الفقر والجوع والجهل والتخلف.

لقد اهتمت مصر اهتماما كبيرا بالجهد الدولي لمكافحة هذا الوباء وبتنفيذ كافة الالتزامات الدولية، وعلى رأسها الأهداف الإنمائية للألفية وإعلان الجمعية العامة لعام ٢٠٠١ لمكافحة مرض الإيدز. فركزت خطتنا الخمسية ٢٠٠١-٢٠٠٥ على الوقاية كأساس لها، من خلال خطوات محورية مثل تخصيص خط ساخن يتعامل بسرية كاملة مع المصابين ومع الشباب المعرضين للإصابة؛ واتخاذ إجراءات فعالة لتأمين سلامة الدم المنقول للمرضى للتحقق من خلوه من الفيروسات؛ وتطوير التوعية من خلال حملات إعلامية واسعة النطاق لتوعية المواطنين بخطورة المرض والممارسات الضارة التي تؤدي للإصابة به؛ وجعل الوقاية من

مرض الإيدز أحد الموضوعات الهامة في المناهج التعليمية؛ فضلا عن توفير العلاج الثلاثي للمحتاجين مجانا؛ وتوفير الدعم الصحي والنفسي للمرضى والمصابين وإنشاء مراكز للفحص الطوعي وتقديم المشورة. هذا وتركز الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠٦-٢٠١٠ على الأبعاد المتمثلة في رصد المرض والرعاية الإكلينيكية وزيادة نسبة الوعي لدى الشباب وتفعيل دور المرأة في الوقاية من المرض.

وقد أسفرت خطط الدولة الناجحة بشكل فعال عن احتواء انتشار المرض، فتقلص معدل الإصابة إلى أقل من ٠,١ في المائة، سيتركز معظمها في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٤٠ سنة. وهنا تجدر الإشارة إلى الدور المحوري والفعال للممارسات الاجتماعية والثقافية العربية والإسلامية التي تحض على السلوك الجنسي القويم والتعفف والإخلاص. فالتجربة المصرية أثبتت أن هذه الخلفية تشكل بالفعل أساسا صلبا يدعم برامج الوقاية من مرض الإيدز.

إن الطريق للقضاء على هذا المرض لا يزال طويلا ووعرا، لذا فعلينا تحقيق كفاءة أكبر في تنفيذ إعلان الالتزام واعتماد مبادرات جديدة في مجالات الوقاية والعلاج والدعم والرعاية. ولن يتسنى لنا تحقيق ذلك دون تضافر كل الجهود لتنفيذها بين كافة الأطراف المعنية، سواء الحكومات أو أجهزة المجتمع المدني أو الشركات الدولية. فمكافحة هذا المرض مسؤولية تضامنية بين كل هذه الأطراف. وفي هذا الإطار فقد تقدمت مصر بمبادرة لإنشاء مركز أفريقي بالقاهرة للمساهمة في توفير الأدوية والأمصال واللقاحات للأمراض المعدية على رأسها الإيدز والملاريا. وقد اعتمد الاتحاد الأفريقي هذه المبادرة في قمة أبوجا في عام ٢٠٠٥. وتأمل مصر أن يتم تنفيذ هذه المبادرة خلال الفترة الوجيزة القادمة من أجل المساهمة في رفع المعاناة عن الشعوب الأفريقية من خلال توفير أدوية غير المحمية بعلامة تجارية بسعر في مستطاع الجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سيهانزير إيريل، نائب وكيل وزارة الصحة في تركيا.

السيد إيريل (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي ألقاه ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي، وبالتالي، سأتطرق بإيجاز إلى بعض النقاط الإضافية من منظورنا الوطني.

بالرغم من أن تركيا بلد يتسم بانخفاض نسبة الإصابة، إلا أنها، وهي تدرك تماما ارتفاع معدل الشباب، ووجود أناس ضعفاء معرضين للإصابة والوصم في مجتمعنا، تصوغ وتنفذ سياسات للتخفيف من شدة التأثير السلبي لهذا التحدي العالمي، والرفع من مستوى جهودها لضمان الوصول للوقاية والعلاج. كما كفلنا أن يتمتع الناس المصابون بالإيدز بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها أناس يعانون من أمراض أخرى في تركيا.

ويشكل برنامج عملنا الوطني الاستراتيجي الثالث لمكافحة الفيروس/الإيدز إنجازا هاما، فهو لا يشمل قضايا مهمة مثل حقوق الإنسان، والوقاية، والعلاج، والصحة الجنسية والإنجابية فحسب، بل أيضا رعاية المصابين بالإيدز ومراقبة الجيل الثاني من الفيروس/الإيدز.

وإضافة إلى الجهود الوطنية التي تبذلها تركيا لمكافحة الأزمة العالمية، فهي تلتزم من خلال مواردها المحدودة، بضمان تقديم مساعدة مالية للبلدان الأكثر تضررا وللمنظمات الدولية المعنية. وقررت الحكومة التركية عام ٢٠٠٦ أن تسهم بشكل طوعي في الصندوق العالمي وغيره من صناديق الأمم المتحدة بشأن الفيروس/الإيدز.

إننا واعون تماما بأن مسؤولية ضخمة تقع على عاتق الحكومات الوطنية، بيد أنه ينبغي أن نعمل معا، ونزيد من

جهودنا لضمان تعاون وتنسيق ناجعين على المستوى العالمي للتخفيف من شدة الضرر الاجتماعي والاقتصادي للوباء.

وفي ذلك السياق، نعالج بصورة مستعجلة مظاهر تأنيث الوباء المتزايدة باتخاذ التدابير اللازمة لتمكين النساء وضمان المساواة الجنسانية. وينبغي لنا ضمان مشاركة جميع ذوي المصلحة في ردودنا الوطنية، وإيجاد وسائل تزيد استدامة التمويل وترفع من مستوى الرد على الإيدز. وتركيا، من جانبها، عازمة على مواصلة التدابير الوطنية اللازمة والتعاون مع المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة الدكتور محمود فكري، مساعد وكيل وزارة الصحة للطب الوقائي بالإمارات العربية المتحدة.

السيد فكري (الإمارات العربية المتحدة): يسرني في البداية أن أتقدم إليكم باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، ببالغ الشكر والتقدير لإدارتكم لأعمال هذا الاجتماع الهام. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود القيمة التي يبذلها الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة للتصدي لهذا الوباء.

تؤكد التقارير الدولية الأخيرة حول متابعة تنفيذ أهداف إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، أن وباء الإيدز ما زال يمثل أحد أعظم التحديات العصرية أمام الجهود الدولية والوطنية لتحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، وأنه يشكل تهديدا خطيرا لاستتباب الأمن والسلم الدوليين، حيث تشير هذه التقارير إلى أن الفيروس منذ ظهوره قبل خمس وعشرين عاما، أصاب أكثر من خمس وستين مليون شخص في العالم. وتسبب بوفاة ٢٥ مليون شخص، مشكلا السبب الرئيسي للوفاة بين الرجال والنساء فيما بين سن ١٥ و ٥٩ سنة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء سرعة انتشار المرض في العالم وبالذات في الدول النامية، التي تعاني أصلا من الفقر المدقع والأمية والصراعات المسلحة، حيث يحصد المرض ملايين الأيدي العاملة وملايين الأطفال، ويتسبب في تيتيم الملايين غيرهم، مما يزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والإنسانية فيها، ويكرس فيها ظروف البؤس والتدهور والعنف.

وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة مضاعفة الجهود الدولية والإقليمية، لتوفير الموارد الاقتصادية والاجتماعية الكافية لهذه البلدان والبيئة اللازمة لتمكينها من تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للتصدي لهذا الوباء وتجاوز تداعياته. وذلك من خلال شراكة دولية والتزام بتنفيذ توصيات وخطط عمل المؤتمرات والقمم الدولية المعنية بالتنمية، وبالذات ما يتعلق منها بتعهد الدول المتقدمة النمو والمانحة، بتسهيل تدفق المعونات المالية والتقنية والإنمائية، للبلدان النامية والفقيرة.

كما نشدد على ضرورة تسهيل حصول هذه البلدان على العقاقير المستخدمة لعلاج هذا المرض، بما يتماشى مع إمكانياتها المالية. ونؤكد أيضا على أهمية تفعيل وتدعيم التدابير الوقائية بالذات ما يتعلق منها بالتوعية والحد من السلوكيات المساهمة في نقل المرض وانتشاره.

إن مرض الإيدز والعدوى بفيروسه، لا يمثل مشكلة صحية وطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكننا نقف مع باقي الدول في العالم للتصدي لهذه الجائحة والحد من انتشارها. وفي هذا الصدد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على انتهاج استراتيجيات إقليمية ووطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية عند اكتشافه منذ خمس وعشرين عاما. ونجحت من خلال البرنامج الوطني للوقاية من الإيدز الذي أطلقته وزارة الصحة عام ١٩٨٥ في إبقاء معدل الإصابة بهذا المرض أقل معدل في العالم، ودون أن

تطرأ عليه أية زيادة منذ إطلاق البرنامج، وهو ما أكدته آخر تقارير منظمة الصحة العالمية عن معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة لها.

ومن أهم التدابير الوقائية التي اشتمل عليها البرنامج الوطني، والتي ركزت على مراقبة وضبط دخول المرض من خارج البلاد، ما يلي: أولا، وقف استيراد الدم، والاعتماد على المتبرعين المحليين المتطوعين، والعمل على استخدام أحدث التقنيات لفحوصات الدم والأنسجة والأعضاء البشرية وإجراء فحوصات شاملة على المتبرعين بالدم وكافة العاملين في بنوك الدم وفي مختبرات تشخيص الأمراض. وثانيا، إجراء الفحوصات على المرضى داخل المستشفيات، وفي عيادات رعاية الحوامل، وطلاب المرحلة الثانوية ومرحلة الدخول إلى الجامعات، والمقدمين على الزواج، والسجناء، والمدمنين على المخدرات، لضمان الاكتشاف المبكر للحالات الحاملة للفيروس واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وعلاجها.

وباعتقادنا أن قوانين البلاد المستمدة من تعاليم الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد الاجتماعية التي تحرم السلوكيات المؤدية إلى انتقال هذا المرض، كالعلاقات الجنسية اللاشرعية والاتجار بالنساء والفتيات وتعاطي المخدرات، ساهمت إلى حد كبير في خفض معدلات الإصابة بالمرض والحد من انتشاره.

وتوفر الدولة العلاج مجانا للحالات الإيجابية المكتشفة إلى جانب تقديم الدعم المالي والنفسي والاجتماعي للمصابين ولعائلاتهم. ويحرص المسؤولون في الدولة والمؤسسات المدنية على نشر التوعية الصحية حول المرض بين المواطنين والمقيمين وبالذات فئة الشباب وطلاب المدارس، من خلال برامج التوعية عن طريق وسائل الإعلام العامة.

وتعمل الدولة باستمرار على تحديث البرنامج الوطني، لمواكبة التغيرات الاجتماعية الطارئة على مجتمع الإمارات، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتابعة أحدث التطورات في مجال مكافحة المرض.

وفي الختام، نأمل أن ينجح اجتماعنا هذا في حشد الإرادة الدولية لتعزيز جهود الأمم المتحدة، والجهود الوطنية، من أجل مكافحة هذا الوباء وإيجاد حلول حاسمة قابلة للتنفيذ للحد من انتشاره والقضاء عليه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ويندي دي بيرغر، رئيسة بعثة غواتيمالا.

السيدة دي بيرغر (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، التزم مؤتمر القمة العالمي التزاما تاريخيا بالوصول العالمي إلى معالجة الإيدز، والوقاية، والرعاية والدعم.

يسرني أن أخبركم أن غواتيمالا تحرز تقدما ملموسا في مجال الوصول الشامل، فخلال خمس سنوات بعد اعتماد الجمعية العامة لإعلان التعهدات بشأن الفيروس/الإيدز، أحرزت غواتيمالا تقدما هاما، وهي تسير بخطى حثيثة لتتأكد من أن كل امرأة في مرحلة الرعاية قبل الولادة تصل إلى الفحص الأساسي والعلاج في ما يتعلق بالفيروس. ولدينا شبكة قوية جدا من المنظمات غير الحكومية، ومنظمات حقوق الإنسان والناس المصابين بالإيدز تعمل مع أضعف السكان لتقديم برامج ناجعة للوقاية من الإيدز، وتشارك في مكافحة الوصم والتمييز المرتبطين به. وتدعم الحكومة كل هذه الجهود وتنسقها من خلال وزارة الصحة.

وضاعفت غواتيمالا خلال السنتين الماضيتين عدد الناس الخاضعين للعلاج المضاد للفيروسات. واليوم، يخضع

أكثر من ٥٠٠ ٥ رجل وامرأة في غواتيمالا للعلاج الشامل، أساسا من خلال نظامي التأمين الاجتماعي والصحة العامة، وبمساعدة الشركاء الدوليين، مثل منظمة ”أطباء بلا حدود“، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

هذه التزامات صادقة ندعمها بمواردنا المالية، إذ أن حكومة غواتيمالا ضاعفت أربع مرات ميزانيتها للإيدز خلال السنتين الماضيتين، ونحن نعترف بضرورة زيادة الموارد التي يتم إنفاقها على الإيدز ومساهمات شركائنا الدوليين.

إن جهودنا ترتكز على سياسة عامة بشأن الأمراض المنقولة جنسيا والإيدز تمت الموافقة عليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وعلى خطة وطنية استراتيجية شاملة بشأن الإيدز للفترة الممتدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠. وقد تم تطويرهما معا من خلال عملية تشاركيه واسعة شملت الحكومة، والمجتمع المدني، والناس المصابين بالفيروس/الإيدز، وشركائنا الدوليين. وبفضل تضافر جهود كل هؤلاء الفاعلين، سعينا لضمان تماسك رد غواتيمالا على الإيدز وتحسين نجاعة ما تم إنفاقه من أموال.

لا شك أن غواتيمالا اليوم أفضل استعدادا بكثير مما كانت عليه قبل خمس سنوات لمواجهة تحديات الإيدز، غير أن التحديات ما زالت هامة. فواقع الإيدز في غواتيمالا يتغير. نحن مجتمع متعدد الثقافات واللغات والأعراق، فيه تناقضات كبيرة، ومدن عصرية وبوادي شديدة الانعزال يصعب الوصول إليها – مجتمع يوجد فيه الغنى الفاحش والفقر المدقع جنبا إلى جنب. وبينما نسعى إلى ضمان الوصول الشامل، ينبغي أن نتذكر أن الإيدز ينتشر وسط جميع فئات سكاننا. وينبغي لنا أن نجد سبل القضاء على عراقيل الاختلاف، وعدم المساواة وبعد المسافات.

قبل عشر سنوات، تم التوقيع على اتفاقات سلام في غواتيمالا وضعت حدا لأربعة عقود من الصراع المسلح. لقد كان وعد السلام لجميع الغواتيماليين وعدا من أجل العمل معا لكي نبني مستقبلا آمنا ونسهم فيه جميعا. وينبغي أن نبذل مثل تلك الجهود لكي يستطيع الغواتيماليون مكافحة الإيدز. ويجب ألا نسمح للإيدز بتقويض ذلك الوعد.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به وزير صحة غيانا باسم مجموعة ريو.

وأشعر بالامتنان لإتاحة الفرصة لي للمشاركة في جلسة الجمعية العامة هذه، التي تم التوصل فيها إلى مشروع إعلان سياسي عن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الفيروس)/الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة للسيدة ساندرا إليزابيث رويلوفس، سيدة جورجيا الأولى والمبعوثة الخاصة لرئيسها.

السيدة رويلوفس (جورجيا) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن الشعب الجورجي ورئيسه، ميخائيل ساكاشفيلي، أود أن أؤكد مجددا تقديرنا لجهود الأمم المتحدة ودورها في تعزيز السلم ورخاء البشرية ورفاهتها.

وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، نجد أن معدل الإصابة بالفيروس متدن في جورجيا ولكنها في الوقت ذاته شديدة التعرض لخطره. فهي موقع لتدفقات الهجرة والعبور، ولها حدود مشتركة مع أوكرانيا والاتحاد الروسي، حيث يواصل الوباء إحداث الخسائر. وثمة عوامل أخرى تقلقنا، كانتشار تعاطي المخدرات عن طريق الحقن في جورجيا.

وبفضل حكومتنا التي تلتزم التزاما قويا، لدينا بعض الأنباء السارة أيضا. ففي مرحلة ما بعد الحكم السوفياتي، أضحت جورجيا أول بلد يحقق نسبة ١٠٠ في المائة من إمكانية توفير العلاج الشامل مجانا للجميع، بما في ذلك العلاج المضاد للفيروسات لجميع المصابين بالإيدز. وحققنا

معايير رصد عالية وكفلنا حصول الجميع على المشورة والفحص الطوعي وعلاج الأطفال للوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. ووضعنا قبل فترة وجيزة، خارطة طريق شاملة وقائمة على الأدلة في إطار مبادرة حصول الجميع على العلاج التي تعهدت بها مجموعة الثمانية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

ونعرف أنه ينبغي لنا التحلي باليقظة والقيام بتنسيق الجهود المحلية والدولية لمنع انتشار الفيروس انتشارا مروّعا داخل حدود دولتنا القوقازية الصغيرة. ولذلك، جئنا إلى قادة العالم المشاركين في هذه الجلسة: لكي نتشاطر الآراء ونستخلص العبر. وجئنا لنتعلم أن المسألة لا تتعلق بجمع المبالغ المالية لضمان الاستدامة فحسب، بل إنفاقها في الوقت ذاته بحصافة وكفاءة وبإدارة رشيدة. ولقد جئت لأتعلم من نظرائي، السيدات الأوّل في أمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق، أنه بوسعنا إقامة شراكات صحية وائتلافات للقائدات من النساء، وهو تحد أتوق إلى التصدي له في المنطقة الأوراسية على نحو يضم معا ، السيدات الأول والقيادات النسوية في جورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وتركيا، ومولدوفا، وأوكرانيا والاتحاد الروسي – ومن المحتمل أن يشمل ذلك دول بحر البلطيق أيضا، التي تتعاون معها جورجيا تعاونا وثيقا.

وعلى الصعيد المحلي، ما فتئت أتسلق، برفقة طفلي الصغير البالغ من العمر خمسة أشهر – تلالا خضراء وجبالا تكلل قممها الثلوج كيما أصل إلى الأمهات في جورجيا، في أبعد المناطق النائية، وأجري محادثات صريحة بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، ساعية إلى كسر المحظورات المتصلة بمنع الحمل، والإجهاض، والأمراض المنقولة جنسيا وتذكيرهن بقسطهن من المسؤولية في تربية أطفالهن لكي يصبحوا مراهقين ذوي وعي صحي. وكل ذلك بفضل صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي كان مستعدا لتأييد هذه المبادرة.

ومن أجل ضمان التغيير السلوكي وجعل الناس يقولون عما عبر الأمين العام، السيد كوفي عنان، ببلاغة صباح هذا اليوم، ''إن الإيدز يتوقف عندي'' (انظر A/60/PV.86) سيساعدنا على تحقيق أهدافنا إشراك رجال ونساء بارزين وملتزمين في نضالنا الرامي إلى تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الالتزام (القرار S-26/2، المرفق) والتي تم الإعراب عنها عموما في الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا السبب على وجه التحديد جرى الاتصال بي قبل عامين لكي أتولى رئاسة آلية التنسيق القطرية للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل والملاريا، الذي يمثل في الوقت نفسه السلطة الوطنية الوحيدة لتنسيق جهود مكافحة الإيدز في البلد.

ويموّل الصندوق العالمي إلى غاية ٧٠ في المائة من الاستجابة لمكافحة الفيروس/الإيدز في جورجيا وهو يقودنا على مسار تعزيز نظامنا الصحي وتحقيق الترابط بين الناس وكذلك ربط التحديات الصحية المتعددة القطاعات بقضايا الوصم بالعار، والسياسات العامة التي تناهض تعاطي المخدرات، والرعاية التسكينية والإصابة المشتركة بأحد أكبر الأمراض الفتاكة الأخرى ألا وهو السل. ونحن نعمل شهريا على جمع كل العناصر الفاعلة في ميدان مواجهة الفيروس/ الإيدز: الحكومة؛ والمنظمات الدولية وغير الحكومية، بما فيها أفرقة الدعم المكونة من المصابين، وممثلي الأوساط الدينية، والأكاديمية والتجارية. ونرحب بالمبادرات المالية المبتكرة مثل الحملة الحمراء التي استهلّها الصندوق العالمي. وفي جورجيا، لا نمتلك علامات تجارية ذائعة الصيت مثل أرماني والأمريكان إكسبريس وموتورولا، ولكن يمكننا أن نقدم منتجا أحمر: وهو نبيذ جورجيا الأحمر الشهير ذو الجودة العالية، الذي نسميه مشروب الحرية. وبصفتي مواطنة هولندية، ربما أقترح أيضا زهورا حمراء أو زنابق حمراء.

وكملاحظة أخيرة، أود أن أستلفت الانتباه إلى حقيقة أنه هنا، في الحديقة المجاورة لمبنى الأمم المتحدة، يمكننا

أن نجد تمثالا يثير الإعجاب أنجزه نحات جورجي ذائع الصيت، وتم تقديمه هدية إلى الأمم المتحدة، يبيّن القديس جرجس وهو يقتل التنين وهو يرمز إلى الانتصار على الشر. وأنا على ثقة، من أننا سنحرز النصر أيضا في المعركة المحتدمة ضد الوباء، من خلال جهودنا المشتركة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أتمنى التوفيق لسيدة جورجيا الأولى في تربية طفلها البالغ من العمر خمسة أشهر على الصعيد الاجتماعي لتقييم التحديات الفعلية الماثلة أمامنا.

والآن أعطي الكلمة لفخامة السيدة زيومارا كاسترو دي زيلايا، سيدة هندوراس الأولى.

السيدة كاسترو دي زيلايا (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): أود بالنيابة عن حكومة وشعب هندوراس، الإعراب عن شكرنا الخالص على العمل الهام الذي اضطلعت به الأمم المتحدة بقيادة الأمين العام، لتعبئة الدول الأعضاء على المزيد من المثابرة على تضافر أفضل جهودها للتصدي لجائحة الفيروس/الإيدز، التي تمثل واحدة من أخطر التحديات التي تواجهها البشرية اليوم.

وفي عام ٢٠٠١، تعهدت دولة هندوراس بإحراز تقدم في توفير تغطية الرعاية الصحية الشاملة لمواطنيها بغية مواجهة مشكلة الفيروس/الإيدز. ولذا، لدينا الآن مراكز صحية أكثر ومزيد من المختبرات. ولقد شهدنا أيضا تحسنا ملحوظا في برامجنا الرامية إلى وقاية انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. ونحن مدينون بهذا التقدم للإجراءات التي اتخذتها منظمات المجتمع المدني، وشركائنا الإنمائيين، وآلاف المتطوعين النشطين وخاصة الفئات الاجتماعية المقصاة اجتماعيا. ولكن الحقائق اليومية تؤكد عدم كفاية تلك الجهود. ويضعف تواصل انتشار الجائحة التفاؤل الناجم عما أحرزناه من تقدم.

وفي ضوء مأساة الفيروس/الإيدز، لا ترغب شعوبنا في سماع الأقوال التي لا تتلوها أفعال. ونشعر بالصدمة حيال المآسي الفردية لمن يعانون من المرض، ولكنّا نختار لراحة أنفسنا غض الطرف عن النظم المجحفة التي تعزز من انتشار المرض وعواقبه الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة.

وصحيح أن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ليس مجرد مرض فتاك تقف البشرية في مواجهته بلا حول ولا قوة، ولكنه المرض الوحيد المتصل بالانتقال العام بين الناس بدون رادع، وبالسلوك المنافي للقيم، كالاتجار غير المشروع بالمخدرات واستهلاكها، وإدمان الكحول، والانحلال في العلاقات الجنسية الذي يؤدي إلى الأبوة والأمومة غير المسؤولتين، وهجر الأسرة، والتمادي في إضفاء صفة أنثوية على المرض، ينجم عن أنماط ثقافية تسخر المرأة كأداة جنسية وتسخر الجنس كسلعة تجارية باردة.

وقد ارتفع اليوم عدد الإصابات بالإيدز بين النساء عما كان علية قبل ثلاث أو أربع سنوات. وهذا يعني أن عدد الأجنة التي تصاب في الأرحام سوف يرتفع، وسيرتفع عدد الأيتام والعائلات المفككة، وسيزداد العنف في المجتمعات الأهلية، مما سيؤثر على الشباب الذين، بدون مستقبل واعد أو أمل، سوف يقعون تحت رحمة الجريمة المنظمة. ولذلك، فإننا في اجتماع خاص يوم أمس وجهنا مناشدة حارة إلى السيدات الأول وغيرهن من الزعيمات النسائيات في أمريكا اللاتينية لكي يبذلن كل ما في وسعهن من أجل إقامة تحالف للكفاح معا ضد هذه الآفة، التي تعيث خرابا وتهدد بقاء شعوبنا.

وبالنسبة لحكومتنا، فإن التصدي للصلة بين الفيروس/الإيدز وحقوق الإنسان هو مهمة تتخذ موقع الصدارة بين الأولويات. ولذلك، فإننا ننفذ سياسة مكافحة

الوباء، وننظر في استراتيجيات تقوم على المشاركة والالتزام بقدر أكبر، وتركز على القطاعات التي تؤثر بقوة على حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونسعى لتنفيذ سياسة تأخذ في الحسبان الاستراتيجيات الآتية.

إننا نشجع وسائط الإعلام على أن تتخلى عن الكيل بمعيارين، حيث أنها في الوقت الذي تدعو إلى الوقاية وتشجع القيم الأخلاقية وأساليب الحياة الصحية، تستمر في نقل الرسائل إلى عقول الناس التي تؤدي إلى فعل العكس تماما، كاستخدام النساء كأدوات للجنس وجعل الجنس سلعة تجارية.

ومن الأمور الأساسية اعتماد حملات وقائية في السياق الثقافي التي تستهدفه تلك الرسائل لأن السلوك الجنسي له صلة وثيقة بالخصائص الثقافية للمجتمع. وقد قررنا أن نشارك بفعالية في الحملة العالمية من أجل تخفيض أسعار العقاقير الطبية للأشخاص المصابين بالإيدز. إن الأوضاع الاقتصادية لبلداننا تخلق عقبات يصعب التغلب عليها. وليس من المقبول، فوق ذلك، أن تكون أفقر البلدان مصدرا لزيادة ثراء البعض على حساب كرامة وسلامة الحياة.

وبصفتي السيدة الأولى لبلدي، فإنني أؤيد المبادرة التي قدمتها السيدة الأولى للولايات المتحدة، السيدة لورا بوش، حول إعلان يوم عالمي لفحص الفيروس/الإيدز. كما أننا ملتزمون بالتصدي للفقر، وخلق فرص العمل والاستثمار في التعليم والصحة، لأننا على قناعة بوجود صلة وثيقة بين انتشار الإيدز وبين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

وإذ نعتمد مشروع الإعلان السياسي في هذا اليوم، فإن المزيد من التحديات ما زالت في انتظارنا، وجميعها تتطلب التزامات وطنية ودولية أقوى بالدعم وبالتعاون في ما بين البلدان. إن توفير تغطية شاملة تجاه الوقاية والعلاج والدعم سيتطلب منا تضحيات اقتصادية أعظم. ولذلك، فإن إسهام المجتمع الدولي يعطينا الأمل بإمكانية الاستمرار في تعزيز هذه الإجراءات. ومن أجل تعزيز هذه الجهود، تعهد بلدنا بأن يدفع قدما بالاقتصاد الوطني من أجل ضمان أمن المواطنين من خلال برامج التنمية الوطنية، وإدارة كل المساعدات التي نتلقاها بشفافية لضمان وصولها إلى الشعب. وتعرب هندوراس من خلالي عن شكرها على الاستعداد لدعمنا في هذه الجهود.

لقد دخل الفيروس/الإيدز إلى بلداننا، ومجتمعاتنا، وبيوتنا بدون أن يطلب إذنا بالدخول. وترك آثارا على حياتنا بطريقة أصبحت تشكل أكبر خطر على البشرية. ولذلك، توجد أمامنا مهمة هائلة يتعين أن ننجزها من أجل الحياة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة آنماري أوكيفي، السفيرة لشؤون الفيروس/الإيدز في أستراليا.

السيدة أوكيفي (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): يمثل هذا الاجتماع الرفيع المستوى فرصة حاسمة لإعادة تنشيط المواجهة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وكما لاحظ العديد من المتكلمين اليوم، فإن هذا الوباء المدمر أزهق أرواح ما يزيد على ٢٥ مليون شخص، وهناك اليوم أكثر من ٤٠ مليون شخص مصابين بالفيروس. ويعيش ٩٥ في المائة من هؤلاء في البلدان النامية.ويتفشى الفيروس/الإيدز بسرعة كبيرة في منطقة المحيط الهادئ، وبدون برامج وقاية فعالة ونشطة، فإن تلك المنطقة قد تصبح بؤرة جديدة للوباء بحلول عام ٢٠١٠.

ويجب علينا جميعا أن نتصدى لهذا التحدي وأن نتخذ إجراءات لإعادة تنشيط المواجهة. وتؤدي أستراليا دورا

رائدا في مجابهة الفيروس/الإيدز في منطقة المحيط الهادئ. وقد اتخذنا التزاما غير مسبوق بالعمل معا مع شركائنا الإقليميين لمنع انتشار الفيروس ولتوفير العلاج والرعاية للمصابين بالفيروس/الإيدز.

وقد مكّنتنا خبرتنا في تطوير مواجهة ناجحة إلى حد كبير للفيروس من تشاطر الدروس المستقاة مع جيراننا في المنطقة. وكان الأساس الذي ارتكز عليه نجاحنا هو التعاون الوثيق والشراكة مع المجتمعات المتضررة، والمصابين بالفيروس/الإيدز، ومع الحكومة على جميع المستويات، وقطاع الصحة والأبحاث، وكذلك اعتماد مبادرات ابتكارية في مجالات التعليم والوقاية. إن الأمر الأساسي في كل ذلك هي روح القيادة التي يبديها جميع الناس في قطاعات المجتمع تلك. وقد بذلنا جهودا حثيثة لتقوية القيادة والشراكة في إطار استجابتنا الوطنية، وأعطت تلك الجهود ثمارها.

ويشمل عملنا في المنطقة الآن الكثير من المستويات القيادية المختلفة. والمنتدى القيادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هو مبادرة طورناها، ونحن فخورون بأن المنتدى القيادي يساعد الرد الإقليمي. وعلينا ألا نقلل من أهمية التحديات التي تواجهها الدول الصغيرة في مواجهة مشكلة معقدة مثل الفيروس/الإيدز. والدول الجزرية الصغيرة مثل تلك الدول في المحيط الهادئ تحف بها المصاعب إزاء فرصتها وقدرتها على زيادة مقدار مواجهتها الشاملة للمرض. وتعمل أستراليا يدا بيد مع جاراتها في المحيط الهادئ لمساعدتها على إنماء قدراتها والتزامها في الرد على الفيروس/الإيدز وفي تكوين القيادة في منطقتها.

ولا نزال مستمرين في إنماء شراكتنا مع القطاع الخاص. وتحالف الأعمال لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الفيروس/الإيدز هو مثال على الرابطة القوية بين القطاعين العام والخاص. وهو يدلل على تصميمنا على ضمان أن يكون رد فعل كل قطاعات المجتمع قويا إزاء الفيروس/الإيدز. وفي الواقع، لا توجد وسيلة أخرى لمواجهة هذه المشكلة؛ إذ يجب علينا أن ينشغل كل واحد في مجتمعنا. وفوق هذا كله، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يشارك المصابون بالفيروس/الإيدز بردنا على كل المستويات.

وتنشغل أستراليا إلى الحد الأقصى بانتشار وباء الفيروس/الإيدز بين النساء. ولا يمكن للعالم أن يستمر في السماح بانتشار العنف ضد النساء والفتيات، وبقلة حصول النساء والفتيات على الخدمات، وبعدم المساواة السائد اجتماعيا واقتصاديا. وليس باستطاعة أستراليا التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية التأكيد من أن ردود الأفعال على الإيدز تعالج العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تجعل النساء والفتيات معرضات للفيروس وللإيدز.

ورغما عن الأهمية الشديدة لتركيزنا على ضمان أن يكون العلاج المضاد للفيروس متاحا لكل من هم في حاجة إليه، ينبغي لنا ألا ننسى أولئك الناس الذين لم يصبهم الفيروس، ولكنهم معرضون لخطر الإصابة به. يجب علينا أن نلتزم بزيادة جهودنا الوقائية لضمان بقاء أولئك الناس بعيدين عن الإصابة بالفيروس. إن هذا الالتزام بالوقاية هو المحور الرئيسي لاستراتيجيات أستراليا القومية والدولية بصدد الفيروس/الإيدز. وعلى الرغم من أن أستراليا فيها وباء مستتب نسبيا، إلا أنه لا مكان للتهاون في هذا الشأن. لقد شهدنا بعض الزيادات الطفيفة في الإصابات بالفيروس مؤخرا، مثلما شهدته بلدان أخرى متقدمة النمو في أوبئة مماثلة. وهذا يدلل على الأهمية الحيوية للاستمرار في الاتجاهات الوقائية القوية في الوقت الذي يتزايد الحصول إلى العلاج.

ومن أكبر العوامل الهامة المسهمة في نجاح أستراليا في منع الفيروس هو وضع نُهُج تخفيض الضرر موضع التنفيذ. لقد ساعدنا هذا على جعل معدلات الإصابة بالفيروس منخفضة بين مستخدمي حقن المخدرات. ونحن نعمل في تعاون وثيق مع الآخرين في منطقتنا لمساعدتهم على أن يعملوا بالمثل.

إن الرصد والتقييم جانبان مهمان للرد العالمي على الفيروس. وفي إطار استراتيجياتنا وخططنا القومية، نحتاج إلى وضع أهداف طموحة وإلى قياس تقدمنا إزاء تحقيقها. وعلينا أن نستمر في جمع المعلومات والقيام بالمعاينة لضمان تمكننا من تطوير برامجنا لمواجهة هذا الوباء المعتد والمتغير. علينا أن نتمكن من التعرف على الاتجاهات الجديدة لكي نضمن أن ردنا عليها فعال. وبالإضافة إلى هذا، فمن المهم أن نستمر في دعم برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في دوره في العمل مع البلدان النامية مساعدا إياها في زيادة ردودها وفي تنسيق المعونة الفنية بين الشركاء الوطنيين.

لقد أظهرت أستراليا قيادة والتزاما في الرد على الفيروس والإيدز، خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن الأهمية بمكان أن يعمل كل بلد بالمثل، إذا ما أردنا تحقيق هدف إنهاء الأزمة العالمية للفيروس/الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيد إيلاديو لويساغا، رئيس وفد باراغواي.

السيد لويساغا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية أود أن أعرب عن تأييد وفد باراغواي للبيان الذي أدلى به صباح اليوم وزير صحة غيانا باسم مجموعة ريو.

لقد أدرجت باراغواي مشكلة الفيروس/الإيدز في برنامجها الوطني، نظرا لضخامة حجم هذه المسألة. وفي هذا الصدد، كانت خطتها الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ توجه جهود الحكومة في القيادة وتهيئ المناخ الصالح للقيام بجهد مشترك بين الوكالات. ويجعل التوسع في اللامركزية في إمكاننا أن ندرج في خطتنا الاستراتيجية الوطنية منظورا متعدد القطاعات، وبذا نزيد مشاركة المجتمع المدني.

غير أن الوباء في بلدنا، رغم جهودنا الوقائية، قد أصبح الآن متوسط الانتشار بين أوساط المجتمعات السكانية الأشد عرضة للخطر، بعد أن كان الاعتقاد في البداية أن حجم انتشاره منخفض. وبالنظر إلى أن نسبة ٧٠ في المائة من سكان بلدنا دون سن ٣٠ عاما، يضاف إلى ذلك عوامل أخرى لها أثر كذلك، من قبيل معدل الحمل البالغ الارتفاع بين المراهقات، والعوامل المقيدة الثقافية وأشياء أخرى، يعد انتهاج سياسة فعالة للوقاية أمر في المقام الأول من الأهمية.

وتشدد باراغواي، تمشيا مع ما يطلق عليه هرمها السكاني، على نشر المعلومات من أجل إحداث تغيير في السلوك بين صفوف أصغر أبنائها سنا، ممن هم لسبب أو آخر خارج النظام التعليمي.

وفي مقدمة أولويات باراغواي الوقاية من نقل عدوى الفيروس من الأم إلى الطفل. لذلك نبذل جهودا كبيرة ونستثمر الموارد البشرية والمالية لتقليص فرص نقل الأم للعدوى بالفيروس إلى رضيعها.

ونسعى جاهدين التماسا للموارد الخارجية من وكالات العون الدولية لتمويل معظم جهودنا الوقائية، إذ أن المساعدات تمثل جزءا كبيرا من ميزانية البرنامج الوطني. وبالرغم من هذه الجهود، لا تكفي الموارد التي تحت تصرفنا للقيام بفعالية بتلبية الاحتياجات الموجودة التي لا تكاد تحصى. ونحن نواجه عقبات اقتصادية شاقة فيما يتعلق برعاية المصابين بالفيروس/الإيدز ودعمهم وعلاجهم. ولهذا أثر على توفير الرعاية الشاملة التي تتكلف جوانبها المختلفة ما يفوق

بكثير قدرتنا على تمويلها والاستمرار فيها. ورغم ذلك، فباراغواي، حتى قبل أن تضطلع بالتزامات الدورة الاستثنائية المكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، توفر الرعاية المجانية بدرجة متزايدة لمئات المرضى، وقد أنهك هذا الجهد اقتصاد البلد إنهاكا شديدا.

وشأننا كشأن غيرنا من البلدان الضعيفة اقتصاديا، خطونا خطوات حاسمة صوب الوفاء التام بالتزاماتنا. ومن الضروري أن تترجم البلدان المتقدمة النمو أيضا التزاماتها إلى دعم مالي وتقني كاف ومستدام، وإلى حسن التوقيت قبل كل شيء.

ومع أن الإيدز أول وباء له صفة العالمية بالفعل فإن التمييز والوصم المرتبطين به يشكلان بذاتهما وباء متفشيا في ظلال الجهل والتعصب والخوف. وقد التزمت باراغواي من خلال منظمات المجتمع المدني فيها وبرنامجها الوطني بتعزيز حقوق الإنسان للمصابين بالفيروس/الإيدز أو المتأثرين به على نحو ما. ونعكف حاليا على مناقشة إصلاح إطارنا القانوني الوطني لكي نوائم بينه وبين المعايير الدولية كفالةً للتمتع الكامل بهذه الحقوق.

وفي سياق الحد من التعرض عن طريق استراتيجيتنا الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز، نكرس اهتماما خاصا للقضاء على التفاوتات بين الجنسين وتعزيز جميع حقوق الإنسان من أجل خفض مستوى التعرض للعدوى بالفيروس/الإيدز. كما أننا نبذل جهودا محددة على الصعيد الوطني لاستهداف الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال، والمشتغلين بالجنس من كلا الجنسين، ومدمني المخدرات، ونزلاء المؤسسات العلاجية والإصلاحية.

ويجري الاضطلاع بجميع هذه الجهود دون دعم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومن الضروري أن يعاد النظر في هذه الحالة حتى تتاح لباراغواي سبل الحصول على الموارد لكي تعزز استراتيجياتها من أجل التحكم في الوباء وكفالة عدم بلوغه مستويات العدوى الحرجة التي نشهدها في بعض البلدان المجاورة.

وأخيرا، من دواعي سرورنا الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن مشروع الإعلان الذي سنعتمده الليلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد روبرت إيسي، الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة.

السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم، بالنيابة عن ١٤ بلدا في منتدى جزر المحيط الهادئ وهم أعضاء في الأمم المتحدة: أستراليا، فيجي، كيريباتي، جزر المارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوزيلندا، بالاو، ساموا، جزر سليمان، تونغا، توفالو، فانواتو، وبلدي بابوا غينيا الجديدة. وأتكلم أيضا بالنيابة عن الأقاليم والمنظمات غير الحكومية في منطقتنا. وتوفيرا للوقت، وزعنا نصا مكتوبا وأكثر طولا لبياننا، غير أنني سأبدي الآن بعض الملاحظات.

استجابة للمناداة بزيارة القيادة السياسية التي وُجهت في الدورة الخاصة السادسة والعشرين، دعا قادة جزر المحيط الهادئ إلى رد شامل على الفيروس في منطقة المحيط الهادئ، وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، أيدوا الاستراتيجية الإقليمية المعنية بالفيروس/الإيدز التي تشكل الآن الأساس للرد الإقليمي على الفيروس/الإيدز في منطقتنا، والذي يشمل ٢٢ بلدا جزريا وإقليميا، ويكمل الاستراتيجية القومية بشأن الفيروس/الإيدز.

لقد أوضحت الاستراتيجية الإقليمية للمحيط الهادئ بشأن الفيروس/الإيدز رؤية منطقة المحيط الهادئ، حيث يتوقف أثر الفيروس ويتقهقر، وحيث يلتزم القادة بقيادة المعركة ضد الفيروس والإيدز، وحيث يلقى المصابون

بالفيروس والمتضررون به الاحترام والرعاية ويتمكنون من الحصول على العلاج، وحيث يلتزم الشركاء بهذه الأهداف الجماعية متحلين بروح التعاطف المتأصلة في القيم الثقافية والدينية لمنطقة المحيط الهادئ.

وتقوم الاستراتيجية الإقليمية على أساس ثمانية مواضيع لمنطقة المحيط الهادئ: القيادة؛ مجتمعات وقائية وصحية؛ الحصول على خدمات ذات نوعية جيدة؛ حقوق الإنسان والمزيد من انخراط المصابين بالفيروس؛ التنسيق والشراكة؛ التمويل والحصول على الموارد؛ الرصد والمراقبة والبحث؛ ومواجهة نقاط الضعف. وتتضمن الاستراتيجية أيضا رؤية قادة المحيط الهادئ التي أوضحتها خطتنا للمحيط الهادئ، التي ترى منطقة جزر الهادئ منطقة سلام ووئام وأمن ورخاء اقتصادي، حيث يتمكن الناس من أن يحيوا حياة حرة ذات قيمة، وحيث يُقدر التنوع في الثقافة والتقاليد والمعتقدات الدينية ويُكرم وينمو، وحيث يجري السعي وراء نوعية الحكم، والإدارة المستدامة للموارد، وتراعى القيم الديمقراطية والدفاع وتنمية حقوق الإنسان؛ وحيث تتوطد الشراكات من أجل إنماء معارفنا لضمان البقاء الاقتصادي المستدام للجميع.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال منطقة جزر المحيط الهادئ تواجه التحديات. لقد غدا الحصول على الموارد في إطار الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في المعركة ضد الفيروس/الإيدز صعبا ومكلفا جدا للدول الجزرية الصغيرة. وتُعد المعدلات العالية للغاية للعدوى المنقولة جنسيا بين بعض الجماعات في بلدان جزرية كبيرة أساسا للخطر المحتمل لانتقال الفيروس/الإيدز. وزاد أثر التحضر واستهلاك الخمور والتصرف الخطر وتواجد العدوى المزدوجة بالأمراض، مثل السل، من إمكانية الإصابة بالفيروس/الإيدز ومن أعبائها في بعض البلدان الجزرية.

لذا نتساءل: كيف نمضي من هنا قدما؟ في منطقة تقوم بتأكيد الوقاية وإيقاف اتجاه الإصابة وعكس مساره، لا تقدم النُهُج المرحلية الجواب. إن منطقة المحيط الهادئ تحتاج إلى طريقة جديدة للتفكير، وإلى طريقة جديدة لمكافحة المرض وإلى اتجاه أكثر استراتيجية ومتعدد الجوانب يشتمل على ١٠٠ في المائة من التغطية العلاجية التي يصاحبها تمركز استراتيجي للمختبرات الإقليمية ودون الإقليمية ومراكز دعم الخدمات التقنية لخدمة عدد من البلدان؛ وإنقاص انعدام المساواة الجنسانية والعنف ضد المرأة والأطفال والأقليات الجنسية؛ ومساعدة الجماعات المستضعفة مباشرة. هذا المنحى سيكون له أثر أكثر إيجابية. وسيؤدي هذا لا إلى إطالة العمر فحسب، بل سيكون شاحذا للكثيرين الذين لم يتقدموا بعد، وذلك لأنهم سيحصلون على فرصة حقيقية للعلاج ولمزاولة حياة أكثر طبيعية. وسينقص هذا من مجموع الناس المصابين في المجتمع عموما، وبذا يتناقص خطر انتقال الفيروس إلى أناس آخرين في المجتمع بصورة فعالة.

إن إجراء مفاوضات لخفض أسعار العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية سيكون أولوية لمنطقة المحيط الهادئ. ومفهوم إيجاد الصندوق الصحي لمنطقة المحيط الهادئ الذي دعا إليه قادة المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ يمكنه أن يساعد ٢٢ بلدا وإقليما جزريا صغيرا في المحيط الهادئ، ويمكنه أن يلبي أولويات محددة، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويجري الآن العمل على تحليل هذا المفهوم.

وعلى الصعيد التشغيلي، يتعين أن يشارك المجتمع المدني مشاركة أكبر، ومن ضمنه المصابون بالفيروس/الإيدز وممثلو المجموعات الضعيفة، في تخطيط ووضع وتنفيذ برامج وخدمات وطنية معنية بالفيروس مثلما دعا إليه قادتنا. والحرب ضد الفيروس/الإيدز لا تُخاض في المستشفيات

والمختبرات فحسب. فالأهم أن تُخاض في منطقة المحيط الهادئ داخل المنازل وفي المجتمعات المحلية وفي كل أسرة من الأسر. وعلى الحكومات أن تعترف بما للمجتمع المدني من ميزة وقوة وأن تمنحه الثقة وتوكل إليه المسؤولية، والأهم من ذلك أن توفر له الموارد ليكون في طليعة الكفاح في هذه الدوائر عن طريق شراكات حقيقية وفعالة. هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق الانتصار في الحرب على الفيروس/الإيدز، وهي حرب نحتاج إلى خوضها معا.

وفي بلدي بالذات، يترأس هذه الحملة رئيس وزرائنا. وفي تمهيده للخطة الاستراتيجية الوطنية المعنية بالفيروس/الإيدز، كتب ما يلي:

”إن تأثير هذا الوباء على الأسرة وأفرادها سيكون له مفعول تصاعدي بالنسبة لاقتصادنا الوطني، فسوف تتراجع قوتنا العاملة، وسوف يتأثر تأثيرا شديدا كل مؤشر للصحة العامة وكل مؤشر اجتماعي آخر كنا قد استثمرنا فيه للغاية“.

والتحدي الماثل أمامنا اليوم لا يكمن في تحديد ما يمكن أن نفعله لأنفسنا، وإنما في ما يمكننا أن نفعله للآخرين. وسيحكم التاريخ إما بأننا الجيل الذي بذل قصارى جهده لإنقاذ العالم من ويلات الفيروس/الإيدز، أو بأننا الجيل الذي أُتيحت له الفرصة للقيام بذلك، ولكنه لم يستغلها، وبقيت البشرية تدفع الثمن. هذا قرار لا يسعنا أن نتجنب اتخاذه؛ إنه قرار ينبغي أن يكون في خيارنا. والمؤسف أنه يأتي خلال فترة وجودنا.

في ذلك الصدد، تأمل وفود جزر المحيط الهادئ أن يكون الإعلان الذي سينجم عن هذا الحدث جريئا واستراتيجيا وواقعيا، وأن يدفع بإعلان الالتزام لعام ٢٠٠١ خطوة أخرى إلى الأمام بغية كفالة الحصول على الرعاية والوقاية والعلاج على الصعيد العالمي، فضلا عن الاتفاق على أهداف ونتائج واقعية يجري تحقيقها ضمن التواريخ المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة نفسية مبوي، رئيسة وفد إندونيسيا.

السيدة مبوي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للنشطاء في مجال الإيدز حول العالم، الذين اختاروا أن يسهموا بوقتهم وأفضل جهودهم لتوفير الدعم والخدمات التي تشتد إليها حاجة المجتمعات المحلية.

لقد كشف الوباء عن نفسه في إندونيسيا في أسوأ الصور. فهو مصنف على أنه وباء مركز في معظم أجزاء البلد. بيد أن الإصابة في بعض المناطق قد انتشرت بالفعل على نطاق أوسع إلى عامة السكان. ونعكف على التصدي للتحديات التي يشكلها وباء عام. ومع أن غالبية الإصابات الجديدة في إندونيسيا مرتبطة باستخدام المخدرات عن طريق الحقن، الأمر الذي يمثل من ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من الإصابات الجديدة، فإن انتقال العدوى عن طريق الاتصال الجنسي ما زال سببا رئيسيا للإصابة في بعض المناطق. وعلى الصعيد الوطني، تشكل النساء ما نسبته ١٨ في المائة من المشخصين بالإصابة، ولكننا نلاحظ بانزعاج أن ما يقرب من ٥٠ في المائة من المصابين الجدد في بعض المناطق من النساء.

وتؤكد استراتيجية إندونيسيا الوطنية أهمية قيمتي الرفاه الأسري والدين في مكافحة انتشار الفيروس. وتقدم الاستراتيجية في الوقت ذاته دعما قويا للأخذ بنهج يقوم على الصحة العامة في التصدي للوباء، بما في ذلك التشجيع على استخدام الواقيات الذكرية واستراتيجيات الحد من الضرر بالنسبة لمدمني المخدرات عن طريق الحقن. ويشمل وضع

البرامج الآن برامج لتبادل الحقن والمحاقن والمعالجة بالميثادون بديلا عن المخدرات.

وقد طرأت منذ عام ٢٠٠٤ زيادة مشجعة في عدد الأشخاص الذين يتقدمون طوعا لالتماس التوجيه والفحص. وتمكن نحو ٠٠٠ ٥ شخص من الحصول على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية بالمجان والاستفادة من هذا العلاج. وجارٍ بذل الجهود لتوحيد الأنشطة المبذولة على الصعيد المحلي والارتقاء بها من خلال تعبئة الحكومة والمجتمع المدني على صعيد البلديات. وتم ذلك في الآونة الأخيرة في ١٠ من المناطق والبلديات على سبيل الأولوية.

وبالرغم من هذا التقدم المحرز، يتعين عمل المزيد على جميع الأصعدة لوقف هذا الوباء. وانطلاقا من هذا الهدف، أناشد جميع الموجودين اليوم أن نجدد الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في عام ٢٠٠١ وأن نفي بها. وتعرب إندونيسيا عن التزامها بالوفاء بمسؤوليتها في هذا الصدد. وقد أعرب الرئيس يودهويونو نفسه عن قلقه واقترح إعادة تقييم جهودنا الوطنية وإعادة هيكلتها من أجل توسيع نطاق استجابتنا والتعجيل بها وتعزيز المسؤولية والقابلية للمساءلة.

وقد أنعم على إندونيسيا بمجتمع نابض بالحيوية شديد الهمة من أشخاص يتسمون بالإيجابية يلهموننا ويحفزون قدراتنا، ونشعر بالامتنان لأننا نتلقى دعما سخيا من شركائنا الدوليين الذين يتقاسمون معنا الموارد والخبرة التقنية. واليوم، أطلب من الله أن يبارك المجتمع العالمي ونحن نواصل تنفيذ التزامنا بقهر عدونا المشترك، فيروس نقص المناعة البشرية (الفيروس).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توفيق أحمد المنصور، رئيس وفد البحرين.

السيد المنصور (البحرين): يعتبر مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) خطرا وآفة يواجهان المجتمع الدولي، حيث يعمل المرض على إتلاف النسيج الاجتماعي والإنساني في كثير من المجتمعات والبلدان، كما يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بسبب ما ينتج عنه من آثار تتجاوز الفرد لتصيب المجتمع برمته. ولا شك في أن هذا الاجتماع رفيع المستوى لمتابعة الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين بشأن تنفيذ إعلان الالتزام المعني بفيروس نقص المناعة المكتسبة والصادر بموجب قرار الجمعية العامة (دإ-٢/٢٦، المرفق) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ يُعد مناسبة ليس لإعادة التأكيد على الالتزام بمكافحة هذا الوباء فحسب، بل لتبادل الخبرات المستفادة وأفضل الممارسات المستخلصة من التجارب الوطنية في تنفيذ الإعلان المذكور وتقييم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من أجل رفع مستوى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم.

لقد تعهد قادة العالم خلال مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥ بمواجهة هذا المرض القاتل من خلال الرقي بمستوى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، وذلك من أجل تحقيق الحصول على العلاج لجميع المصابين بهذا المرض بحلول عام ٢٠١٠. ورغم الجهود الكبيرة والجادة التي قامت بها أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك والجهات المشتركة في تسهيل عمليات شاملة تراعي الاعتبارات المحلية للدول لوضع استراتيجية عملية للمضي نحو توفير إمكانية شاملة للعلاج، وبالرغم من الإجراءات والخطوات الهامة التي اتُخذت في السنوات الأخيرة، وخاصة بشأن توسيع نطاق الوقاية والعلاج وتضاعف عدد الأشخاص الذين يستخدمون الأدوية المضادة في عام ٢٠٠٥ في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط من ٠٠٠ ٧٢٠ إلى ١,٣ مليون وفقا لإحصائية منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك، فرغم هذا الجهد الكبير لمضاعفة العلاج للمرضى، إلا أننا نواجه حقيقة مقلقة، وهي وجود ما يقارب ٤,٩ مليون إصابة

جديدة بمرض الإيدز في عام ٢٠٠٥، وهذه الإصابات سوف تعرقل بلا شك الجهود الكبيرة لتوفير العلاج للجميع، وبالتالي سيصعب تحقيق أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية لإعلان الألفية والداعي إلى وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠١٥.

لقد قامت مملكة البحرين منذ صدور قرار الجمعية العامة ٢/٢٦ الخاص بإعلان الالتزام بالتصدي لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عام ٢٠٠١، باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لمواجهة هذا المرض الخطير، حيث أنشأت لجنة وطنية لمكافحة الإيدز تضم كل الوزارات المعنية والجمعيات الوطنية التي ساهمت بشكل فعال في تنفيذ البرامج الكفيلة بالوقاية والعلاج من هذا المرض. وبالرغم من محدودية انتشار هذا المرض في البحرين، إلا أن الجهات المختصة في المملكة قد قامت بجهود كبيرة لمكافحة هذا المرض وتنفيذ برامج عديدة في هذا الخصوص، حيث وضعت استراتيجية من ثلاث مراحل للوقاية من الإيدز من خلال فحص الدم للحفاظ على مأمونية الدم ١٠٠ في المائة وفقا للمستوى العالي للكفاءة والجودة، ونشر الوعي الصحي للجميع، وخاصة للفئات المحفوفة بالخطر، وهي فئة الشباب ومدمني المخدرات، وذلك من خلال إقامة الندوات والمحاضرات. كما تم تنفيذ برنامج للفحص قبل الزواج، ونشر مفهوم العفة والإخلاص والتدخل المبكر لعلاج المرضى وتوفير العقاقير الثلاثية مجانا، وإدماج مرضى الإيدز في المجتمع.

إننا مطالبون اليوم بضرورة تجديد التأكيد على الالتزام بتوفير الوقاية من الإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب، فالارتفاع بمستوى الوقاية يعتبر أساسيا في حد ذاته لمنع معاناة الأفراد ولتخفيف آثار المرض وللتصدي للتكاليف المرتفعة لعلاج هذه الآفة. والانطلاق نحو توفير إمكانيات العلاج الشامل لن يكون تحقيقه ممكنا إلا من خلال اتخاذ إجراءات عاجلة ومكثفة من قبل المجتمع الدولي لتعزيز الإجراءات بغية التصدي لهذا الوباء.

ويحدونا الأمل أن تُكلل اجتماعاتنا هذه بالنجاح الذي نتطلع إليه جميعا والخروج بنتائج حقيقية للوقاية والعلاج من هذا المرض القاتل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لصاحب السعادة السيد محمد كيزالا، رئيس وفد أوغندا.

السيد كيزالا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أنقل إليكم تحيات فخامة الرئيس يويري موسيفيني، الذي لم يتمكن من حضور هذا الاجتماع بسبب ارتباطات سابقة.

تعرب أوغندا عن امتنانها للأمم المتحدة لإتاحتها هذه الفرصة للمجتمع الدولي لتذكُّر الحاجة إلى التنفيذ الكامل للالتزامات التي سبق أن ارتبط بها قادتنا. وتتفق أوغندا مع الأمين العام في رأيه بأن هذه فرصة كبيرة لكي يناقش قادة العالم سبل تحقيق تلك الرؤية وتنفيذ الإعلانات المتفق عليها بكاملها.

ونرجو جميعاً أن يحقق مشروع الإعلان السياسي الذي سيُعتمد مساء اليوم تلك الآمال. والقيادة الملتزمة في شراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني يعزز كل منها الآخر هي في المقام الأول من الأهمية إذا أردنا أن نقضي على الفيروس/الإيدز.

وتعرب أوغندا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به صباح اليوم فخامة السيد دينيس ساسو نغويسو، رئيس جمهورية الكونغو ورئيس الاتحاد الأفريقي، والذي ذكر فيه أن أفريقيا هي أشد القارات إصابة بآفة الفيروس/الإيدز. كما أن من الحقائق المرّة أن أفريقيا هي أقل القارات تمتعا بالموارد اللازمة للتعامل مع هذه الآفة. وعليه، بالنظر إلى التحديات العديدة التي تعترض سبل الحصول على الوقاية

والعلاج والرعاية والدعم التي تم تحديدها في أبوجا، يتحتم تقديم الدعم الدولي العاجل لمساعدة أفريقيا وبقية العالم على الانتصار في الحرب على هذا الوباء. وبصفة أوغندا من الموقعين على إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): ''أزمة عالمية – تحرك عالمي''، الذي اعتُمد في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة، في عام ٢٠٠١، فهي ملتزمة بالعمل مع باقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مكافحة الفيروس/الإيدز، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

وجدير بالتنويه أن قدرا كبيرا من التقدم قد تم إحرازه في مكافحة الفيروس/الإيدز رغم استمرار الوباء في الفتك بالمجتمعات في جميع أنحاء العالم. وفي حالة أوغندا بعض الأهداف في طريقها إلى التحقيق. فقد خفضت أوغندا على مدى العقدين الماضيين، بدعم من المانحين ومن المجتمع الدولي، معدل انتشار الفيروس/الإيدز من٣٣ في المائة في بعض المناطق الحضرية إلى المتوسط الوطني الحالي وهو ٦,١ في المائة. بيد أن البيانات من بعض استطلاعات المراقبين تشير إلى أن معدل الانتشار قد جمد بين ٦,١ في المائة و٦,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، مع بعض اختلافات كبيرة بين المناطق.

وعدد الإصابات السنوية الجديدة مرتفع بدرجة لا يمكن قبولها. ففي عام ٢٠٠٥، كان عدد الإصابات الجديدة يقدر بـ٠٠٠ ١٣٠، بينهم ٠٠٠ ٣٠ من الأطفال. ومن الواضح أن أوغندا والعالم لن يتمكنا من الاستمرار في توفير الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية ما لم تُكفل سبل الوصول إلى برامج الوقاية الشاملة من أجل وقف الإصابات الجديدة.

وتمشيا مع إعلان أبوجا، تهيب أوغندا بالجهات المانحة والمجتمع الدولي والقطاع الخاص، في شراكة مع المجتمع المدني، أن تستثمر في العثور على مصل للفيروس/الإيدز وتعجل ببذل الجهود اللازمة لإيجاده. وينبغي أن يتم ذلك دون أن نفقد التركيز على ضرورة توفير التمويل الإضافي الثابت للبلدان منخفضة الدخل. وبالتعاون الدولي المستمر، ستؤدي أوغندا دورها في السعي لإيجاد حل لهذا الوباء.

وقد تجاوزت أوغندا هدفها في إطار مبادرة ''٣ في ٥'' الذي يقضي بتوفير العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية لعدد يبلغ ٠٠٠ ٦٠ شخص من الناس المعلوم إصابتهم بالفيروس/الإيدز ويلزمهم هذا العلاج وعددهم المتوقع ٠٠٠ ١٢٠ شخص، وذلك تمشيا مع استراتيجية منظمة الصحة العالمية في هذا الصدد. وبحلول ٢٠٠٥ كان ما يزيد على ٠٠٠ ٦٧ شخص يتلقون العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية في مواقع معتمدة للعلاج بكافة أنحاء البلاد. وبزيادة القدرة على العلاج، أصبح بإمكان البلد إدراج ٠٠٠ ١ مريض جديد شهريا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إيسيكيا رابيسي سافوا، الممثل الدائم لفيجي.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): أيدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة عام ٢٠٠١ إعلان الالتزام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويرد وصف للتقدم المحرز في بلوغ الغايات المحددة في تلك الوثيقة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ (A/60/736)؛ ونحن ممتنون لذلك.

يؤكد البعد الجنساني لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على مساواة المرأة وتمكينها، وهما عنصران أساسيان في الحد من ضعف النساء والفتيات. وينبغي للاستراتيجيات

الوطنية أن تمنح المرأة السيطرة اللازمة كي تبت بحرية ومسؤولية في المسائل المتعلقة بنشاطها الجنسي وحماية نفسها من الإصابة. ويجب تناول مسألة الصلة بين الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وضعف المرأة بسبب المواقف التقليدية الثقافية والجنسية.

وقد بذلت منطقة جنوب المحيط الهادئ جهودا متضافرة لتوعية شعوبنا بشأن أخطار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتآزرت المدارس، والمجتمع المدني، ووزراء الحكومة، والأشخاص المصابين بالإيدز من أجل تخفيض انتشار هذه الجائحة ووقفها في نهاية المطاف. وعدد المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقتنا صغير بالمقارنة بمناطق أخرى في العالم. إلا أن الأعداد ينبغي ألا تكون العامل المحدد الوحيد في توزيع المساعدة، لأن مريضا واحدا اليوم يمكن بسهولة أن يؤدي إلى جائحة كاملة لا سيطرة عليها في الغد.

وتتولى اللجنة الاستشارية الوطنية لفيجي المعنية بالإيدز تنسيق البرامج والأنشطة في مجالات الأولوية الثمانية المحددة في الخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. ويبلغ معدل الإصابة الحالي ٠,٠٥ في المائة. ومنذ عام ١٩٨٩، حدث ما يزيد على ٢٠٠ من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المبلغ عنها، وتم الإبلاغ عن ٢٩ حالة جديدة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وشهد الشهران الأولان من عام ٢٠٠٦ الإبلاغ عن خمس حالات جديدة. ولا يمكن التأكد من الأرقام الحقيقية إلى أن يتم الأخذ بأسلوب فحص الدم الإلزامي. وتتاح لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية في فيجي إمكانية الحصول بالمجان على أدوية معالجة هذا الفيروس برعاية الصندوق العالمي.

وتضمن التقدم المحرز في عام ٢٠٠٥ وضع تشريع يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، وإدماج فيروس نقص المناعة البشرية في فئة ''الأمراض التي يجب الإبلاغ عنها''، وإدراج مسائل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في فيجي في قانون السجون. إلا أن عدم وجود إطار قانوني مناسب يشكل عائقا لمعالجة النقل المتعمد، والسرية، وحقوق الإنسان، والوصم، والتمييز.

وتتيح زيادة إمكانية توفير العلاج للجميع زخما جديدا للإدراج الشامل لخدمات الوقاية، والعلاج، والرعاية، والحماية في إطار الردود الوطنية المتعددة القطاعات. وستواصل فيجي العمل مع وكالات وهيئات الأمم المتحدة في وضع تفاصيل الجوانب المالية الهامة وغيرها من الجوانب التقنية لإمكانية توفير العلاج للجميع، وستتشاطر معارفها مع جيرانها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد جاك مارتن، رئيس وفد سويسرا.

السيد مارتن (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد مضى ٢٥ عاما على الإبلاغ بأولى حالات الإصابة بالفيروس/الإيدز. وقد أدى انتشار المرض إلى تفاقم الفقر في كثير من بقاع العالم. وكما يذكّرنا الأمين العام في تقريره (A/60/736)، يعد تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتحقيقها وحمايتها أمرا لا غنى عنه للتخفيف من الأثر المدمر لهذا الوباء. وسويسرا مقتنعة بأنه لن يمكّننا سوى نهج يقوم على الحقوق من تحقيق نتائج ملموسة ودائمة في استئصال النبذ الاجتماعي والتمييز اللذين يعانيهما المصابون بالفيروس والمتأثرون به، بمن فيهم المشتغلون بالجنس من الذكور والإناث، والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال، والمدمنون للمخدرات عن طريق الحقن. ولن يحمي النساء والأطفال، صبيان وبنات، سوى هذا النهج من الاستغلال

والعنف والإساءة والحرمان من حقوق الملكية والميراث ومن حقهم الأساسي في التعليم. ولابد أن يضمن هذا النهج أيضا سبل الحصول على الوقاية والرعاية الصحية والعلاج بمضادات الفيروسات الرجعية لكل من يحتاجون إليها، بمن فيهم اللاجئون والمشردون.

ويشكل احترام الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية على وجه الخصوص شرطا ضروريا لضمان الوقاية الفعالة. ولن يضمن هذا الاحترام سوى تمتع جميع الأطفال والبالغين بإمكانيات عادلة وغير مقيدة للتمتع بالخدمات ووسائل حماية صحتهم الجنسية والإنجابية، ولا سيما استخدام الواقيات الذكرية. ويدل تقييم أجري لاستراتيجية سويسرا في الوقاية من الفيروس/الإيدز على أن زيادة السلوك الوقائي في شكل استعمال الواقيات الذكرية على نحو متواتر واتساع انتشاره لم يترتب عليه زيادة في السلوك الجنسي المبكر.

إضافة إلى ذلك، تُظهر بعض الدراسات الاستقصائية التي أجريت مؤخرا في سويسرا أن نصف حالات الإصابة الجديدة تحدث في سياق العلاقات المستقرة. ولذلك يبدو من الحماقة أن نضع ثقتنا في الإخلاص وحده كطريقة للوقاية من انتشار الفيروس.

ولا تزال حالة المرأة والفتاة حرجة فيما يتعلق بالفيروس/الإيدز. ويجب أن نبذل جميعا جهودا متصلة لنكفل استفادة النساء والفتيات من الوقاية الفعالة التي تلبي احتياجاتهن.

وفي هذا الصدد، لا بد من إحراز تقدم فوري في مجال الأبحاث على وسائل الوقاية التي يمكن للنساء والفتيات أن يتحكمن فيها بأنفسهن وتوزيع هذه الوسائل، بما فيها مبيدات الميكروبات، التي حدث فيها بعض التقدم، والواقيات الأنثوية، التي ما زالت باهظة التكلفة. وينبغي التنسيق بين هذه الأنشطة بالتوازي مع اتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء على جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي ينجم عنها حرمان المرأة والفتاة من حقوقهما الأساسية. ونود بالنسبة لهذه النقطة أن نشدد على الدور الهام الذي يجب أن يؤديه الرجال والصبيان في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

ولاحظنا، في سويسرا، أن هناك قدرا من الإجهاد في ما يتعلق برسالة الوقاية. وهذا بالضبط هو واقع الحال في ما بين اللواطين من الشباب حيث أن عدد حالات الإصابة الجديدة أخذ مرة أخرى في الارتفاع نتيجة للرضا عما هو حاصل. ولذلك ينبغي توفير معلومات مستكملة مناسبة، وذلك ما نقوم به بالفعل.

وللتأكد من أن الأشخاص المنخرطين في سلوكيات ذات مخاطر قادرون على حماية أنفسهم بفعالية، فإن من الأساسي أن نضع تدابير وقائية تسهم إسهاما حقيقيا في تقليل هذه المخاطر. ولقد تمكنا في سويسرا من أن نقيس نجاح تدابير تقليل المخاطر بين مدمني المخدرات. فإتباع نهج يجمع بين توزيع المحاقن والتوزيع المتحكم فيه للميثادون والهيروين جعل من الممكن تقليل انتقال الإيدز عن طريق الدم بين ذلك القطاع من السكان تقليلا كبيرا.

وترحب سويسرا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وهيئاتها التشغيلية وجهات فاعلة رئيسية أخرى مثل الصندوق العالمي للتصدي للتحدي المتمثل في مكافحة الإيدز. وأود أن أشيد على وجه الخصوص ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لأعماله الرامية إلى تحقيق أهداف إعلان الالتزام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار د.إ-٢٦/٢، المرفق). الذي اتخذ قبل خمس سنوات. ويؤدي هذا البرنامج

دورا جديرا بالثناء كمؤيد لتنسيق الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الإيدز وتبسيطها والمواءمة في ما بينها.

وفي الختام، تقدر سويسرا بوضوح نطاق المشاكل والمخاطر الناجمة عن الإيدز. ونحن ملتزمون بتكريس جزء هام من الزيادة المخطط لها في ميزانيتنا للتعاون الإنمائي لدعم مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونعلم أن الآليات الإنمائية العامة وحدها لا تكفي، ولن تكفي، لمواجهة هذا التحدي الاستثنائي. ويجب تعبئة مصادر إضافية للتمويل في البلدان الصناعية، والبلدان الغنية بالمصادر الطبيعية، والبلدان النامية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أدامانتيوس فاسيلاكيس، الممثل الدائم لليونان.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب باسم السيد ديمتريس أفرامابولوس وزير الصحة والتضامن في اليونان، عن اعتذاره لعدم استطاعته حضور هذا الاجتماع الرفيع المستوى على نحو ما كان يعتزم، وأن أعرب عن أطيب تمنياته لهذا اللقاء الهام بالنجاح.

أود أن استهل كلامي بالتأكيد ثانية على دعم اليونان القوي لإعلان الأمم المتحدة للالتزام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبتجديد التزام بلدي بتحقيق الغايات والمعالم اللازمة في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والتحدي المشترك الذي يواجهنا الآن تحد فريد.

لقد أكد الأمين العام في تقريره (A/60/736) أنه بعد انقضاء ربع قرن على وجود هذا الوباء، يقف الرد العالمي على الإيدز الآن أمام مفترق طرق. ومنذ عام ٢٠٠١، عملت البلدان معا في مجال الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتم وضع غايات عديدة؛ وتم بلوغ الكثير منها. إلا أنه على الرغم من الجهود المبذولة على الصعد الوطنية والأوروبية والعالمية ما زال عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز آخذا في التزايد. وأصبح من الجلي أن جائحة الإيدز قد تطورت إلى أزمة عالمية ذات أبعاد استثنائية، وأنها من ثم تستحق ردا استثنائيا. ويلزم القيام على سبيل الاستعجال باتخاذ الإجراءات اللازمة. إلا أنه لا بد لأي تدابير قصيرة الأجل أن تدخل في إطار استراتيجيات طويلة الأجل.

وإن اليونان، إذ تعترف بأن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تمثل واحدة من أولويات الصحة العامة، قامت منذ البداية بوضع برامج للوقاية من الإصابة بهذا الفيروس، ولتوفير الرعاية والعلاج والدعم للمصابين به. ونحن ملتزمون بمكافحة الوصم والتمييز ضد من يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وينبغي لنا الآن أن نتخذ خطوات إلى الأمام. وتلتزم اليونان تمام الالتزام بتنسيق جهودها داخل الاتحاد الأوروبي وجنوب شرقي أوروبا ومع البلدان المجاورة، والأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين. وتؤيد اليونان الأنشطة التنسيقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتقدم المساهمات إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل، والملاريا، وكذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والتحدي الذي نواجهه الآن هو تنفيذ جميع الغايات المحددة في السنوات التي انقضت منذ اعتماد إعلان الالتزام، والتوصل إلى سبل فريدة جديدة تساعدنا على علاج هذا المرض.

ولا يمكن أن يكون هذا عمل شخص واحد أو دولة واحدة؛ والقيادة القوية والشراكات المتينة هي السبيل إلى الأمام. ولزيادة جهودنا، أدرجنا في استراتيجيتنا الوطنية

الجديدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مبدأ ''الآحاد الثلاثة'': إطار وطني واحد، وهيئة تنسيقية وطنية واحدة، ونظام واحد للرصد والتقييم.

ولقد وضعت الاستراتيجية الجديدة المتعددة القطاعات بمساعدة من أعضاء المجتمع المدني، وستكون مفتوحة للتشاور العام. وتتمثل العناصر الأساسية لاستراتيجية اليونان، المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ما يلي: التنسيق والتعاون في الأنشطة الوطنية والدولية؛ والوقاية كحجر زاوية لردنا؛ والحملات الوطنية الموجهة لعامة الجمهور عن طريق التعاون في ما بين الحكومة، والمجتمع المدني، وعالم الأعمال التجارية، والإفادة من إسهام المسؤولية الاجتماعية للشركات.

والتوعية عامل أساسي لإحداث التغيير، خاصة للشباب الذين ينبغي أن يطوروا المهارات اللازمة للحياة. وهدفنا هو أن يكون ٩٥ في المائة من الشباب، بحلول عام ٢٠١٠، مزودين بالتوعية السليمة عن فيروس نقص المناعة البشرية.

ونؤكد بصفة خاصة على تشجيع الناس على استخدام ما هو متاح من خدمات الفحص والمشورة. وتتمثل إحدى غاياتنا الرئيسية في مواصلة توفير خدمات العلاج الكافية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن خدمات الرعاية الاجتماعية القوية والفعالة.

ولقد نفذنا، من أجل زيادة سلامة عملية نقل الدم، استعمال تكنولوجيات جديدة للتبرع بالدم لمرة واحدة. ونقوم الآن، لزيادة معلوماتنا الاستراتيجية من أجل توجيه الردود الفعالة، بالاستثمار في تحسين نظم المراقبة للإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي.

وسنعمل معا لتوفير إمكانية الوقاية والعلاج والدعم للجميع عن طريق شراكات مع بلدان منطقة البلقان، والبلدان المجاورة الأخرى، والبلدان الأفريقية، مستخدمين الشبكات الأوروبية مثل شبكة إستر وغيرها من المبادرات الدولية.

وعلاوة على ذلك، سيؤدي التقييم المستمر لمنجزاتنا إلى تحسين نوعية أعمالنا. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق آليات للرصد والتقييم العامين للاستراتيجية الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونعمل الآن معا عن كثب لتحقيق ذلك الهدف.

ويمكنني أن أؤكد للجمعية العامة التزام بلدنا ببلوغ الغايات المحددة في استراتيجيتنا الوطنية، فضلا عن الغايات التي حددها الإعلان لعام ٢٠١٠ والأهداف الإنمائية للألفية المحددة لعام ٢٠١٥. وسنزيد من فعاليتنا بالعمل معا، والتماس الدعم من قيادتنا السياسية، وعلمائنا، والشركاء الدوليين، والمجتمع المدني، والإفادة من مساهمة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ولقد حان وقت العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماري شاوا، الأمينة الرئيسية، مكتب رئيس الجمهورية والوزارة في ملاوي.

السيدة شاوا (ملاوي) (تكلمت بالانكليزية): أود، باسم فخامة السيد بنغو وا موتاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، ووفد ملاوي، وبالأصالة عن نفسي، أن أشارك المتكلمين السابقين شكرهم الأمين العام على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بغية تقييم التقدم المحرز في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على امتداد السنوات

الخمس الماضية. وتجدر الإشادة بالأمين العام أيضا على تقريره الزاخر بالمعلومات (A/60/736).

وتواصل حكومة ملاوي وقيادتها التزامهما بمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وقد انعكس ذلك في إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز التي تعتمد مبدأ ''العناصر الثلاثة'': سلطة تنسيق واحدة، وإطار عمل وطني واحد، واستراتيجية رصد وتنسيق واحدة. وفضلا عن ذلك، فإن جهود مكافحة الفيروس/الإيدز اتخذت طابعا مؤسسيا من خلال إنشاء إدارة التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في مكتب الرئيس، وعلى مستوى مجلس الوزراء، للإشراف على حملة التوعية الرفيعة المستوى بالتعاون مع كل المستويات الحكومية، ومع الرئيس نفسه، بوصفه الوزير المسؤول عن شؤون الفيروس/الإيدز.

وفي السنوات الخمس الماضية، جرى تقديم منح بلغ مجموعها ٤٧ مليون دولار إلى ما يزيد على ٥٠٠ ١ منظمة، بما فيها مؤسسات عامة، ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، ومنظمات دينية وأهلية، ومجموعات دعم للأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز، وناشطي القطاع الخاص، وغيرهم. وقد قدمت تلك المنح إلى المنظمات من أجل توسيع نطاق أنشطتها وتحسين الخدمات المتعلقة بالفيروس والإيدز في البلد. ويجري تكثيف الجهود من أجل تحقيق آثار واضحة لمكافحة الفيروس/الإيدز.

وأظهر المسح السكاني والصحي لملاوي في عام ٢٠٠٤ وجود أدلة على تغييرات في السلوك، انعكست في زيادة استخدام العازل الذكري وفي حقيقة أن معدل العمر الذي يبدأ به النشاط الجنسي قد ارتفع من ١٧ إلى ١٨ عاما. وانخفضت انخفاضا طفيفا نسبة الأشخاص الذين يقيمون علاقات جنسية مع شركاء متعددين وانخفض معدل الانتشار من ١٥ في المائة إلى ١٤ في المائة.

وكجزء من مبادرة منظمة الصحة العالمية ''٣ x ٥''، فإن ملاوي تقدم مجانا العلاج المضاد للفيروسات الرجعية لـ ٥٠ ٠٠٠ شخص. وهدفنا الوصول إلى ٨٠ ٠٠٠ شخص بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ويقدم العلاج في ١٢٧ مركزا صحيا. وقد أدت هذه السياسة إلى زيادة عدد الأشخاص المستفيدين من خدمات تقديم الاستشارات وإجراء الفحوص من ٤١ ٠٠٠ شخص إلى ٤٥٠ ٠٠٠ شخص، لأن الناس أدركوا أن هناك ما يبعث على الأمل.

ونظرا لأن ٢٦ ٠٠٠ طفل يولدون سنويا وهم يحملون الفيروس، فقد أطلقت ملاوي حملة شاملة، من ٨٩ موقعا في كل مناطق البلد، تهدف إلى منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. إن هدفنا هو توسيع التغطية من ٢,٣ في المائة إلى تغطية شاملة من خلال تزويد النساء الحوامل بدورة كاملة من العلاج الوقائي المضاد للفيروسات الرجعية للحد من خطر انتقال الفيروس إلى الجنين.

ويوجد في ملاوي ما يزيد على مليون من الأيتام، وقد تيتم ٥٠ في المائة منهم بسبب الفيروس/الإيدز. ويبين المسح السكاني والصحي لملاوي في عام ٢٠٠٤ أن نسبة الأيتام إلى غير الأيتام بين الطلبة الملتحقين بالمدارس هي ٠,٩٧ إلى ١، ويشكل ذلك ارتفاعا من نسبة ٠,٩٤ إلى ١ في عام ٢٠٠٠. إن إتاحة الوصول المتساوي إلى التعليم واكتساب مهارات الحياة معمول بها الآن في المدارس. وشُرع في خطة عمل بشأن الأيتام وأطفال الفئات الضعيفة، ويأتي تمويل الخطة من مختلف المانحين.

وفي مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، فإننا ماضون في العمل لإعداد وسن تشريع خاص بالفيروس هدفه الحد من نظرة وصمة العار والتمييز. وأسست حكومة ملاوي، بدعم من الشركاء الإنمائيين، نظام

تجميع تمويلي لمكافحة الفيروس/الإيدز، ومن خلاله يتجمع في سلة واحدة التمويل القادم من وكالة التنمية الدولية الكندية، وحكومة النرويج، والبنك الدولي، والإدارة البريطانية للتنمية الدولية، وحكومة ملاوي. ووصلت المفاوضات مع الصندوق العالمي إلى مرحلة متقدمة كي ينضم إلى نظام التجميع التمويلي.

ومع إنشاء هذا النظام، أصبحت ملاوي تفاخر بامتلاك ''العناصر الأربعة'': إطار عمل وطني واحد، وهيئة تنسيق واحدة، واستراتيجية رصد وتقييم واحدة، وسلة تمويل واحدة. وتعرب ملاوي عن امتنانها لزيادة الدعم من شركائها الإنمائيين في مجال الفيروس والإيدز.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن ملاوي ما زالت تواجه التحديات. فعلى سبيل المثال، يستمر عدد اليتامى بازدياد مطرد، و٢٧ في المائة من اليتامى الذين يولدون لأمهات مصابات بالفيروس يصابون به، ويتعين تكثيف الرعاية والعلاج بسرعة لكي يشمل ١٨٠ ٠٠٠من الأفراد المستحقين. ويتعين القضاء على الإنكار ووصمة العار والتمييز. كما ينبغي توسيع خدمات تقديم الاستشارات وإجراء الفحوص. ويجب التسليم بالدور المحوري الذي تؤديه التغذية في العلاج والرعاية لأن التغذية تقوي المناعة، بينما تؤدي المعالجة المضادة للفيروسات الرجعية إلى إطالة البقاء على قيد الحياة من خلال الحد من سرعة تدمير نظام المناعة.

وبالتالي، فإن هناك أهمية أساسية لتقديم العلاج الغذائي، الذي يشمل التقييم، والاستشارة، والإرشاد والعروض الإيضاحية، والتغذية العلاجية، والإحالة إلى وحدات الإنعاش الغذائي والمستشفيات، وإنتاج الأطعمة الغنية بالتغذية لاتباع نظام وجبات مغذية. إن النقص في الموارد البشرية المدربة في قطاعي الصحة، والتغذية، والقطاعات الاجتماعية ما زال يشكل تحديا كبيرا، مع استمرار هجرة أعداد كبيرة سعيا وراء كسب أفضل. ويشمل نقص الموارد البشرية في البلد جميع القطاعات ويتراوح هذا النقص بين ٢٥ و ٦٠ في المائة، ويؤدي إلى النقص في توعية المجتمع بالخدمات المتعلقة بالفيروس والإيدز.

وفي الختام، فإن ملاوي تحتاج إلى المزيد من الموارد لتمكينها من التصدي للتحديات. وفي هذا الصدد، أود أن أطلب إلى الشركاء الإنمائيين، والبنك الدولي والصندوق العالمي بأن يتضمن التمويل جزءا مخصصا لبناء القدرات في مجالات التغذية والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية بغية دعم نظام المعالجة، وأن يستخدموا المزيد من المرونة بالنسبة لشروط سداد المدفوعات التي تستغرق وقتا طويلا، وذلك من أجل تسريع تدفقات السيولة المالية، مع المحافظة على أعلى معايير المساءلة اللازمة لسداد المدفوعات.

إننا جميعا بحاجة إلى الحلم وإلى أن نحلم بالألوان. وملاوي يحدوها الأمل أن يحلم المجتمع الدولي بأمة محررة من الإيدز وبعالم خال من الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة كومبا با، المستشارة في المكتب الرئاسي، ورئيسة وفد موريتانيا.

السيدة با (موريتانيا) (تكلمت بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة نيابة عن رئيس المجلس العسكري من أجل العدل والديمقراطية ورئيس الدولة، العقيد إيلاي ولد محمد فال، للتأكيد من جديد على الالتزام الراسخ لجمهورية موريتانيا الإسلامية بالانضمام الفعال إلى الجبهة الموحدة لمكافحة عدونا المشترك الخطير، ألا وهو فيروس الإيدز.

في عام ١٩٩٨ وضع في موريتانيا برنامج وطني لمكافحة فيروس الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسيا. وفي عام ٢٠٠٢، انضم بلدي إلى سائر المجتمع الدولي

باعتماد نهج السياسة المتعددة القطاعات لمكافحة فيروس الإيدز، والذي يركز على الوقاية، والعلاج، والعناية بالمصابين والمتضررين، وسلامة إمدادات الدم.

وفي ما يتعلق بالوقاية، يجري التنسيق بين القطاع الخاص والإدارات الوزارية الرئيسية للقيام بحملة توعية ونشر معلومات موجهة إلى جميع السكان في كل أنحاء البلد. ويؤدي الزعماء الدينيون دورا حاسما في مكافحة الوباء.

إن أهداف جهود الوقاية متعددة ومتنوعة وتشمل بصفة خاصة الشباب، والمرأة في سن التناسل، والسكان الرُحل. وفي هذا السياق، فإن بلدي أسهم إسهاما إيجابيا في المبادرات دون الإقليمية، بما فيها قافلة الأمل التي سارت في أراضي ستة بلدان في غرب أفريقيا، ومن موريتانيا إلى نيجيريا. إن هذه المبادرة التي كان لموريتانيا شرف المساعدة في تطويرها، جمعت معا الزعماء الروحيين من جميع الديانات، والأشخاص المصابين بفيروس الإيدز والصحافيين. وكان هدف المبادرة مكافحة إلصاق وصمة العار بالمصابين بالفيروس/الإيدز والتمييز ضدهم.

وقد اتخذت التدابير لضمان حصول جميع الموريتانيين، على العلاج المجاني، وجميع من يعيشون على أراضي موريتانيا. وتم إنشاء عيادة علاج متنقلة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وسيتم إنشاء ثلاثة مراكز إقليمية خلال الأشهر المقبلة من أجل تحسين الوصول الجغرافي للعلاج في كل مناطق البلد.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، تعهدنا جميعا بالتزامات وإجراءات لمكافحة هذا العدو الفتاك وغير المنظور، الذي لا يعترف بالحدود أو الأعراق أو الأديان. ويؤكد بلدي من جديد التزامه بكل القرارات المتخذة في عام ٢٠٠١ وبكل تلك المتعلقة بضمان الحصول الشامل إلى الخدمات والعلاج والوقاية من الإيدز والسل والملاريا.

إن جمهورية موريتانيا الإسلامية لعلى قناعة بأن مكافحة الإيدز لا يمكن الانتصار فيها إلا في إطار الجهود العالمية. والمستفيدون من الحملة يجب أن يكونوا في محور اتخاذ القرارات، ويجب أن تؤخذ شواغلهم ومواقفهم في عين الاعتبار، بالإضافة إلى مقترحاتهم بشأن الحلول.

ويجب على المجتمع الدولي والشركاء التقنيين والماليين أن يكثفوا جهودهم بهدف مساعدة البلدان النامية. ويجب تطوير المبادرات والشراكة بين بلدان الجنوب من أجل المواجهة الملائمة للوباء.

إن الحالة الراهنة في موريتانيا تفضي إلى تحقيق تلك الأهداف نظرا لوجود توافق وطني غير مسبوق بشأن البرنامج الذي وضعته السلطات الانتقالية، والذي يهدف إلى إنشاء نظام حكومي ديمقراطي منفتح وشفاف، وآلية إدارية كاملة الشفافية تضمن الإنصاف والعدل في توزيع الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما في مجالات التعليم والعناية الصحية.

لقد أعلن فيروس الإيدز الحرب وأحرز تقدما في أرض المعركة. وعلينا ألا نقف مكتوفي الأيدي. ولا يمكننا أن نكسب المعركة على انفراد، ولكننا بالعمل معا سنحقق الانتصار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة أغنيس بيناغواهو، التي ستدلي ببيان نيابة عن رئيس رواندا.

السيدة بيناغواهو (رواندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أدلي ببيان نيابة عن فخامة الرئيس بول غامي، رئيس جمهورية رواندا.

أود أن أهنئ الرئيس وجميع الوفود على نجاح المفاوضات بشأن الإعلان السياسي الذي تمخض عن

الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦ بشأن الإيدز. واسمحوا لي أن أعرب عن التزام حكومتي بتنفيذه.

عندما اجتمعنا هنا في عام ٢٠٠١، لم يكن هناك بعد أي رد عالمي حقيقي على وباء الإيدز. وقد قطعنا منذ ذلك الحين شوطا طويلا على الصعيد العالمي وفي بلدي. ويمكن تلخيص الإنجازات التي حققناها في رواندا على النحو التالي.

أولا، اعتمدنا نهجا متعدد التخصصات ولا مركزيا وقائما على أساس المجتمع لمواجهة الإيدز. وتوجد حاليا هياكل ونظم للمراقبة في ظل التنسيق الفعال للجنة الوطنية للسيطرة على الإيدز.

ثانيا، يجري تنفيذ سياسات رئيسية، بما في ذلك المتعلقة منها بالأيتام والأطفال المعرضين للخطر، وبالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية والإيدز في مكان العمل والعوازل الذكرية.

ثالثا، اعتمدنا في عام ٢٠٠٥ سياسة وطنية تشمل العديد من السياسات الفرعية ووصلت حاليا إلى المراحل النهائية من العملية التشريعية لاعتمادها.

رابعا، أقمنا علاقات حسنة مع شركاء دوليين رئيسيين يقدرون بشكل أفضل ضرورة العمل من خلال إطار للإيدز يصمم وينفذ على المستوى الوطني. ونحن نقدر مثل هذه الشراكة حق التقدير. ويشمل ذلك، في جملة أمور، مبادرة الرئيس بوش والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومشروع البنك الدولي للايدز المتعدد البلدان، ومؤسسة كلينتون وادارة التنمية الدولية والدعم الثنائي من لكسمبرغ.

لقد بدأت تلك الجهود تؤتي ثمارها في بلدي. وتظهر آخر النتائج بشأن انتشار الإيدز أن نسبة انتشاره بين البالغين على المستوى الوطني هي ٣ في المائة مع تفاوتات جغرافية، وبين الجنسين بنسبة ٢,٣ في المائة للذكور و ٣,٦ في المائة للإناث و ٧,٣ في المائة في المناطق الحضرية مقابل ٢,٢ في المائة في المناطق الريفية. وتبين التقارير المنشورة انخفاضا في انتشار الإيدز بين البالغين ونحن نراقب ذلك بحذر من أجل التأكد منه.

ورغم هذه الإنجازات، ما زالت هناك تحديات ضخمة، لا سيما بشأن ضمان التزامات طويلة المدى من الشركاء وايجاد المختصين في المجال الصحي والإبقاء عليهم، وبناء الهياكل الأساسية للرعاية الصحية والعديد من الأمور الأخرى.

وعلينا أن نلتزم على المستويات المحلية والوطنية والدولية بالعمل اللازم لدحر وباء الإيدز. فنحن في رواندا مصممون على تنفيذ الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦ بشأن الإيدز والالتزامات الأخرى ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة أكسولتان أتايفا، رئيسة وفد تركمانستان.

السيدة أتايفا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): هذا الاجتماع له أهمية عظيمة لأن الانتشار المدمر للأمراض المعدية عبر الحدود بدأ يشكل خطرا حقيقيا على أمن البشرية. ورغم أن تركمانستان تُعد من بين الدول التي يوجد فيها انتشار منخفض لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإننا نقيم واقعيا الحالة الإقليمية والعالمية الحالية المتعلقة بانتشار الإصابات وما ينجم عنها، كما أننا نتخذ التدابير المناسبة على الصعيد الوطني.

لقد اعتمدت تركمانستان تشريعا وطنيا للوقاية من الأمراض المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويحدد القانون الوقاية كأداة أساسية لمكافحة فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز، وذلك بالتعاون والمساعدة من المنظمات والمؤسسات الدولية النشطة في ذلك المجال.

ولتنفيذ إعلان الالتزام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق) في ما يتعلق بتطوير وتنفيذ تدابير للوقاية بحلول عام ٢٠٠٥، واستهدافا للشباب على وجه الخصوص، اعتمدنا برنامجا وطنيا جديدا للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، يأخذ بعين الاعتبار الهوية الوطنية التركمانستانية، والقواعد الأخلاقية، والقيم الوطنية. والبرنامج، الذي تم تعزيزه بناء على الخبرة الدولية، هو امتداد منطقي لبرنامج السنوات الأربع السابق. وينهض البرنامج بأعباء توسيع خدمات الوقاية والعلاج والدعم للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

واعتمد بلدنا خطة عمل للوفاء بالغايات المحددة في برنامجنا الشامل – الذي يحدد تدابير معينة يتعين اتخاذها، ويحدد مستويات للمسؤولية عن تنفيذ الجداول الزمنية، ويحدد مصادر التمويل. وعززنا أيضا مركزنا الوطني للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وزودناه بمعدات حديثة. وسيمكننا التعاون مع مختلف هيئات الأمم المتحدة من تنفيذ خطتنا بنجاح. وتتضمن هذه الهيئات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والوكالات الدولية الأخرى.

ونأمل أن يوفر اعتماد مشروع الإعلان السياسي في نهاية هذا الاجتماع دافعا وتركيزا إضافيين لجهود المجتمع الدولي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونأمل أيضا أن يسهم في تسخير الموارد لتنفيذ إعلان الالتزام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن يؤدي إلى مضاعفة الجهود الوطنية والدولية لتحقيق هذه الغاية. ونحن على ثقة بأن الخطوات التي تتخذها الأمم المتحدة في هذا الصدد، إلى جانب الردود الوطنية المناسبة، ستؤدي إلى منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعكس مساره، واستئصاله في آخر الأمر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سيمون إدوهو، ممثل بنن.

السيد إدوهو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أنقل إلى الجمعية العامة أحّر التحيات من فخامة رئيس جمهورية بنن، السيد توماس بوني ياييي، الذي كان بوده أن يشارك شخصيا في هذا الاجتماع العالمي بشأن الإيدز ويخاطب الامم المتحدة.

إن وفد بلدي يؤيد تماما بيان السيد ساسو نغويسو الذي ألقاه نيابة عن الاتحاد الأفريقي.

وأود هنا أن أتقدم ببالغ التقدير إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، لجهوده الحثيثة من أجل إعادة تنشيط منظمتنا ووضعها حقا في خدمة شعوب العالم. ويهنئ بلدي كذلك المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة المشترك المعني بالإيدز. ونعترف بالدور الذي يؤديه على رأس تلك المنظمة في تعزيز القدرات الوطنية وذلك بضمان وتنسيق الدعم الذي توفره منظومة الأمم المتحدة للبرامج الوطنية لمكافحة الإيدز.

إن بلدي بنن، ورغم أن المعدل الوطني لانتشار الإصابة بالإيدز قد استقر فيه على حوالى ٢ في المائة منذ عام ٢٠٠٢، لن يكون مصونا من أية طفرة للوباء إذا لم تعزز الاستجابة الوطنية لكي نخطو نحو الوصول العالمي للوقاية والرعاية والعلاج.

إن وباء الإيدز قد بدأ يؤثر اجتماعيا واقتصاديا على الأفراد والأسر والمجتمعات. ومنذ دورة الجمعية العامة

الاستثنائية المنعقدة في حزيران/يونيه ٢٠٠١، ومؤتمر قمة أبوجا في نيسان/أبريل ٢٠٠١ المخصصين للإيدز، تم إحراز تقدم في إطار العمل لتنفيذ خطة بنن الاستراتيجية المتعددة القطاعات (٢٠٠١-٢٠٠٥)، التي مولتها الحكومة بدعم من جميع الشركاء.

ومن بين إنجازاتنا الرئيسية التنظيم الأفضل للمكافحة من خلال تشكيل لجنة وطنية في عام ٢٠٠٢ لمكافحة الإيدز تشمل جميع القطاعات والعاملين ذوي الصلة. ويرأس اللجنة رئيس الدولة شخصيا ولها أمانة عامة دائمة وهي أداتها التنفيذية.

كما تشمل إنجازاتنا تطوير شراكة مع المجتمع المدني والجماعات الشعبية، واستجابة قوية على المستوى المحلي، الأمر الذي أدى إلى تعميق الوعي بالإيدز لدى أوساط الشباب. وهكذا فإن ٨٥ في المائة من الشباب دون سن الخامسة والعشرين سمعوا عن فيروس الإيدز في سنة ٢٠٠٥ بالمقارنة ب ٤٨ في المائة في سنة ٢٠٠٢.

لقد قمنا بتنفيذ مشروع دون إقليمي للوقاية من فيروس الإيدز على طرق الهجرة بين أبيجان ولاغوس: مشروع الممر. إنه يشمل خمسة بلدان في غرب أفريقيا – بنن وتوغو وغانا وكوت ديفوار ونيجيريا – وهدفه المجموعات الضعيفة، على سبيل المثال، العاملون في مجال النقل والسكان المتنقلون. وتستضيف بنن الأمانة التنفيذية للمشروع وتشارك في عملها.

وسلامة نقل الدم فيما يتعلق بفيروس الإيدز مضمونة مائة في المائة. وقد حسنا نظام الرصد الوبائي عن طريق نشر شبكة للحراسة والتغلغل في المناطق الريفية. وينفذ تدريجيا نظام وطني واحد للتقييم والمتابعة. وفيما يتعلق بالرعاية والعلاج يجري العلاج المضاد للفيروسات الرجعية والمتابعة الطبية، ويوفران بالمجان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وتلقى العلاج ٥٠٠٠ شخص مصابون بفيروس الإيدز بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥. وأنشيء أربعون مركزا للرعاية. ونظرا إلى أننا ملتزمون التزاما قويا بالمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، سنت بنن قانونا فيما يتعلق بالوقاية من فيروس الإيدز والرعاية فيما يتعلق به ومكافحته.

وفي إطار الالتزامات المتعهد بها في برازافيل لزيادة فعالية العمل من أجل توفير سبل وصول الجميع في أفريقيا وفي سياق الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا في أبوجا لتأكيد الموقف الأفريقي الموحد بشأن التحرك صوب توفير سبل الوصول للجميع إلى الوقاية والعلاج بحلول سنة ٢٠١٠، وضعت بنن عددا من الأولويات، بما في ذلك احتضان بيئة تفضي إلى نهج متعدد القطاعات، والملكية، والاستدامة والتنسيق الفعال لمكافحة فيروس الإيدز في سياق ''المبادئ الثلاثة''، والحد بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا من انتشار فيروس الإيدز بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة بحلول ٢٠١٠: والمحافظة على سلامة نقل الدم فيما يتعلق بفيروس الإيدز بنسبة ١٠٠ في المائة؛ وضمان الرعاية الطبية والدعم المناسبين للمصابين بالفيروس، وخصوصا الأيتام والأطفال الضعفاء؛ وتوفير سبل الحصول على الوقاية من الانتقال من الأم إلى الطفل لثمانين في المائة على الأقل من النساء الحوامل وعلاج النساء والأطفال المصابين بفيروس الإيدز؛ وضمان العلاج المضاد للفيروسات الرجعية لـ ١٢ الفا من البالغين و ٢ ٥٠٠ طفل في إطار توفير سبل الوصول للجميع؛ والحد بحلول سنة ٢٠١٠ بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل من عدد أطفال الرضاعة المصابين بفيروس الإيدز الذين ولدوا من أمهات مصابات بالفيروس؛ والحد من الأثر الكلي للإيدز في الأشخاص المصابين، وخصوصا الأيتام والأطفال المعرضين للإصابة.

وننوه بجهود المجتمع الدولي في حشد الموارد، وخصوصا البرنامج المتعدد البلدان لفيروس الإيدز الذي وضعه البنك الدولي، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومشاريع مصرف التنمية الأفريقي وجميع الجهات المانحة الأخرى. وكل ذلك مكننا من تعزيز الوقاية وتحسين توفير الرعاية. ولكننا نعرف نحن جميعا أن من اللازم حشد موارد إضافية لنوسع الاستجابة الوطنية ولنكفل أن جميع الذين بحاجة إلى الخدمات الوقائية والعلاجية والداعمة، بما في ذلك العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية، لديهم سبل الحصول عليها.

التحديات كبيرة، ولكن بنن ملتزمة بفعل كل ما يمكنها فعله لتحقيق النجاح بالدعم من المجتمع الدولي برمته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دانيل بوديني، رئيس وفد سان مارينو.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): أذكر أنني قرأت، قبل ٢٥ عاما، عن مرض جديد لا شفاء منه أودى بحياة أول ضحية له. وكُتب بعد ذلك العديد من المقالات والتقارير عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التركيز على الطابع المدمر لهذا المرض، وعن النهاية الحتمية القاتلة له، وعن عدم وجود أدوية مناسبة للوقاية منه أو علاجه، وعن اقترانه بالسلوك الجنسي وإساءة استعمال المخدرات. وتعاظم حجم الوصم المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نحو أسرع من تعاظم الجائحة نفسها، مما جعل هذا الفيروس القاتل أكثر فتكا.

ومنذ ذلك الحين، انتشر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كحرائق الغابات في كثير من البلدان. ومن المزعج جدا أنه في عام ٢٠٠٦، بالرغم من الموارد الهائلة المستخدمة والنجاح المحرز في اكتشاف أدوية جديدة قوية، نمت جائحة فيروس نقص المناعة البشرية إلى حد الفتك بأجيال كاملة، وأدت إلى انهيار اجتماعي، وبخاصة في البلدان النامية. وأسوأ ما في الأمر أنها تستهدف الأطفال، حيث يصاب بها ٢ ٠٠٠ طفل كل يوم. وعلاوة على ذلك، فإن لم نستطع أن نكافح هذا الوباء بقوة متجددة، فإن عدد يتامى الإيدز سيصل إلى ١٠٠ مليون بحلول عام ٢٠١٠. وسيتعرض معظم هؤلاء للإهمال والإساءة والتمييز.

ويجب علينا أن نحقق الأهداف التي حددناها عام ٢٠٠١ في إعلان الالتزام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق) وأن نفي بالأهداف الإنمائية للألفية.

ويؤدي هذا المرض، الذي ينتشر بين أكبر قطاعات السكان إنتاجا، إلى فوضى اقتصادية كبيرة في البلدان النامية بصفة خاصة، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على وجه التخصيص. وتعد فكرة جعل أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مؤشرا رئيسيا إلى الفقر فكرة معقولة جدا، لأن هذين الأمرين مرتبطان ارتباطا وثيقا. وفي نفس الوقت، فإن الفجوة بين الذين يستطيعون الحصول على العلاج الضروري والذين لا يستطيعون لا تزال أوسع مما ينبغي، على الرغم من جهود المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات. ويجب على جميع البلدان أن تعمل سريعا لإزالة العوائق في مجالات التسعير، والتعريفات، والتجارة، والسياسة التنظيمية المتعلقة بأدوية علاج فيروس نقص المناعة البشرية. وكلما كان التشخيص والعلاج متاحا أكثر كان المرض أقل فتكا.

ويجب علينا أن نواجه الإيدز كما لو كنا نخوض غمار حرب. ويجب علينا أن نركز على النحو السليم على التدابير الوقائية. والتوعية والمعلومات سلاحان من أقوى الأسلحة. ويجب علينا أن نكافح الجهل، والوصم، والخوف،

والتمييز. فالتوعية والوقاية المستمران يكتسيان بأهمية فائقة في الكفاح ضد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. والواقع أننا شهدنا، حتى في العالم المتقدم النمو نظرا لإتباع نهج أكثر استرخاء لعلاج هذه المشكلة في السنوات القلائل الأخيرة، زيادة جديدة في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. ويجب أن نتخذ الإجراءات اللازمة في ما يتعلق بالأجيال الشابة، وأن نعزز المعلومات. ويجب أن يكون بوسعنا أن نعتمد على وسائط الإعلام الجماهيرية لنشر المعلومات، ويجب أن نضع هياكل أساسية ترعى مصالح الشباب لتقديم المساعدة والدعم. ومنذ البداية، كانت سان مارينو شديدة النشاط على الصعيد الوطني، واتخذنا تدابير تثقيفية ووقائية في مدارسنا. ويوفر نظامنا الصحي الوطني العلاج بالمجان لجميع المصابين.

وعلاوة على ذلك، كان بلدنا دوما شديد الحساسية للأبعاد العالمية للمشكلة. والواقع أننا قررنا الاشتراك مع أندورا ولختنشتاين وموناكو في مبادرة اليونيسيف تحت موضوع ''الاتحاد من أجل الأطفال، والاتحاد لمكافحة الإيدز''. واشتركنا في تمويل برنامج في أفريقيا لمكافحة نقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل.

ونحن على قناعة بأن الأعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أعمال ذات أهمية حيوية. وينبغي بالتأكيد دعمها وتوسيع نطاقها.

ويشجعنا كثيرا الحماس والالتزام المعرب عنهما في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ونحن على يقين من أن المجتمع العالمي سيتخذ خطوة نهائية وقاطعة نحو دحر هذا الداء البشع إلى الأبد. وفي أثناء كلمتي هذه، تيتم ١٢ طفلا وأصيب أربعة، وتوفي ثلاثة. وأرجو ألا يغرب ذلك عن بالنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بسبب تأخر الوقت وبسبب كثرة الوفود التي سنصغي إلى بياناتها أناشد جميع المتكلمين بالتفضل بالتقيد بحكم الدقائق الثلاث.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سوزانا ريفيرو، رئيسة وفد أوروغواي.

السيدة ريفيرو (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد أوروغواي البيان الذي أدلى به وزير الصحة في غيانا باسم مجموعة ريو.

أوروغواي بلد فيه وباء من نوع مركز، ولكن الانتشار يزداد. ولذلك، مما يقلقنا أن استعراض التقدم هذا بشأن الأهداف المعتمدة في سنة ٢٠٠١ قد أعاد فتح مناقشات كنا نعتقد أنها انتهت وبينت أنه بعد إعلان الالتزام بشأن فيروس الإيدز (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق) بخمس سنوات لا تزال مسائل مطروحة ولا يمكن، لأسباب مختلفة، أن تدعى بأسمائها. وذلك، بدوره، يمنعنا من إحراز التقدم.

وأروغواي ملتزمة التزاما تاما بهدف توفير سبل حصول الجميع على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، وهي تعتقد أننا لن نتمكن من تحقيق ذلك الهدف إلا باستجابة شاملة متسمة بالمسؤولية. كيف يمكننا أن نضمن الممارسة التامة لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل شخص إذا لم تتوفر للناس سبل الحصول على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم؟

ومما يؤسف أوروغواي أن أمريكا اللاتينية لا تزال غير مرئية في مجال التعاون الدولي. يقال إن بلدانا متوسطة الدخل متروكة لمصيرها. وفي حالة أوروغواي الخاصة نحن مستبعدون عن موارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بسبب معايير الأهلية التي نعتقد أنها ظالمة لأنها لا تأخذ في الحساب خصائص البلد الاقتصادية والاجتماعية والوبائية المحددة. في حالة واحدة للنقص في

الموارد أثر رئيسي في الأنشطة الصحية والوقائية وقد منعنا من تحقيق الأغراض والأهداف التي وضعت على المستويين الوطني والدولي.

ونريد أيضا أن نؤكد على الأهمية الأساسية بالنسبة إلى البلدان النامية لاستعمال المرونة التي تنص عليها منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالملكية الفكرية. لا يمكننا أن نقبل أن تكون لأي حاجز تجاري الأولوية على الاحترام التام لحقوق الإنسان.

وأوروغواي على اقتناع بأنها لن تحرز التقدم إلا عن طريق استحابة شاملة بنظام صحي متكامل يشمل الصحة الجنسية والإنجابية ويحترم الحقوق الجنسية والإنجابية مثلها مثل حقوق إنسان أخرى. وفي هذا الصدد من الجوهري العمل مع المجتمع المدني، والمجتمعات الصغيرة الأكثر تضررا والجماعات الأكثر عرضة للإصابة، وخصوصا الرجال الذين يجرون الاتصال الجنسي بالرجال، والعاملين في مجال الجنس، ومستعملي عقاقير الحقن والسجناء وغيرهم من الأشخاص المحجوزين. ونود أن نؤكد أن المجتمع المدني في أوروغواي يعمل بنشاط للتعاون مع الحكومة لتنفيذ السياسات العامة التي تأخذ هذه العوامل في الحساب.

وتفهم أوروغواي أن الالتزام العالمي الملح الذي يتطلبه انتشار الوباء يجب أن يشمل مشاركة كل شخص. ومن الحيوي النهوض بالمساواة بين الجنسين بالمشاركة الفعالة من جانب الرجال والشباب؛ وتمكين النساء والفتيات؛ والحماية من جميع أشكال العنف والاستغلال الجنسيين، وخصوصا دعم الفتيات والأولاد المصابين أو المتضررين بفيروس الإيدز والأيتام؛ والقضاء على كل أشكال الوصم والتمييز؛ وتيسير سبل الحصول على المعلومات والتثقيف.

ومن الواضح أن مهمة هامة وجدول أعمال حافلا ماثلان أمامنا. ونأمل في أن مشروع الإعلان الذي سنعتمده اليوم سيسمح لنا بالبدء في العمل فورا من أجل تحقيق أهداف ٢٠١٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد افتخار أحمد شودري رئيس وفد بنغلاديش.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): ما برحت جائحة الإيدز تفوق الإجراءات العالمية الرامية إلى وقفها. ويسود الآن بشأنها تفاوت ضخم في ما بين البلدان والمناطق. ويتطلب تحقيق إمكانية توفير العلاج للجميع اشتراك مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما فيها القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية والدينية، والشركاء الإنمائيون متعددو الأطراف.

وتكتسي إمكانية حصول الناس على الدواء بأهمية حاسمة. وتقضي القواعد العالمية الموجودة حاليا بأن يكون لكل مواطن الحق في الحصول على الأدوية والعلاج الأساسيين. ويجب أن تتاح هذه الإمكانية بتكلفة معقولة على النحو المحدد في الفقرة ٦ من إعلان الدوحة. ولا ينبغي لأي اتفاق في منظمة التجارة العالمية أن يلغي هذه الضرورة. ويتسم نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في قطاع المستحضرات الصيدلية بالأهمية الحاسمة.

وما زالت بنغلاديش، واحدة من أقل البلدان في العالم فيما يتعلق بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الجولات الست جميعها للمراقبة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية ومراقبة التصرفات للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥، كانت معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية أقل من ١ في المائة في كل المجموعات، باستثناء متعاطي المخدرات عن طريق الحقن. واكتشفت أول حالة في بنغلاديش في عام ١٩٨٩. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بلغ عدد

الحالات المبلغ عنها مجرد ٦٥٨ حالة من بين سكان يبلغ عددهم ١٤٠ مليونا. إلا أن العدد التقديري الآن يبلغ ٧ ٥٠٠.

ونعلم أنه لا يمكننا أن نشعر بالارتياح إزاء ما هو حاصل. ولهذا وضعنا وثيقة سياسية جيدة التحديد بعنوان ”السياسة الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحتهما والمسائل المتصلة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، ١٩٩٧“. وفي عام ٢٠٠١، تم سَن تشريع عن النقل المأمون للدم؛ وجرى حتى الآن إنشاء ٩٨ مركزا لنقل الدم. وتم اعتماد خطة استراتيجية وطنية للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠؛ ويجري الآن تفعيل هذه الخطة. واستضفنا اجتماع فريق الخبراء التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ لوضع خطة عمل لتنفيذ استراتيجية إقليمية. ولقد آتت هذه السياسات والبرامج ثمارها وأصبحت ناجحة كما تدل الإحصاءات السائدة حاليا.

وحتى وقت قريب، لم تكن الوقاية مسألة ذات أولوية في إدارة الصراعات. ويسلم قرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠) بضرورة توعية حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بأساليب الوقاية. وما زالت بنغلاديش ملتزمة التزاما قاطعا بالتنفيذ التام لذلك القرار. ونشعر بقدر من الفخر لأن من بين القوات المنتشرة التي يبلغ قوامها ٥٧ ٠٠٠ لم تكتشف إلا ٣ حالات من الإصابة بهذا الفيروس. ويشهد هذا على فعالية برامجنا.

غير أن الحقيقة هي أننا نعيش في منطقة يرتفع فيها معدل الانتشار. ويتمثل عدد من العوامل الرئيسية التي تجعلنا عرضة للإصابة في ارتفاع معدل الانتشار في المنطقة، وزيادة تنقل السكان عن طريق الهجرة وعدم توفر وعي كاف في ما بين السكان عامة.

ولا شك في أن هذا مجال حاسم الأهمية يكتسي فيه الدعم الهام المقدم من الشركاء الإنمائيين بطابع أساسي. ونحث بقوة المجتمع الدولي على توفير الموارد التي يمكن التنبؤ بها والطويلة الأجل لتحديد الأولويات الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويلزم أيضا توفير مساعدة هامة لتعزيز القدرة التقنية والسوقية لدى الجهات المعنية في الرد الوطني المتعدد القطاعات على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وترحب بنغلاديش بمشروع الإعلان السياسي. ويجب علينا جميعا أن نحقق له النجاح.

إن الإيدز حرب صامتة تقتل ٨ ٠٠٠ ضحية كل يوم. وهو تحد ضخم، يجب مع ذلك مواجهته والتغلب عليه. وستكون الرحلة في المستقبل طويلة وشاقة ولكنه يتعين القيام بها. وإن لم نقم بهذه الرحلة، سيكون ذلك على حساب تعريض البشرية إلى خطر شديد. ولا يمكن أن نسمح بذلك، ويجب ألا نسمح بذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إيغور جونديف، الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

السيد جونديف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): مقدونيا بلد ينخفض فيه انتشار الفيروس والمعدل التشخيصي السريري لانتشاره هو الأخفض في المنطقة – وحقا في كل أنحاء أوروبا.

رغما عن هذا، تدل المؤشرات الإقليمية على وجود احتمال لتزايد انتشار الإصابة بالفيروس.

وتتركز مجالات الأولوية والتدخل في إطار الاستراتيجية الوطنية على منع إمكانية الإصابة بالفيروس عن طريق نهج متعدد القطاعات والتكاتف مع الحكومة، والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية،

والقطاع الخاص ووسائط الإعلام. وحوالي ٥٠ في المائة من رد البلد ينبني على استراتيجيات الوقاية بين الشباب وكذلك الجماعات الأخرى ذات الممارسة العالية الخطورة، مثل تبادل إبر الحقن وبرامج الإحلال محل المخدرات.

ولقد تحددت السياسات والبرامج لحماية ولدعم صحة الجماعات التي تتعرض لمخاطر أكبر من الإصابة، مثل مستخدمي إبر المخدرات، والعاملين التجاريين في الميادين الجنسية، واللواطيين، والجماعات المتنقلة والغجر. وتجري الاستعدادات لوضع سياسة محددة للشباب، تتركز على صغار السن ووصولهم الكافي إلى المعلومات عن كيفية حماية أنفسهم من الفيروس/الإيدز عن طريق حماية أنفسهم من الفيروس/الإيدز بإدخال الوقاية من الفيروس/الإيدز والعدوى التي تنتشر جنسيا في البرامج المدرسية.

ولقد أحرزت الحكومة تقدما في زيادة اشتراك القطاعات غير الحكومية في تطوير وتنفيذ الرد الوطني على الفيروس/الإيدز والإشراف عليه، وخاصة عن طريق آليات التنسيق القائمة في البلد وآليات الرصد والتقييم. وتنوي آلية التنسيق هذه التقدم بطلب جديد لبرنامج خمس سنوات بشأن الدعوة السادسة لمقترحات أعلنها الصندوق العالمي مؤخرا.

ومن الأمور التي تستحوذ على انشغال خاص هو ثمن الأدوية. ولا يزال سوق العقاقير المضادة للفيروسات في معظم بلاد المنطقة محدودا، حيث أن الوباء لا يزال محدود الانتشار ولا يزال عدد الذين هم في حاجة عاجلة إلى العلاج في هذه المرحلة صغيرا. والطلب المحدود لا يخلق حوافز قوية لشركات الأدوية بغية ضمان تسجيل العقاقير المضادة للفيروسات وغيرها من السلع المتصلة بالفيروس والتفاوض حول خفض أثمانها. من أجل هذا، نحن في حاجة إلى اتجاه مختلف لاستكشاف آليات ثنائية و/أو إقليمية.

وطوال اليومين الماضيين ناقشنا جميعا بعمق، نحن الآتين من أجزاء مختلفة من العالم، مشاكل مختلفة ولكنها متماثلة خبرناها في الكفاح ضد الفيروس/الإيدز. ولقد يستنتج المرء أننا قد أحرزنا تقدما منذ عام ٢٠٠١ إلا أنه ما يزال أمامنا الكثير. وفداحة الوباء توضح هذا توضيحا كبيرا. والتحدي أكثر تعقيدا من هذا ذلك لأن هذه الآفة العالمية تؤثر علينا بطرائق مختلفة، سواء ف مجال العلاج، ووصمة العار، وتواجد العقاقير، والجهود المبذولة للعثور على علاج ممكن، وحتى البقاء على قيد الحياة في بعض أجزاء العالم.

وتتأثر كل مجتمعاتنا بطريقة أو بأخرى. هذه هي معركتنا المشتركة، وهي ليست معركة شخص أو أية مجموعة سكانية خاصة أو أمة متضررة. ليست هناك حدود ولا جدران للحماية، إن التمويل المستدام والمتوقع، وتقوية آليات الرصد والتقييم، واستخدام الموارد بكفاءة وفعالية هي نقاط أساسية في تعزيز البرامج الوطنية التي وضعت لتوصيلها إلى الناس.

وبإمكان الحلول العالمية والإقليمية التي أثيرت في هذا الاجتماع أن تحدث فارقا في المشكلة لو وضعت موضع التنفيذ. إن الوقاية هي الوسيلة الوحيدة لتغيير مسار الوباء. وهذا يعني التعليم، والمعلومات، والتدريب على كل مستويات المجتمع بالإضافة إلى زيادة التوعية. لذا ينبغي علينا أن نلتزم نحن من جديد اليوم بالعمل معا بشأن ضمان أدوات جديدة وآليات جديدة، وتعميق التعرف على المشاكل والعقبات والمعوقات، والاستمرار في مكافحة الخرافات والإجحاف الكاذب، وفي العمل على تنفيذ الوثيقة المتفق عليها، وذلك بالطاقة والروح اللتين ظهرتا بوضوح هنا. ولقد يقول البعض إن لا جديد في هذا، غير أنه لا بديل عن الالتزام في مثابرة من أجل تحقيق الأهداف التي اتفقنا عليها اليوم. وعلينا ألا نفشل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا دي فاطمة ليما دا فييغا، رئيسة وفد الرأس الأخضر.

السيدة ليما دا فييغا (الرأس الأخضر) (تكلمت بالفرنسية): برزت في اليومين الأخيرين من المناقشات نقطتان هامتان لتوافق الآراء. الأولى أنه يجب اتخاذ إجراءات أكثر تضافرا وسرعة وفعالية، أي باختصار أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي. والثانية أنه يجب أن تكون استراتيجيات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مملوكة لكل دولة ولكل حكومة، لأنه لا يمكن أن يكون هناك حل واحد يناسب الجميع لهذا الواقع الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي المختلف. ولذلك، فإن الملكية والشراكة الفعالة ضروريتان الآن أكثر من أي وقت مضى، إذا أردنا أن نعزز خدمات الوقاية والرعاية والدعم، مع تهيئة الأحوال الملائمة لكفالة إمكانية الحصول الواسعة النطاق على العلاج بحلول عام ٢٠١٠.

وعلى الرغم من أن معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الرأس الأخضر منخفضة نسبيا، مقارنة ببلدان أفريقية أخرى، فإن خطر انتشار الفيروس خطر حقيقي، بسبب استمرار التصرف الجنسي عالي المخاطر والزيادة في عملية التنقل عبر الحدود. ويمكن، إذا لم يتسن كبح خطر الانتشار هذا، أن تترتب عليه آثار اجتماعية — اقتصادية وأمنية رئيسية. ولذلك السبب، يحظى الكفاح ضد هذا الداء بالاهتمام الرئيسي في خطتنا السياسية الوطنية.

وفي إطار خطتنا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، تواصل الحكومة إيلاء أولوية عالية لأنشطة الوقاية. وقد أنشئ برنامج العمل المتعدد القطاعات هذا الذي يجمع بين خدمات الوقاية والعلاج والدعم السيكولوجي والاجتماعي عن طريق التعاون الوثيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني على الصعيد الوطني، وكذلك بفضل الشركاء الدوليين.

ويسرني أن أؤكد على أن النتائج الإيجابية لهذه الشراكة مرئية بالفعل. والواقع أنها سمحت بإمكانية الحصول على العلاج من هذا الفيروس وعلى أدوية معالجة الأطفال من الفيروس بغية تعزيز الإجراءات والجهود المتعلقة بالتوعية والتدريب داخل البلد ولأوساط المغتربين من الرأس الأخضر، ولزيادة الوعي بشأن الاستعمال المسؤول الواسع النطاق للرفالات واستعمال الرفالات بين الإناث وغير ذلك من طرق وقاية الفتيات الشابات والنساء. ومن شأن الإجراءات الأخيرة، بما فيها اعتماد دليل للتدريب وإجراء دراسة بين مواطني الرأس الأخضر في البرتغال، أن تساعدنا على بناء القدرات المؤسسية، ومن ثم على توفير الوقاية على نحو أفضل.

وفي ما يتعلق بضمانات حقوق الإنسان للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومن أجل تجنب الممارسات التي يمكن أن تزيد من سوء الحالة، تم اعتماد إطار قانوني في الرأس الأخضر. ولهذا يورد القانون الجنائي الجديد أحكاما محددة تتعلق بإدارة هذه الجائحة. ويكمل هذه الأحكام بطبيعة الحال القانون الصحي الأساسي ودستور الجمهورية.

وتولى البنك الدولي تمويل الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ وستنتهي هذه الخطة في وقت قريب. غير أننا ما زلنا بعيدين عن السيطرة على خطر الانتشار. وتعكف الحكومة الآن على إعداد خطة جديدة تركز على المجموعات الضعيفة. وتستهدف هذه الخطة أيضا تحسين تزويد الخدمات الصحية بما يلزم من معدات للفحص المنهجي المبكر. وتأمل الحكومة، من أجل سد الفجوة المالية ولضمان تنفيذ الخطة، أن يكون بوسعها أن تعتمد على الدعم المقدم حاليا من

شركائها، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وأيضا على اشتراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

ويجري في بلدنا التخطيط للتعاون في ما بين بلدان الجنوب على أنه أداة أساسية لبناء شراكات فعالة في الكفاح ضد هذه الجائحة. وبناء على ذلك، سيستضيف بلدي في كانون الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ مؤتمرا هاما يجمع بين الخبراء من عدد من البلدان في الجنوب الذين يلتمسون سبلا ووسائل أفضل لبناء القدرات من أجل مواجهة هذه الجائحة.

ولقد حددت المشاورات الإقليمية مجموعة من العوائق، بما في ذلك الافتقار إلى التمويل، التي تعترض تحسين فعالية الأنشطة المشتركة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). لهذا السبب – وفيما نرحب بمختلف المبادرات الدولية الرامية إلى عكس اتجاه هذا الوباء، ولا سيما في أفريقيا – انضم إلى الذين دعوا إلى إجراءات أكثر بساطة لتعبئة الموارد وإدارتها. ويجب أن تقترن هذه الحتمية مع طرائق خلاقة للتمويل إذا أردنا تعزيز التقدم المحرز والمضي قدما بثبات نحو تحقيق الأهداف التي وضعناها قبل خمس سنوات.

والعلاج شرط مسبق لتحسين ظروف المعيشة للمصابين بالفيروس/الإيدز. لذلك، وبغية التقليل من أخطار انتقال هذا الوباء، ينبغي للإجراءات الدولية أن تضمن أيضا توفر المخدرات بأسعار معقولة. وأشعر إذا بالسعادة إزاء أن مشروع الإعلان السياسي الذي سيجري اعتماده في نهاية أعمالنا يولي اهتماما خاصا لتلك الجوانب. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أرحب بانطلاقة المرفق الدولي لشراء الأدوية هنا في نيويورك اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أندرياس مافرويانيس، رئيس وفد قبرص.

السيد مافرويانيس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أذكر أن قبرص ممثلة تماما بالبيان الذي سبق لممثل النمسا أن أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

بعد خمس سنوات من انعقاد الدورة الخاصة عام ٢٠٠١، يقف الجهد الجماعي للمجتمع الدولي لمنع انتشار وباء الفيروس/الإيدز عند منعطف هام. فعلى الرغم من أن الكثير قد تحقق، لا يزال الوباء يلقى الهزيمة بردنا العالمي. لقد تميز عام ٢٠٠٥ بالمزيد من الإصابات ووفيات الإيدز عن كل ما سبق.

والآن جاء وقت العمل الحاسم. فمن الحيوي، في كفاحنا ضد الإيدز، أن تتوفر القيادة السياسة القوية. وتدعو الحاجة إلى منحى أكثر شمولية وكلية يستطيع أن يتغلب على العوائق وأن يبني استراتيجيات طويلة الأمد ومستدامة. وفي ذلك الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام بعنوان ''إعلان التزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: بعد خمس سنوات''. إن الإحصائيات التي يتضمنها غنية عن البيان، وتثير القلق العظيم، وخاصة في ما يتعلق بالنساء وحديثي السن والأطفال.

وفي قبرص، بقيت الإصابة بالفيروس/الإيدز على مستوى منخفض جدا وهو ٠,١ في المائة من سكانها. ومنذ عام ١٩٨٦، حينما ظهر الإيدز للمرة الأولى في قبرص، جعلت الحكومة هذه المسألة واحدة من أهم أولوياتها. ومنذ ذلك الحين، وضعنا للعمل خططا مرتبطة بتوقيت محدد ضد الوباء، وحدثناها وعدلناها بصورة منتظمة بناء على المعرفة والخبرات الجديدة والتقدم التكنولوجي. وتوضع سياسة قبرص بتناسق مع مواقف الاتحاد الأوروبي وبتنسيق شديد مع شركائها في الاتحاد الأوروبي وغيرهم من الشركاء الدوليين.

وتمثل أُطُر المعلومات بشأن الإصابة بالفيروس في قبرص اتجاها ثابتا وغير متغير. إلا أن الحكومة ما زالت ماضية في رصد الموقف بدقة وذلك بعمل الدراسات لتقييم الخطر الذي تشكله عوامل ذات صلة وثيقة بالفيروس، مثل السلوك الجنسي وإساءة استعمال المخدرات. ولقد وضعت قبرص فعلا خطة استراتيجية ضد الإيدز لسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٨ التي تتضمن أهدافا وغايات محددة، شاغلة في تنفيذها كل قطاعات المجتمع والحكومة. وفي سبيل تأمين حقوق مرضى الإيدز والعمل على إزالة وصمة العار والحيف، أزلنا أية عوائق قانونية أو تنظيمية تحول دون الوصول إلى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم.

واليوم، تضم قبرص صوتها إلى بقية أصوات المجتمع الدولي وذلك بتجديد الوعد بالعمل بكل مثابرة وتصميم عالميا وإقليميا ووطنيا على أعلى المستويات السياسية وذلك للوفاء بالالتزامات التي وضعت في إعلان الالتزام لعام ٢٠٠١ وهدف الألفية للتنمية بغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيقاف انتشار الإيدز وتغيير مساره في نهاية المطاف.

إن الإعلان السياسي الذي سيعتمد هذه الليلة يبعث برسالة سياسية قوية إلى جميع أرجاء العالم مفادها أن المجتمع الدولي عازم على القيام بكل ما يستطيع لإيجاد عالم خال من الفيروس/الإيدز، وهو متحد في سبيل تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير يوهان فيربيكي، رئيس وفد بلجيكا.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

وتود بلجيكا أن تشدد على نقطتين.

الأولى، نؤيد بلا تحفظ الحملة المشتركة بقيادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز. علينا أن نجعل مع نقل المرض من الأم إلى الطفل شاملا. ويجب أن نضمن حصول الأطفال على العلاج والفحوصات بصورة كاملة. ولا بد أن نكثف من حملة الوقاية، ولا سيما الحملة الموجهة إلى اليافعين. ويجب أن نولي العناية للأطفال ضحايا الفيروس/الإيدز أو للأطفال المتضررين نتيجة العواقب الاجتماعية لهذا المرض.

الثانية، سوف تواصل بلجيكا التشديد على ضرورة زيادة تحسين الوقاية. فبدون سياسة للوقاية والفحوصات تحترم حقوق الإنسان وغير تمييزية، لن تكون هناك وقاية فعالة ولا سياسة لرعاية المرضى. وقد تم التشديد على ذلك في البيان الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أي في اليوم لعالمي للإيدز.

وبغية أن تؤتي الوقاية من الفيروس ثمارها، عليها أن تستخدم طرائق تثبت فعاليتها بدلا من الاعتماد على تنفيذ بضعة إجراءات بصورة منعزلة وكل إجراء على حدة. والوقاية تتطلب أولا وقبل كل شيء حصول النساء، والرجال، والشباب، والذكور والإناث من العاملين في مجال الجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، ومتعاطي المخدرات، ولا سيما المصابون بالفيروس/الإيدز - على معلومات وخدمات تتعلق بالصحة الإنجابية كي تتسنى لهم مجموعة واسعة من الخيارات في ذلك الصدد. والوقاية تقتضي أيضا توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات الشاملة التي تعزز الصحة الجنسية والإنجابية. بالإضافة إلى ذلك، أنها تقتضي مواصلة البحوث الطبية وتحسينها بغية التوصل إلى لقاحات تمكننا يوما ما من العيش في عالم خال من الفيروس/الإيدز.

وعلينا أيضا أن نكفل الوصول إلى المنتجات الضرورية للصحة الجنسية والإنجابية ولمتعاطي المخدرات وعلاجهم. وبالنسبة إلى الصحة الجنسية والإنجابية، هذا يعني

الوصول الكامل إلى الرفالات الذكرية والأنثوية؛ وبالنسبة إلى متعاطي المخدرات، هذا يعني الحصول على العلاجات البديلة والإبر النظيفة.

ومن الطبيعي أن الوقاية تعتمد على التثقيف وتعليم السلوك الآمن وثقافة الجنس. وعلينا أن نحسن الأمن لجميع الأطفال ونعزز الوقاية إزاء الاعتداءات البدنية والاغتصاب والحمل غير المطلوب والأمراض المنقولة جنسيا، بما في ذلك الفيروس بطبيعة الحال. ويجب أن نروج للفحوصات الطوعية وتقديم المشورة المتعلقة بجميع الخدمات الصحية حتى عندما لا تكون مرتبطة ارتباطا مباشرا بالصحة الجنسية والإنجابية – بما في ذلك مجالات التخطيط الأسري، والأمومة ومكافحة السل.

وإذا اقتضى الأمر، يجب اتخاذ إجراءات لمكافحة وإنهاء العنف القائم على الجنس، ولتوفير الحماية ودعم ضحايا العنف. وهذا يشمل اتخاذ تدابير لمنع أعمال العنف الجنسي عموما – ولا سيما تلك الأعمال المرتكبة أثناء الحروب – عن طريق التعليم وحملات التدريب للقوات المسلحة، واتخاذ تدابير لإنهاء الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي أعمال العنف هذه. وأخيرا، يجب أن نكفل تعزيز الممارسات الجيدة في جميع أماكن العمل، بما في ذلك الكفاح العالمي لمنع الالتهابات وكفالة سلامة الدم عن طريق تجنب نقل الدم في البيئات الطبية على وجه الخصوص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سومدوث سوبورون، رئيس وفد موريشيوس.

السيد سوبورون (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشارك من سبقني من المتكلمين بتهنئة السيد إلياسون على الطريقة الممتازة التي يدير بها عمل اليوم. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب له بالنيابة عن رئيس وزراء موريشيوس، الأونرابل نافينشاندرا رامغولام، عن أطيب تمنياته لنجاح هذا الاجتماع الهام بكامل هيئة الجمعية العامة في تحقيق أهدافه.

كما أود أن أقول إن وفدي يؤيد كاملا البيان الذي أدلى به السيد دينس ساسوانغويو، رئيس جمهورية الكونغو ورئيس الاتحاد الأفريقي.

كلنا متفقون على أن جهودا مكثفة قد بذلت في كل أرجاء العالم لإيقاف وباء الفيروس/الإيدز. غير أن السؤال الذي نثيره جميعا هو عما إذا كنا قريبين من تحقيق الهدف الذي وضعناه لأنفسنا في إعلان الالتزام لعام ٢٠٠١. والمؤسف، لا يبدو أن الإجابة مطمئنة. ولم نواجه في غضون ربع القرن الماضي أي شيء يتهدد عالمنا على هذا النحو الخطير مثل وباء الفيروس/الإيدز. والأثر السلبي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الموارد البشرية ضمن الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٤٥ سنة، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ببساطة أمر شديد التأثير ومحزن. وما يقدر بـ ٦٨ مليون شخص مصابين بالفيروس في جميع أنحاء العالم و ٢٨ مليون حالة وفاة هما في حقيقة الأمر رقمان مذهلان يثيران الذعر في العالم في هذا العصر الذي يشهد تقدما تكنولوجيا في مجال التطبيب والأدوية.

إن هذا المعدل المفزع الذي نرى فيه وباء الإيدز يعصف بأرواح أبرياء في مجتمعاتنا له آثار بعيدة المدى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو يعوق جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

وموريشيوس، رغم أنها بلد لا تنتشر فيه الإيدز بشكل كبير وليس مؤهلا للحصول على تمويل عالمي، لا يدخر أي جهد، حسبما تتيحه إمكاناته، لتنفيذ إعلان الالتزامات بشأن الإيدز. وبموجب الإعلان، يرأس رئيس

الوزراء شخصيا اللجنة الوطنية بشأن الإيدز لضمان أن يحظى هذا الوباء بأكبر قدر من الاهتمام في إطار مقاربة متكاملة. وعلاوة على ذلك، إننا نؤيد كل التأييد إعلان تعهدات بلدان مجموعة الثماني لتموز/يوليه ٢٠٠٥ في غلينيغلز، والذي دعا ضمن أمور أخرى إلى تنفيذ صفقة للوقاية من الفيروس وعلاجه ورعاية المصابين به، هدف إتاحة وصول الجميع إلى العلاج بحلول عام ٢٠١٠.

وفي إطار مكافحة الفيروس/الإيدز، اتخذت موريشيوس مجموعة من التدابير بما فيها: تعزيز سلامة نقل الدم من خلال تأهيل بنك دم مركزي يدعمه مختبر للأمراض الفيروسية، إنشاء مركز وطني للرعاية اليومية لحالات فقدان المناعة وتوفير خدمات المشورة الطوعية والاختبار بشكل تدريجي؛ تزويد جميع المصابين المعوزين مجانا بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية؛ تبني استراتيجيات للتقليل من الأضرار إلى الحد الأدنى مثل إدراج عقار الميثادون كعلاج بديل؛ وضع مشروع قانون بشأن تدابير الوقاية من الإيدز وذلك بغرض توخي إطار قانوني متكامل، ووضع إطار للمراقبة والتقويم وفقا لمبدأ العناصر ''الثلاثة''.

إن الوقاية والعلاج عنصران أساسان يدعمان الاستراتيجيات الناجحة بشأن الوقاية من الفيروس/الإيدز والتخفيف من وقعه. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لحماية الناس الأصحاء وغير المصابين الآن، من ناحية، ومواصلة توفير أكبر قدر من العلاج للمصابين من ناحية أخرى. وبمعنى آخر، هدفنا الأسمى، قدر المستطاع، هو أن نصل إلى الجميع في أي مكان وبطريقة مستمرة بحيث يمكننا إنقاذ أرواح البشر العزيزة والغالية.

إن مرضى الفيروس/الإيدز يتضررون كثيرا بفعل الوصمة والتمييز، وبالتالي علينا إزالة الحواجز القانونية والاجتماعية والثقافية التي تشكل عقبات تحول دون وصول المعرضين لخطر الإصابة بالفيروس أو المصابين بالإيدز إلى العلاج، ويتطلب الأمر أيضا شراكة عالمية لحماية النساء والأطفال المصابين بالفيروس/الإيدز من أي نوع من التمييز، ومعالجة القضايا الجنسانية للتخفيض من حدة تعرض النساء لهذا الوباء. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من حماية وتشجيع الحقوق الإنسانية المرتبطة بالإيدز للناس المصابين بالفيروس/الإيدز. ومن البديهي أن هذه الفئة تحتاج إلى التزامات قوية من جميع مكونات المجتمع، والموارد المالية الكافية، وتوفير آليات الوقاية لنشر تغيير سلوكي وضمان استمراره.

لقد حان الأوان لكي نعمل جميعا ونبذل، كل على حدة، ما نستطيع من جهد متواضع. نتمنى أنه في المرة القادمة عندما نلتقي لمراجعة منجزاتنا في تحقيق الأهداف المتعلقة بالفيروس/الإيدز، سنظهر قدرا أكبر من التفاؤل، ونرجو أن نكون عندئذ قد جعلنا العالم مكانا أفضل وأسلم وأكثر أمنا للعيش فيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير مصطفى النقيب، رئيس وفد لبنان.

السيد النقيب (لبنان): السيد الرئيس، بداية، الشكر واجب لكم على ترؤسكم أعمال جلستنا هذه، ولسعادة الأمين العام وأعضاء الأمانة على الجهود التي بذلوها لضمان حسن سير أعمال هذا الاجتماع.

لقد دلت الإحصائيات الأخيرة على أن الإصابات بعدوى فيروس الإيدز لا تزال في تزايد مطرد مما يشكل عبئا على مقومات النمو والتقدم في العديد من الدول، ويهدد دولا أخرى بمزيد من الكوارث الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.

إن تطور هذا المرض في دول شرق المتوسط – ومنها لبنان – يظهر مؤشرات شبيهة بتلك التي حدثت في الدول

التي ترزح الآن تحت عبء الانتشار الكثيف للمرض. فبالرغم من أن الإصابات المبلغ عنها والتقديرات الموضوعة لها تدل على أن انتشار المرض في هذه البلدان لا يزال في مرحلة متدنية، إلا أن معدل الزيادة في أعداد الإصابات في السنوات الأخيرة كان مرتفعا، برغم من جميع الجهود المبذولة محليا وإقليميا في كل المجالات، الأمر الذي يدعو إلى التيقظ وأخذ أقصى درجات الحيطة والبحث عن طرق أخرى جديدة وناجعة لدرء هذا الخطر.

لقد كان لبنان سباقا في الاستجابة لإعلان الالتزامات الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الإيدز عام ٢٠٠١. وقد حقق في هذا المجال العديد من الأهداف المرسومة وفي إطارها الزمني المحدد. من أهم هذه الإنجازات:

رسم خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الإيدز وإلحاقها بخطة تطبيقية يتم تنفيذها خلال خمس سنوات.

الوصول الشامل إلى العناية، العلاج والدعم، والذي انعكس بشكل رئيسي على توفير الدواء المجاني للمرضى المحتاجين للعلاج الثلاثي.

رفع مستوى التعاون والتنسيق ما بين الدولة والقطاع الأهلي والخاص في مجال نشر المعرفة ورفع مستوى الوعي المتعلق بالوقاية من هذا المرض، مما أدى إلى انتشار أوسع لتغطية فئات أكثر في المجتمع، وتحديدا الفئات الأكثر عرضة للخطر، والشباب والنساء.

يمر لبنان حاليا بأزمة اقتصادية حادة تؤثر في ما تؤثر على قدرته لتحقيق الأهداف الموضوعة في خططه المستقبلية، بما تشمل خطته الاستراتيجية لمكافحة الإيدز، كما وتشكل خطرا حقيقيا على الإنجازات المحققة حتى الآن. وبالرغم من جهود الحكومة لتأمين موارد محلية، إلا أنها تبقى بحاجة ماسة إلى مساعدات خارجية في هذه المرحلة وهذا ما يسعى إليه لبنان. ولكن للأسف لا يزال لبنان غير مؤهل للتقدم بطلب مساعدة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا كونه مصنفا من الدول التي يحظى فيها الفرد بدخل متوسط – عال. لكن الأمر يبدو غير ذلك، كون لبنان يرزح تحت عبء من الدين العام يناهز خمسا وثلاثين مليار دولار، الأمر الذي يجعل مدخول الفرد فيه في أسفل قائمة التصنيف إذا عمل بالتصنيف المعدل لدخل الفرد، وسوف يكون الوضع مختلفا كليا إذا ما استطاع لبنان أن يحظى بدعم الصندوق مما سيؤمن استمرارية مرحلية لمشاريع الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز ريثما تستقر الأمور المالية في البلد.

ويؤدي فريق الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز دورا فعالا وإيجابيا في تنسيق أعمال أعضائه وصهرها في مخطط سنوي موحد في إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية. وقد عمل الفريق الإقليمي المشترك المعني بفيروس الإيدز ولا يزال على تقديم كل المساعدة التقنية الممكنة لبلدان إقليم شرق المتوسط وبرامجه الوطنية وذلك في مجال بناء القدرات المحلية وتطوير أساليب العمل في مجال التوعية والوقاية. كذلك كان له دور أساسي في التشبيك ما بين المنظمات غير الحكومية الوطنية وبين مثيلاتها في بلدان أخرى في الإقليم. وقد شكل هذا النجاح سببا رئيسيا في طلب الدول الأعضاء في الإقليم – وخصوصا لبنان – من برنامج الأمم المتحدة هذا توسيع دائرة وجوده في هذه الدول، وتوفير الموارد المادية والبشرية لدعم هذا التواجد مما سيشكل نقلة نوعية في التعاون ما بين دول الإقليم ومنظمات الأمم المتحدة. وجاءت توصيات الاجتماعات البلدانية الأخيرة لمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لتؤكد على ضرورة توسيع هذا

التواجد بالبدء بوضع منسقين لهذا البرنامج في كل دول الإقليم.

وإننا إذ نؤكد حرص حكومتنا على الالتزام بتعهداتها السابقة بتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة الصادر عن نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين، نتعهد بالتزامنا الإعلان الذي سيصدر عن هذه الدورة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد مارتشيلو سباتفورا، رئيس وفد إيطاليا.

السيد سباتفورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إن الطريق أمامنا طويل، هذه هي الرسالة التي توصلنا إليها بشكل واضح بعد هذين اليومين من التفكير وتبادل الخبرات.

إن نقطة الانطلاق في مكافحة الفيروس/الإيدز هي الاعتراف الكامل بالحقوق الإنسانية الأساسية للناس المصابين والمتضررين، لا سيما النساء والشباب والأطفال، وفي نفس الآن، علينا أن نعترف بأنه لكي تصبح أية استراتيجية ناجعة، لا بد لها من التزام مالي قوي لضمان التمويل الكامل للرد، وذلك من خلال زيادة حجم الموارد والاستخدام الأفضل للمال الذي يتم إنفاقه على المكافحة.

وإذا كان لنا أن نتعلم درسا من تاريخ مكافحة الإيدز الذي يمتد ٢٥ سنة، فهو أن الخط الأمامي للمعركة يتمثل في تعزيز البنى الوطنية ونظم الرعاية الصحية في البلدان الأكثر تضررا. وإيطاليا تدعم هذه الاستراتيجية دعما تاما لأنها جزء من تشجيع السيطرة الوطنية للبلدان النامية. فمن دون السيطرة المحلية، لن يكون هنالك أي تقدم مستمر، وفي نهاية المطاف، سنشهد تراجعا.

لهذا السبب كان عمل إيطاليا ضد الفيروس/الإيدز يتميز منذ البداية بالاستثمار في الموارد البشرية والمالية لتعزيز نظم الرعاية الطبية في البلدان النامية بغرض تقوية قدراتها على مواجهة انتشار الإيدز والسل والملاريا، وإتاحة الخدمات الصحية اللازمة للسكان.

وفي ذلك الصدد، تعترف إيطاليا بأهمية العمل بالتنسيق مع جميع الشركاء سواء داخل أو خارج البلدان من أجل إقامة علاقات شراكة واسعة النطاق من شأنها ضمان المشاركة الكاملة للمجتمع المدني والمجموعات المتضررة والقطاع الخاص في القيام برد ناجع على الوباء.

لقد بات من الواضح بشكل متزايد بشأن هذا الكفاح المتواصل أنه علينا أن نضع مقاربة متكاملة إن أردنا أن نحقق هدف الوصول العالمي إلى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠، وذلك من خلال خطط العمل الوطنية ذات التمويل الكافي، ونهج شامل، وتشديد التماسك والتكامل بين مختلف المبادرات. وبالإضافة إلى هذه الاستراتيجيات، تولي إيطاليا أهمية خاصة لتمويل الأبحاث وتطوير وسائل جديدة للوقاية مثل اللقاحات بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار المبادرة المعروفة بـ ”التزامات السوق المتقدمة“.

اسمحوا لي بالتذكر أنه أثناء السنوات الخمس الماضية، زادت إيطاليا بشكل مطرد من إسهامها في مكافحة المرض، وذلك باستثمار ما مجموعه ٤٠٠ مليون يورو من خلال قنوات منظومة الأمم المتحدة والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ومشاريع المنظمات غير الحكومية. ولقد كانت إيطاليا من المؤسسين للصندوق العالمي وستبقى أحد أهم المانحين له.

وتمشيا مع هذا النوع من الأنشطة، تعتزم إيطاليا أن تعزز التزاماتها حاضرا ومستقبلا من خلال إلغاء ديون بلدان المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي يوجد من بينها كما نعرف جميعا العديد من البلدان ذات الانتشار الواسع للإيدز.

وفي مثل هذه المنتديات، من المألوف القول إنه بينما تحقق الكثير، ما زال أمامنا المزيد من العمل. فلنؤكد على أهمية أن نبتعد عن مواجهة مآسي العالم من خلال الصور المبتذلة والنمطية. يمكننا أن نبدأ ببذل قصارى جهدنا لضمان أن إعلاننا لن يصبح كاذبا كما طالبت بذلك السيدة ننساني مفاسا، نائبة رئيس حملة العمل من أجل العلاج في خطابها المؤثر كثيرا البارحة. وإذا أردنا أن نستفيد من جميع فرص النجاح، علينا أن نضمن أن الإعلان سيتبعه عمل قوي وملموس وناجع في الميدان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير مينيا موتوك، رئيس وفد رومانيا.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود مجرد الإدلاء ببضع ملاحظات وطنية محددة، حيث أن وزير النمسا الاتحادي، الذي تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي، قد تكلم أيضا نيابة عن رومانيا.

أولا، إنه لمن واجبي أن أعمد بحزن إلى تأبين رجل كان بإمكانه أن يسهم إسهاما هائلا في مناقشتنا على نحو مشترك لما جمعنا هنا هذا الأسبوع: إنه الدكتور لي يونغ - ووك، مدير عام منظمة الصحة العالمية الراحل.

لقد أثرت فينا جميعا البيانات الحكيمة والوطيدة التي أدلى بها رئيس الجمعية العامة، والأمين العام، والدكتور بيتر بيوت، والشخصيات العديدة الأخرى التي تحضر الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولعله على غرار العديد من الآخرين، لم يؤثر بي شيء مثل الآراء الشخصية التي شاطرتنا إياها الشابة التي مثلت المجتمع المدني، السيدة كنساني مافازا في هذه القاعة خلال الجلسة الافتتاحية (انظر A/60/PV.84).

لم نفعل ما يكفي ولا يسعنا أن نهدأ طالما هناك أمور يتعين علينا أن نفعلها حاضرا ومستقبلا. صحيح أننا أنجزنا الكثير من حيث التعاون عن طريق الشراكات الدولية، رغم أن الفيروس/الإيدز سبب أكبر نكسة للتنمية البشرية فعكس مسارها.

ولقد صدرت مؤخرا تقارير تفيد بوجود تراجع عالمي في هذا الوباء. غير أن هذه التقارير تستند إلى التطورات الحاصلة في مجرد ١٠ بلدان تقريبا، في حين أن النسبة الإجمالية للناس المتضررين على صعيد العالم لا تزال أعلى من ١ في المائة من مجموع السكان. وثمة بلدان جديدة وأناس جدد يتعرضون للضرر، والإيدز أخذ يصبح تهديدا خطيرا خاصة للنساء والفتيات. والواضح أننا لم نحقق مبتغانا بعد.

أما بالنسبة إلى رومانيا، فنحن نسعى جاهدين لمواجهة تحدي الفيروس/الإيدز. بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، بلغ إجمالي عدد مرضى الفيروس/الإيدز المسجلين في رومانيا ٧ ٦٢٣ مريضا، منهم ٤٦٥ طفلا. وإننا نعمل ضمن إطار استراتيجية وطنية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ بدعم قيّم من صندوق الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ونحن نعمل على افتراض أن الفيروس/الإيدز مسألة صحية بقدر ما هو مسألة أمنية وطنية.

وجدير بالذكر أنه في كل أوروبا الوسطى والشرقية، رومانيا تضم الآن أكبر عدد من المصابين بالفيروس/الإيدز الذين يتلقون العلاج. وهناك ما يزيد على ٠٠٠ ٦٠ حامل خضعن للفحص في عام ٢٠٠٥. وعدد المصابين بالفيروس/الإيدز الذين يتلقون العلاج والعناية قد ازداد عموما. وثمة عدد أكبر في الأفراد - ٤٠٠ ٦ - يحصلون الآن على العلاج بالعقاقير القوية جدا المضادة للفيروسات الرجعية. وهذا العلاج إلى جانب معالجة الالتهابات

الانتهازية، يجري توفيره مجانا. وسُجل عدد أكبر من المصابين بالمرض الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٥ عاما والذين ما زالوا على قيد الحياة. وهؤلاء الأطفال المولودون بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠ هم الفئة الرئيسية التي جرى تشخيص مرض الفيروس/الإيدز فيها.

هذه الأرقام وما توحي به قد تكون إلهاما للآخرين. ولعلنا نشعر بالاعتزاز إزاء بعض الانجازات المشهودة في مكافحة هذا المرض، لكن هناك عمل لا يزال يتعين القيام به في مجال تحسين الوقاية وزيادة الوعي، ويظل احتمال وجود حالات جديدة قائما.

خلال هذا التجمع الذي التأم على مدى أسبوع، أكد من جديد ممثلون ذوو بأس دعمهم القوي لإعلان التزام الأمم المتحدة المعني بالفيروس/الإيدز لعام ٢٠٠١ – وهو دعم نأمل أن يظهر في نهاية هذا اليوم على صورة البيان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى – والواضح أن هناك الكثير الذي يمكننا أن نفعله معا بغية دحر المرض.

لقد أقمنا شراكات قيّمة وزاد وعينا تجاه حقوق المصابين بالفيروس/الإيدز، وتعلمنا أن نعيش مع واقع هذا المرض. بيد أن هدفنا الحالي وهدفنا في نهاية المطاف ينبغي ألا يكون القبول بحقيقة أن الفيروس/الإيدز القاتل سيرافق تطور البشرية، وإنما العمل بعناد وبترفع عن الذات وبمزيد من الإبداع للوقاية منه والقضاء عليه. ولا يسعنا أن نعفي أنفسنا من العمل على شفاء أمراضنا الداخلية بينما نسعى في الوقت نفسه إلى استكشاف الكون والسيطرة عليه. وعلينا أن نعتقد أننا سنقهر الفيروس/الإيدز في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ميلاد عطيه، ممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): لا يزال الحد من انتشار الإيدز هدفا عالميا وإقليميا ومحليا لما يشكله هذا المرض من خطر على المجتمع الإنساني وتطوره الاجتماعي والاقتصادي. إذ لم يقتل الوباء الناس فحسب، بل فرض عبئا ثقيلا على شعوب العالم ومن المرجح أن أثره في المستقبل سيكون أكبر مع استمرار تزايد قائمة البلدان المنكوبة به بشدة. ومن الصعب التنبؤ على وجه اليقين بمسار هذا الوباء في العالم ما لم يتم اتخاذ خطوات فعالة في مجال توعية الناس بأخطار الفيروس وحثهم على تغيير سلوكياتهم، وإيجاد طرائق فعالة للحيلولة دون زيادة انتشار الفيروس، واكتشاف أدوية وعلاجات جديدة أو لقاح فعال وتسهيل الوصول إليها، وتعبئة الموارد المالية والبشرية اللازمة لإنجاز هذه المهام. وعلى الرغم من أن عدد الإصابات بمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب لا يزال محدودا في الجمهورية العربية السورية، فإن مواجهة مرض الإيدز هي من أولويات الخطة الإنمائية الألفية.

وتتضمن أهداف الخطة الوطنية للتصدي لمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب، النقاط التالية:

١ – الإبقاء على أعلى مستوى للاستجابة الوطنية لمجابهة هذا الوباء.

٢ – تعزيز الاستراتيجية الوقائية الشاملة، بما فيها توفير خدمات الإرشاد والتحليل الطوعي والوقاية من العدوى بين الأم الحامل والجنين.

٣ – الاستمرار في تأمين الرعاية والعلاج المجاني للمرضى.

٤ – تعزيز نظام الرصد والتقييم.

٥ – تعزيز مشاركة قطاعات المجتمع المدني لتضافر الجهود الوطنية.

وتعتمد الاستراتيجية الوقائية في الجمهورية العربية السورية على المحاور التالية:

أ – رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع حول مخاطر هذا المرض وبالأخص فئات الشباب من الجنسين.

ب – توفير خدمات الإرشاد والتحليل الطوعي لمرض الإيدز على مستوى القطر.

ج – دمج خدمات الإرشاد والوقاية من الإيدز وباقي الأمراض المتنقلة عن طريق الجنس ضمن خدمات الرعاية الصحية الأولية.

د – الوقاية من انتقال العدوى من الأم الحامل إلى الجنين.

هـ – ضمان سلامة خدمات نقل الدم ومشتقاته.

وكذلك يتم في سورية توفير الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي بما في ذلك الأدوية المضادة لفيروس الإيدز لجميع المرضى المحتاجين إليها وبشكل مجاني. وتضمن القوانين والتشريعات المعمول بها للمصابين حقوقهم المدنية والإنسانية وخاصة حق العمل والحياة والتعلم والرعاية والحياة الكريمة.

وتعتبر النساء والأطفال من الفئات الهامة من ناحية حمايتها من مخاطر مرض الإيدز وآثاره من الناحيتين الصحية والاجتماعية، وتتضمن الخطط الوطنية برامج ومشاريع لدعم هذا التوجه. وتعتبر الفئات المعرضة للمخاطر المختلفة كاللاجئين والمهاجرين إلى سورية نتيجة الظروف الخاصة التي تعيشها بلدانهم، وخاصة نتيجة الاحتلال الأجنبي للبلاد هي من الفئات التي ترى الدولة ضرورة دعم البرامج والمشاريع التي تستهدف أصحابها وتحميهم وضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته تجاههم.

ويبقى أن نقول إن الخطة الوطنية لمكافحة مرض الإيدز تتلاءم مع الخصائص والمميزات التي يتمتع بها أفراد المجتمع السوري خاصة حس المسؤولية واحترام التعاليم الدينية، وهذه المواءمة تثمر نتائج إيجابية على مستوى مكافحة المرض والحد من انتشاره. وتتبنى الجمهورية العربية السورية السياسات الدولية فيم جال مجابهة هذا المرض. وهناك تنسيق كامل بين برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز ووزارة الصحة السورية المعنية بهذا الأمر.

إن الجمهورية العربية السورية، تسعى جاهدة لتوفير التمويل اللازم لإنجاح ودعم الخطة الوطنية لمكافحة الإيدز والأمراض جنسيا. كما تسعى سورية للاستفادة من دعم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وتؤكد سورية في هذا الصدد على ضرورة أن تقوم الدول المانحة والغنية بدعم هذا الصندوق وتأدية التزاماتها لدعم الدول الفقيرة التي تعاني من انتشار هذا المرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بمعالي السيد بان كي – مون، وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا، وأعطيه الكلمة.

السيد بان (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): لقد مرت خمس وعشرون سنة على اكتشاف ما يسمى بمرض الإيدز لأول مرة. وأظهرت الجهود التي بذلت في العقدين ونصف العقد الماضية أن العلاج والوقاية يحققان نتائج. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات صعبة ماثلة أمامنا. يوجد ٤٠ مليون نسمة مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ يموت ٠٠٠ ٨ شخص منهم كل عام؛ وهناك ٠٠٠ ١٤ إصابة جديدة يوميا. والأغلبية العظمى من المصابين بالفيروس/الإيدز الذين لديهم مجموعة واسعة من الاحتياجات لا يحصلون على العلاج الطبي والنفساني الصحيح.

إن مرض الفيروس/الإيدز ليس فحسب تحديا صحيا عاما لا سابق له؛ إنما هو أيضا تهديد خطير لتخفيض مستوى الفقر ومعدلات بقاء الأطفال والتنمية الاقتصادية. والفيروس/

الإيدز يعمل على تدمير جوهر أسس المجتمعات وشؤون الحكم والأمن الوطني، ويخلف مضاعفات اجتماعية واقتصادية ليس على شعب بلد ما فحسب، وإنما على الشعوب المجاورة أيضا.

نحن لا نحتاج إلى مناقشة ما يجب أن نفعله لمكافحة مرض الفيروس/الإيدز. فالخطوات التي يتعين اتخاذها سبق أن ذكرها بوضوح إعلان الالتزام المعني بالفيروس/الإيدز لعام ٢٠٠١. وما نحتاج إليه هو العمل المتضافر وموارد أكبر.

إن الوقاية هي التصدي الرئيسي لمرض ما. وهذا يصدق بشكل خاص على حالة الفيروس/الإيدز، حيث لا يوجد علاج له ولا لقاح. ويلزم أن نجعل من زيادة برامج التثقيف والتوعية حيال الفيروس/الإيدز سياسة ذات أولوية، ولا سيما بالنسبة للمجموعات الضعيفة من قبيل النساء والشباب.

وثمة ثقة متزايدة في الدوائر العلمية بأنه من الممكن تطوير لقاح آمن وفعال ضد الفيروس. وينبغي لنا أن نكثف بحثنا عن لقاح وعن علاج، فيما نضاعف جهودنا لتوفير عقاقير العلاج. وإن قيام تعاون وثيق مع القطاع الخاص وتقديمه إسهامات سخية أمران هامان في ذلك الصدد.

ومن دواعي الحزن أن نرى البلدان الفقيرة فعلا تئن تحت وطأة الفيروس/الإيدز. فأهدافها نحو السير على طريق التنمية الاقتصادية يصبح تحقيقها أكثر صعوبة نظرا لتراجع القوة العاملة لديها بسبب الوفيات المبكرة الناجمة عن الفيروس/الإيدز. وفي هذه الحقبة من العولمة والتعايش، ينبغي أن نمد يد المساعدة الشاملة إلى أقل البلدان نموا في أفريقيا. ويجب السعي إلى وضع استراتيجية إنمائية للمساعدة تجمع ما بين علاج الفيروس/الإيدز والوقاية بهدف كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في هذا الوباء وفي التخلف الإنمائي. والنجاح في مكافحة الفيروس/الإيدز أمر حتمي في حد ذاته وكذلك في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

والمطلوب موارد مالية وبشرية أكبر لتحقيق هدفنا المتمثل في إيجاد عالم خال من الفيروس/الإيدز. وفي هذا الصدد، وكجزء من مبادرة الرئيس روو موو – هيون الإنمائية الأفريقية، التي ستزيد المساعدة الإنمائية المقدمة إلى أفريقيا ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٠٨، يسر حكومة جمهورية كوريا أن تعلن عن تقديمها مبلغ ١٠ ملايين دولار إلى الصندوق العالمي لمكافحة الفيروس/الإيدز والسل والملاريا لفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. ونحن نفعل ذلك تكريما لمواطننا الراحل الدكتور لي جونغ – ووك، الذي قاد باقتدار كبير منظمة الصحة العالمية في مكافحة الفيروس/الإيدز وأمراض أخرى. وإن وفاته قبل أوانه خسارة فادحة يحزن لها جميع الكوريين حزنا عميقا. ونحن نشعر بالتأثر والامتنان إزاء التعاطف معنا من جميع أنحاء العالم.

والحكومة الكورية تقدر تماماً حسن القيادة والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في معالجة المسائل المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعتقد أن الاجتماع العام رفيع المستوى لهذا العام سيولد زخماً جديداً لإعادة تأكيد التزامنا وتنشيط جهودنا في مكافحة الإيدز. وجمهورية كوريا ستواصل العمل مع الدول الأخرى لوقف انتشار هذا الوباء والحد من المعاناة وإنقاذ أرواح الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير فسيفولود غريغور، رئيس وفد جمهورية مولدوفا.

السيد غريغور (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد جمهورية مولدوفا البيان الذي أدلى به ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونظرا لأهمية

الحدث الجاري اليوم وخطورة وإلحاحية الموضوع، أود أن أتناول عدة نقاط تهم بلدي بصورة خاصة.

أولا، نود أن نشكر الأمين العام على تقريره (A/60/736) المعد لهذا الاجتماع الرفيع المستوى. فهو يمثل نظرة عامة موضوعية، ويتضمن أفكارا جيدة تسلط الضوء على النجاحات والفجوات، ويشتمل على توصيات مناسبة. إننا نرحب بهذا التقييم الشامل الذي ينبغي أن يصبح ممارسة منتظمة.

إن الاتجاهات المثيرة للجزع التي يتضمنها تقرير الأمين العام بادية أيضا في بلد صغير هو جمهورية مولدوفا. ففي السنوات الخمس الماضية، اتصف تنامي المرض في بلدنا بالتوسع الجغرافي، إن انتشار المرض آخذ في التزايد في المناطق الحضرية والمجتمعات الريفية على حد سواء. ورغم تراجع معدل الإصابة في صفوف متعاطي المخدرات، نشهد زيادة في عدد الأشخاص المصابين بالمرض عن طريق الجنس وزيادة في عدد النساء المصابات بالفيروس/الإيدز، الأمر الذي يهيئ لإصابة الأجنة بالمرض. وانتشار الفيروس يتواصل بين الأشخاص ذوي الأعمار المهيأة للإنجاب، ولا سيما الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما.

ويصعب حتى تخيل الحالة في بلدي وفي بقية أنحاء العالم لو لم يتم اعتماد إعلان الالتزام المعني بالفيروس/الإيدز قبل خمس سنوات. واهتداء بتلك الوثيقة الهامة للغاية، تعتبر حكومة بلدي أن مكافحة الفيروس/الإيدز هي هدف ذو أولوية من أهداف السياسة الوطنية في مجال الصحة العامة، وتسهم على نحو متواصل في وضع وتنفيذ برامج وطنية للوقاية والعلاج والعناية والدعم. والبرنامج الوطني الجديد للوقاية من الإصابة بالفيروس/الإيدز والسيطرة عليه يساعد على التقليل من انتشار المرض وعلى التخفيف من أثره على الأفراد والمجتمعات.

وفي غضون السنوات الخمس الماضية، استفادت مولدوفا من الدعم المالي واللوجستي على الصعيد الدولي، حيث بلغت قيمة ١٧ مليون دولار تقريبا. وتم استغلال هذه الموارد بفعالية لتحسين خدمات فحص الفيروس، بما في ذلك فحص الحوامل وأكثر الناس عرضة للخطر، ولشراء الأدوية ولعلاج الناس المصابين بالفيروس/الإيدز الذين يعانون من الأمراض الانتهازية. وجرى إنفاق موارد كبيرة بغية وضع وتنفيذ إطار استراتيجي للاتصالات، وتعزيز الأنشطة التعليمية للشباب، ومكافحة الوصم والتمييز ضد المصابين بالفيروس/الإيدز.

ويشرفني ويسعدني أن أعرب عن عميق امتنان حكومة مولدوفا للدعم غير المشروط الذي تلقاه بلدي في الوقت المناسب وبوصف بلدنا متلقيا للمساعدات، نقدر تقديرا كبيرا المساعدات التي تم توفيرها لنا، ونحن نبذل كل جهد لاستعمالها بفعالية. ووفقا لملاحظات خبراء البنك الدولي المعرب عنها خلال بعثة تقييم توجهت إلى بلدي مؤخرا، فإن برنامج الوقاية من الفيروس/الإيدز والسل والسيطرة عليهما هو أحد أفضل البرامج في المنطقة.

ويود وفد جمهورية مولدوفا أن يغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء إلى الجمعية لتعبئة جميع الندوات الموجودة بهدف التصدي للفيروس/الإيدز بطريقة توازي فداحة هذه الآفة. فهذه الآفة تشكل تهديدا خطيرا للبشرية بأسرها. وفي الوقت نفسه، نود التأكيد مجددا على التزامنا الكامل بوضع سياسة راسخة ومتماسكة في هذا الصدد، والتشديد على أن نستخدم استخداما تاما للمساعدات القيمة التي تقدمها إلينا الآن المنظمات الدولية، في الوقت الذي ينتشر الفيروس/الإيدز في منطقتنا بمعدلات تثير الجزع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتقدم بالتعازي لشعب جمهورية كوريا في وفاة الدكتور لي. ونشكر ممثل جمهورية

كوريا على سخائه، وعلى تفضله بالحضور إلى هنا لإلقاء بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد أحمد عون، ممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد عون (الجماهيرية العربية الليبية): لقد وجه زعماء العالم أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عام ٢٠٠١ الانتباه إلى التحدي الكبير الذي يفرضه الوباء عالميا على الحياة والكرامة البشرية، وتعهدوا بالإجماع في إعلانهم بشن حملة استثنائية لمكافحته، حيث تم على أثرها إحراز تقدم ملموس، إلا أنه لم يرق إلى المستوى المطلوب الذي ترجوه شعوبنا. ونعتقد أن هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاستعراض الشامل للإعلان المشار إليه يتيح لنا فرصة عظيمة الأهمية ليقوم زعماء العالم من خلالها برسم الطريق لتحقيق أهداف رؤية الإعلان بأكمله، ولتواصل حملة مكافحة الإيدز بقوة وتصميم ووضع حد له والقضاء عليه بشكل تام.

ويود وفد بلادي أن يؤكد على ما جاء في بيان فخامة الرئيس ساسو – نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، ويثمن عاليا ما جاء في تقرير الأمين العام المعنون ”إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز“ الوارد في الوثيقة A/60/736، وأيضا مذكرته A/60/737 بشأن رفع مستوى الوقاية والعلاج. وقد أولت بلادي عناية خاصة لمواجهة هذه الآفة والتصدي لها على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال برامج التثقيف والوقاية والعلاج، وقامت في هذا الصدد بتقديم الدعم في شتى الميادين للدول الأفريقية الشقيقة المتضررة من هذا الوباء، وخاصة دول جنوب الصحراء.

لقد أشار تقرير الأمين العام إلى وجود أكثر من أربعين مليون مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حاليا رغم تضاعف مخصصات برامج المكافحة إلى أكثر من أربع مرات في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، كما تضاعف عدد من يتلقون العلاج بمضادات الفيروسات خمس مرات، إلا أن حالات الإصابة والوفاة بمرض الإيدز قد زادت بشكل كبير عن أي وقت مضى، الأمر الذي بات يفرض علينا أن نواجه هذا التحدي بشكل جماعي وأن يتحمل كل أعضاء المجتمع الدولي المسؤولية الكاملة في التصدي لهذا الوباء، وبشكل خاص الدول المتقدمة التي تملك الإمكانيات المادية والتقنية الكفيلة لوضع حد لهذه المشكلة.

وتحقيق أهداف إعلان ٢٠٠١ بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية يتطلب العديد من الإجراءات، وعلى رأسها تحديد ودعم الأولويات الوطنية من خلال وضع وتطوير خطط للإيدز ذات أولويات، وكلفة مقدرة، وبمساعدة من المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة وبشروط ميسرة؛ تلبية احتياجات تمويل مكافحة الإيدز بزيادة حجم الإنفاق الداخلي والدولي، وتمكين الدول خاصة النامية من الحصول على موارد مالية قابلة للتبؤ بها وطويلة الأمد؛ ضرورة اعتماد تدابير واسعة النطاق من أجل تعزيز قدرة الموارد البشرية على توفير الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية، وتمكين النظم الصحية والتعليمية والاجتماعية من تهيئة الاستجابة الفعلية لمرض الإيدز؛ إزالة الحواجز الرئيسية في مجال التسعير والرسوم الجمركية والتجارة والسياسة العامة التنظيمية والبحث والتطوير، من أجل سرعة الحصول على السلع الأساسية والأدوية والمستلزمات ذات الصلة بالوقاية والمكافحة لمرض الإيدز؛ قيام شركات الأدوية والمانحين الدوليين والمنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الآخرين بتطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص للإسراع بتطوير المستحضرات والعقاقير المضادة لفيروس الإيدز؛ تمكين جميع المصابين بالإيدز وفي كل أنحاء العالم من الوصول إلى

العلاج وبشكل ميسر وغير مكلف، خاصة فئات المجتمع الضعيفة مثل الأطفال والنساء في الدول النامية والأكثر عرضة لهذا الوباء؛ التصدي العالمي للعوامل التي تؤدي إلى زيادة التعرض للإصابة بهذا الفيروس، مثل الفقر والجهل والظلم الاقتصادي والجنساني وسائر أشكال التمييز والاستبعاد الاجتماعي.

وفي الختام، نتطلع وكلنا أمل بأن يكون هذا الاستعراض الشامل والاجتماع الرفيع المستوى الخاص بالإيدز مناسبة فريدة لقادة العالم لوضع برنامج طموح للوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها عام ٢٠٠١، وليشهد لهم التاريخ والأجيال القادمة بأنهم قاموا عام ٢٠٠٦ بكل ما في وسعهم للقضاء على الإيدز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد إميليو ميسينا، رئيس وفد بنما.

السيد ميسينا (بنما) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نود أن نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل غيانا بالنيابة عن مجموعة ريو.

قبل خمس سنوات، خاطب ممثل بنما الجمعية العامة مؤكدا على أن:

> ”علاج المرض حق إنساني أصيل. ولا يقل عنه أصالة واجب جميع الناس العمل على الوقاية من انتشاره. وشعار اليوم هو وقف زحف الإيدز. ويجب علينا بالضرورة الشروع في توعية الناس منذ مرحلة مبكرة جدا، للتمكن في نهاية المطاف من القضاء على هذا البلاء“. (A/S-26/PV.4، الصفحة ١١).

وفي هذا السياق، تشعر حكومة بنما بقلق بالغ إزاء اتساع نطاق تأنيث المرض الذي يخلف أكبر ضرر على شبابنا ويشكل تحديا للتنمية الوطنية. ونحن ندرك أننا لن نتمكن من وقف الإيدز إلا ببذل جهود دؤوبة من المجتمع البنمي بأسره بقيادة الحكومة.

لقد حققت بنما بعض التقدم في ميدان الرعاية والعلاج. ويجري حاليا توفير العلاج لنسبة ١٠٠ في المائة من المرضى المشمولين بالتأمين، و ٧٠ في المائة من المرضى غير المشمولين بالتأمين. وتوجد حاليا تسعة مستوصفات لا مركزية توفر العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية للمصابين بالفيروس/الإيدز. وقد أسفر ذلك عن انخفاض عدد الوفيات المتعلقة بالإيدز في بلدنا.

إن تراجع الانتشار الأفقي للفيروس هو إحدى الأولويات الرئيسية لحكومتي. لذلك وضعنا برنامجا لتوفير الفحص المجاني الشامل للحوامل. وفي عام ٢٠٠٤، لم يتم فحص سوى ٢١ في المائة من الحوامل تجاه الإيدز. أما في عام ٢٠٠٦، منذ ازداد فحص الحوامل الأمر الذي يبشر بالخير لبلدنا.

أما وزارة الصحة وبدعم راسخ من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، عن طريق ممثليها في بنما، فقد أطلقت حملة اجتماعية وطنية لتقديم المشورة وتوفير التعبئة تشارك فيها جماعات مختلفة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والجمعيات والمجموعات الصحية التي تمثل المصابين بالفيروس/الإيدز. وهدف الحملة هو تعزيز القدرات بغية أن يكون للقطاع الصحي بحق منظور اجتماعي وإنساني وأن يوفر العلاج في سياق حساس ثقافيا، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز أنشطة الوقاية وزيادة الوعي على أساس متواصل بدعم من المجتمعات المحلية.

ونؤكد مجددا قرارنا بمواصلة تنفيذ إعلان الالتزام المعني بالفيروس/الإيدز (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق) الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠١. فطبيعة المرض تستلزم

قيادة صلبة وخطة يجري الاتفاق عليها إلى جانب آلية معززة للرصد. ومع إبقاء ذلك في بالنا، نود أن نسترعي الانتباه أولا للالتزام الذي قطعه رئيسنا بتصدر مكافحة الفيروس/الإيدز عن طريق توفير الدعم الكامل والشخصي للجنة الوطنية المعنية بمكافحة الفيروس/الإيدز، وهي اللجنة التي أنشأتها بنما نتيجة الدورة الاستثنائية المعنية بالفيروس/الإيدز.

ثانيا، سنواصل تنفيذ برنامجنا الاستراتيجي الوطني المتعدد القطاعات مع أوسع مشاركة ممكنة من جميع قطاعات المجتمع والتزام كل مؤسسات الدولة، باذلين قصارى جهدنا لحصول جميع المحتاجين على العلاج. وإذ نركز على الوقاية، نعتزم كفالة حصول جميع البنميين على المعلومات عن الوقاية، ولا سيما أكثرهم عرضة للخطر – السكان الأصليون والفقراء والشباب والنساء – مع الاحترام الكامل للخيارات الجنسية ونوع الجنس والجوانب المتعددة الثقافات والحق في توفير الصحة لجميع الرجال والنساء.

ثالثا، نحن عازمون على وضع نظام شامل لرصد الصحة العامة في إطار الاستراتيجية الإحصائية الوطنية. ويرمي هذا النظام إلى تقليل أوجه الإجحاف وكفالة أن يكون كل قرار قائما على الأدلة ومتجذرا في المبدأين الديمقراطيين أولاهما المسؤولية والمساءلة، مع أوسع مشاركة ممكنة من المجتمع المدني.

ومواجهة بنما الوطنية للإيدز سوف تدمج في استراتيجياتنا لخفض الفقر وخططنا الإنمائية الوطنية. ونناشد الجميع كفالة أن تعمل القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية على مواجهة الفيروس/الإيدز بطريقة شاملة مع المراعاة الكاملة للتوصيات الصادرة عن هذا التجمع العالمي من حيث وضع الأولويات، والتمويل الذي يمكن التنبؤ به، وتعزيز الموارد البشرية، والحصول على السلع الأساسية ذات الجودة العالية، وحماية حقوق الإنسان، وجرد إنجازاتنا والمساءلة أمام المجتمع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد محمد لطيف، رئيس وفد ملديف.

السيد لطيف (ملديف) (تكلم بالانكليزية): منذ عقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية في عام ٢٠٠١ للالتزام بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تم إنجاز الكثير. وتقرير الأمين العام يسجل بوضوح الجهود الرئيسية التي بذلتها البلدان منفردة أو بذلها المجتمع الدولي ككل. وقد ازدادت الموارد المالية التي توفر للبرامج المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما تم تعزيز وصول الضحايا إلى الأدوية والعلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الارتجاعية في كثير من البلدان النامية، وكذلك تحسن الوعي لدى القطاعات الأكثر تعرضاً لخطر الإصابة.

وعليه، فقد بدأ بصيص من الضوء يلوح في نهاية النفق المظلم، بعد أن كان يبدو ألا نهاية له. ومن خلال التخطيط السليم والموارد المستدامة والتنفيذ الفعال لبرامج الوقاية أمكن تحقيق نتائج إيجابية. والإنجازات التي حققتها بعض البلدان في منطقة جنوب الصحراء وبعض الولايات في جنوب الهند تبرر لنا ذلك الأمل. ومع ذلك، ينبغي لنا ألاّ نتقاعس. فهذا ليس إلاّ غيض من فيض الجهود المطلوبة لوقف انتشار الوباء وعكس مساره وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ملديف، أنشئ برنامج وطني شامل لمكافحة الإيدز في عام ١٩٨٧، أي قبل أربع سنوات من تشخيص أول حالة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ومنذ ذلك الحين، حظي ذلك البرنامج المتعدد القطاعات بالتزام سياسي راسخ وقيادة قوية على أعلى مستويات الحكومة، كما أن المشاركة الفعالة من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

كان لها دور أساسي في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسيطرة عليه. وربما أسهمت المعتقدات الدينية والثقافية القوية، وموقع ملديف النائي في الحيلولة دون تفشي هذا الوباء على نطاق واسع حتى الآن.

لقد اكتشفت أول حالة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في البلد في عام ١٩٩١. ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم، هناك بلغ عدد الحالات المؤكدة ١١ حالة، حيث توفي ستة من المرضى متأثرين بأمراض ذات صلة بالإيدز. وبالرغم من أن عدد الحالات قد يكون صغيراً نسبياً، إلا أننا لا نغالي في تقدير الخطر المحتمل الذي يهدد البلد. ففي الآونة الأخيرة، أصبح السكان أكثر تنقلاً وحركة، بينما ازداد اعتمادنا على العمال المهاجرين في الوقت نفسه. وهذا، بالترادف مع تدفق السائحين بأعداد كبيرة، عرضنا إلى مستوى من خطر الإصابة لم يسبق له مثيل. وما ارتفاع معدلات الطلاق والزواج مرة أخرى، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وازدياد عدد من يتعاطون المخدرات والمدمنين من الشباب، فضلاً عن القيود العديدة التي تعترض تنفيذ برامج فعالة للتوعية والرصد – بسبب الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية إلى جانب الصعوبات السوقية الناجمة عن العوائق الهيكلية – إلاّ بعض العوامل التي تسهم في إثارة المخاوف من تفشي تلك الجائحة في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، طرحت كارثة تسونامي عام ٢٠٠٤ تحديات جديدة على بلدي قد توجد، إذا لم نواجهها باستعجال، بيئة خصبة لاستفحال المرض.

إن بلدي واثق بأن هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة سيؤكد الالتزامات الواردة في إعلان عام ٢٠٠١، وسيوضح الاتجاه بشأن ما ينبغي عمله في المستقبل. وعلى جميع شعوب العالم أن تتقيد تقيدا تاما بهذا الاتجاه، بغض النظر عن اختلافاتها الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية. إن ضمان تمتع الأشخاص المصابين بالإيدز بالحقوق الأساسية للإنسان وحمايتها بشكل كامل، والقضاء على التمييز والوصم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، عناصر رئيسة ينبغي أن تشكل نواة عملنا. وعلينا جميعا إظهار إرادتنا السياسية الكاملة وتوفير كل الموارد اللازمة لتحقيق أهدافنا. إننا نعتقد أن المشاركة النشطة والمخلصة من أصحاب المجتمع المدني والقطاع الخاص، ولا سيما صناعة الأدوية والشركات المتعددة الجنسيات، أمر لا محيد عنه إذا أردنا مكافحة هذا الوباء بشكل صحيح.

وأؤكد للجمعية دعم بلدي وتعاونه التامَّين، ونتعهد بالقيام بكل ما بوسعنا لنتخلص من هذا الوباء الفتاك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد كولين بيك، رئيس وفد جزر سليمان.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): تود جزر سليمان أن تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بابوا غينيا الجديدة بالنيابة عن مجموعة دول منتدى جزر المحيط الهادئ، وأن تغتنم هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات بصفتها الوطنية على اعتبار أنها دولة جزرية صغيرة نامية من أقل البلدان نموا.

إن معظم سكان جزر سليمان هم من فئة الشباب ومن الناشطين جنسيا. ونحن ندرك مدى ضعفنا في نواح عديدة ونعلق أهمية كبرى على المسألة المعروضة علينا اليوم. وهناك مرض آخر يمكن الوقاية منه هو الملاريا يظل القاتل الأول في بلدنا.

إن جزر سليمان ما فتئت ملتزمة بمواجهة الخطر الناجم عن الفيروس/الإيدز وانتشاره، وهي وضعت خطة استراتيجية وطنية متعددة القطاعات لعام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٦. وستظل هذه الاستراتيجية مجرد استراتيجية إلى أن يجري دعمها وتزويدها بالموارد. ووفدي على اقتناع بأنه عن طريق الشراكة داخليا وخارجيا على السواء مع جميع

أصحاب المصلحة، بمن فيهم المجتمع المدني، يمكننا بحق أن نحرز تقدما.

ولدى الفيروس إمكانية أن يفرض عبئا اجتماعيا واقتصاديا على البلدان التي ترزح أصلا تحت مثل هذا العبء، ولا سيما بلدان مثل جزر سليمان خارجة من حالات الصراع ويتعين اعتماد نهج جديد لوقف انتشار المرض. أما الفجوات التي يجري تعديدها في لقاءات كهذه، فيجب تصنيفها والتصدي لها وتجسيرها.

وتود جزر سليمان أن تقترح عددا من الإجراءات المحددة. أولا، يجب أن نواجه المرض عالميا وشمولنا بطريقتين عادلة ونزيهة. ومنطقة آسيا – المحيط الهادئ تضم ثلثي فقراء العالم البالغ عددهم بليون نسمة، ومع ذلك لم تحظ بالاهتمام الكافي من المجتمع على نطاق أوسع. وافتقار الدعم للمنطقة أوجد روابط خفيفة في مكافحتنا العالمية للفيروس/الإيدز. وتفيد بعض التقارير بأنه إذا لم يتم القيام بعمل ما قريبا، فإن منطقتي دون الإقليمية ستضم نسبة ٤٠ في المائة من الإصابات الجديدة بالفيروس بحلول عام ٢٠١٠.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي أن يولي الفيروس/الإيدز نفس الأهمية التي يوليها للتهديدات الأمنية الأخرى التي يواجهها العالم اليوم. فثمة تهديدات ما زالت تحظى بموارد تفوق الموارد التي يحظى بها الفيروس/الإيدز. ومع ذلك فإن الذين يموتون من هذا المرض الذي يمكننا الوقاية منه أكثر من الذين يموتون في تهديدات أخرى، بما في ذلك الحروب.

ثالثا، يجب علينا أن نكافح هذا الوباء من منظور تنموي. يجب علينا تناول السبب الجذري لفيروس الإيدز: الفقر. يجب علينا ألا ندور حوله، بل أن نتصدى له وجها لوجه. يجب أن يكون الناس محور ذلك الإجراء وأن يكون الريف مركزه، مع التأكيد على الزراعة. عن طريق تغيير الظروف الاقتصادية لشعوبنا سنرى استجابة أكثر إيجابية لبرامج التوعية والوقاية.

رابعا، يجب أن يخاض كفاحنا ضد فيروس الإيدز بمنظومة قوية ومتماسكة وحسنة التنسيق للأمم المتحدة، منظومة تكون مؤهلة تأهيلا سليما لمساعدة البلدان بالوسائل الصحيحة لمكافحة المرض على كل الجبهات. ولا يمكن فعل ذلك إلا بتوفير الموارد المالية بقدر أكبر من حسن التوقيت والقدرة على التنبؤ.

خامسا، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي اتخاذ ترتيبات خاصة لحصول الدول النامية الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا على أموال من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. بالنسبة إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة جعلت الآليات المتشددة الموضوعة من الصعب على الدول الجزرية الصغيرة أن تتوفر لديها سبل الوصول إلى موارد الصندوق العالمي. إن اقتراح منطقة المحيط الهادئ المتعلق بفيروس الإيدز أعد مؤخرا بتكلفة ٣٥٠ ألف دولار، وسرعان ما تم رفضه. ومما يبعث على القلق ملاحظة أن نظامنا العالمي بلغ من الاتساع درجة قد يعتبر عندها مشروع دون إقليمي يكلف ٢٠ مليون دولار ويشمل التوعية والتثقيف والعلاج أصغر من أن تنظر تلك الصناديق في دعمه.

سادسا، يجب علينا أن نجعل من شأننا كفالة وصول العلاج إلى جميع الذين يحتاجونه. بالنسبة إلى البلدان النامية فإن إقناع الناس بإجراء الاختبار عليهم ينطوي على التحدي. ولكن الأسوأ عدم توفير العلاج لهم بسبب أنه بالغ التكلفة أو غير متوفر.

وأخيرا، أود أن أختتم بتقديم التماس من المجتمع الدولي أن نستثمر في شعوبنا وأن نتجنب دفع تكلفة كبيرة في المستقبل بالتصدي لمشكلة يمكن منعها الآن. يجب أن يقترن التزامنا بتوفير الموارد كيلا نخذل شعوبنا مرة أخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تتقيد الوفود بالمدة المحددة للبيانات؛ فالجزء المعقود بقاعة المؤتمرات ٣ قد انتهى والمشاركون في انتظارنا في قاعة الجمعية العامة.

أعطي الكلمة الآن للسيد إراسمو لارا – بينيا، رئيس وفد الجمهورية الدومينيكية.

السيد لارا – بينيا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): تؤكد الجمهورية الدومينيكية مرة أخرى الالتزامات التي تعهدنا بها في الإعلان (القرار S-26/2، المرفق) الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون للجمعية العامة. وبإشراف الأمم المتحدة، عبئنا قدرا كبيرا من الموارد المالية والعلمية والبشرية لمعالجة مشكل الإيدز، والقيام باستجابة وطنية قوية وشاملة، وهذا يلزمنا بتطوير التنسيق وتعزيز الأنشطة الوطنية والمحلية لضمان الاستجابة الشاملة. كما قمنا باعتماد استراتيجية ''الثلاثة آحاد'' التي يشجعها برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإيدز، والأهداف الإنمائية للألفية.

أود أن أدلي ببعض الكلمات عن نهجنا. إن استجابتنا الوطنية تديرها سلطتنا الوطنية، ممثلة في المجلس الرئاسي للإيدز. ونحن نشجع الشمول التدريجي والمشاركة الفعالة من أصحاب المصلحة الاجتماعية في بلدنا، على أرفع مستويات النفوذ والتأثير في صنع القرار، كما أننا نعزز الإدارة المشتركة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في قطاع الصحة بإنشاء وتقوية تحالفات استراتيجية بين منظمات الخدمة العامة الحكومية وغير الحكومية.

إننا واعون بزيادة انتشار الإصابة بالفيروس والإيدز وسط الإناث في بلدنا في السنوات القليلة الماضية، ولهذا نركز على حماية الرضع والشباب والنساء بتشجيع روح المواطنة، والمساواة بين الجنسين، والمساواة في الفرص، وتمكين المرأة في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية، وهذه عناصر رئيسة للحد من تعرض النساء والمراهقين والفتيات للخطر أمام الإيدز.

إننا نعرف أن هذا الوباء لا يعترف بالحواجز الاجتماعية والسياسية والحدود الإدارية أو الوطنية. وبالتالي، فإننا نضطلع مع جارتنا هايتي، بوضع استراتيجية وطنية ثنائية لبلدينا تأخذ صيغة مجهود مشترك بين الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني في مجال الإيدز وممثلين عن جمهورية هايتي. وفي ذات السياق، بغية رفع مستوى الاستدامة الفنية والاقتصادية والمالية لبرامج الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا والإيدز، والرعاية الشاملة لحاملي الفيروس، ومرضى الإيدز، بما في ذلك عدوى السل، خلال السنوات الأربع القادمة، نضع خطط عمل لإدراج تكاليف الاستجابة الوطنية في مخصصات الإنفاق في الميزانية الوطنية. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لمساعدة المجتمع الدولي لنا على تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالحاجات والأولويات والبرامج الوطنية.

إننا نضع خطط عمل للحد من الوصم والتمييز ضد المصابين بالإيدز، وذلك بتشجيع الدفاع عن حقوقهم الإنسانية. نحن نعمل بالتحالف مع كل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، في الإطار القانوني الخاص بالإيدز. ونحن عازمون على أن نجعل الناس المصابين بالإيدز، خلال السنوات القليلة القادمة، يتمتعون بشكل تام بكل حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية، وسنركز، من ضمن أمور أخرى، على ضمان الوصول إلى التعليم، وحقوق الإرث، والعمل، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية والصحية، والوقاية، والدعم، والعلاج، والإعلام والحماية القانونية، كل هذا مع احترام الخصوصية والسرية المرتبطة بحالتهم.

وترحب الجمهورية الدومينيكية بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام، وتنضم إلى بقية أفراد الأسرة الدولية في سعيها لإيجاد وسائل بديلة للتمويل وتوفير المساعدة الفنية والقانونية في مجال مكافحة وباء يصيب أضعف عناصر مجتمعاتنا، ويعيق تطور شعوبنا. وآمل أن يعزز هذا الاجتماع الالتزام الذي ندافع عنه جميعنا هنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد يشار علييف، رئيس وفد أذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): على الرغم من أن أذربيجان مصنفة بأنها بلد بمعدلات منخفضة من الإصابة بفيروس الإيدز، فإنها في الوقت الحاضر على حافة المرحلة المركزة من الوباء. قامت الحكومة بتدابير محددة لتناول الوقاية من المرض وعلاجه ورصده في إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته للفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ومنح الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ٦ ملايين دولار لتيسير تنفيذ الخطة عن طريق تحسين برامج الوقاية من الإصابة بفيروس الإيدز والإصابة المنقولة بالاتصال الجنسي بالنسبة إلى أشد الجماعات عرضة لها، وعن طريق تعزيز العلاج والرعاية والدعم للمصابين، واتخاذ نهج متعدد القطاعات لتعزيز القدرة المؤسسية للبلد.

بيد أن فجوات لا تزال قائمة في التصدي لانتشار فيروس الإيدز. ومن العوامل الكثيرة المساهمة في تنامي معدلات انتشار الوباء الضعف الاجتماعي والاقتصادي، بخاصة بين الباطلين عن العمل والمهاجرين إلى بلدان ترتفع فيها معدلات المرض. وفضلا عن ذلك، تمنع المحظورات الاجتماعية والوصم الاجتماعي المناقشة الصريحة للمشكلة.

يواجه اللاجئون ومستعملو عقاقير الحقن صعوبات خاصة بسبب تردي الظروف المعيشية وعدم كفاية سبل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، مما يزيد من تعرضهم للإصابة بالمرض. وترمي مجموعة هامة أخرى من التدابير إلى زيادة المعرفة بمسائل الصحة الجنسية والإنجابية في كل أرجاء البلد، مع استهداف الشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية والحدودية.

وفي سياق أكثر عموما، تسهم أيضا سياسات وطنية فعالة للقضاء على الفقر والبطالة ولزيادة الأمن الاجتماعي والاقتصادي للسكان، بخاصة في مناطق الحدود ابتغاء الحد من معدلات الهجرة، في إيقاف انتشار فيروس الإيدز.

وتتطلب كفالة توفير سبل الوصول الواسع النطاق والعادل إلى العلاج اتخاذ إجراء للحد من أسعار الأدوية والتكنولوجيات. كان ذلك عنصرا هاما من سياستنا للتصدي لوباء فيروس الإيدز. ويسرنا أن نلاحظ أن أذربيجان استضافت في شباط/فبراير ٢٠٠٥ بالتأييد من برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز اجتماعا عقده المجلس التنسيقي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع لرابطة الدول المستقلة بشأن مشاكل الإصابة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. وناقش المشاركون مشاكل تحسين سبل الحصول على عقاقير مضادة لفيروسات عكوسة بأسعار مقبولة في بلدان رابطة الدول المستقلة وأتوا بتوصيات هامة للتصدي للمسألة على أعلى مستوى سياسي وطنيا وإقليميا.

والمشاركة التامة والنشطة من جانب المجتمع المدني عنصر رئيسي في كفالة استجابة فعالة. ومشاركة المنظمات غير الحكومية والقادة الدينيين وقادة الجماعات والمصابين بفيروس الإيدز والمجموعات المعرضة للخطر والحوار المستمر فيما بينهم وبينها في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة يؤديان دورا حاسما في كفالة فعاليتها وفي تحقيق الأهداف الوطنية والدولية.

وفضلا عن ذلك فإن إزالة الوصم بالعار والتمييز ذات أهمية بالغة في التصدي للوباء. نعتقد أن المنظمات الدولية يمكنها أن تؤدي دورا أكثر نشاطا في مساعدة البلدان في جهودها للتغلب على التحديات الناشئة عن استمرار القوالب النمطية التمييزية.

وختاما، نود أن نثني على برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بقيادة الدكتور بيتر بايليت والعاملين الرئيسيين الآخرين، على قيادتهم المستمرة في مساعدة العالم في منع إصابات جديدة بالفيروس وكفالة الرعاية للمصابين وتقليل حدة أثر الوباء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للكاردينال خافيير لوزانو باراغان، رئيس المجلس البابوي للرعاية الصحية ممثل الكرسي الرسولي، الدولة التي لها مركز المراقب.

الكاردينال باراغان (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أنقل تحيات قداسة البابا بينيديكت الرابع عشر إلى كل المشاركين في مكافحة الإيدز. إن البابا قلق جدا بسبب انتشار الوباء ويتعهد بأن تواصل الكنيسة الكاثوليكية عملها بشكل مطرد لوضع حد لهذه الكارثة.

ومنذ ظهور وباء الإيدز ظلت الكنيسة الكاثوليكية تكافحه على الصعد الطبية، والاجتماعية، والدينية. وتتبع للكنيسة الكاثوليكية ٢٦,٧ في المائة من المراكز العالمية لعلاج مرضى الإيدز. ويركز عملنا على تدريب مهنيي الرعاية الصحية، والوقاية، والعلاج، والعناية وتقديم المساعدة للمرضى وعائلاتهم على حد سواء.

تفيد المنظمة غير الحكومية ”كاريتاس أنترناسيونال“ أنها تعمل في ١٠٢ بلد، وحسب نتائج دراسات أجراها الكرسي الرسولي، لدينا تقارير حول أنشطة مكافحة الوباء في ٦٢ بلدا: ٢٨ في أفريقيا، و ٩ في أمريكا، و ٩ في آسيا، و ١٦ في أوروبا و ٣ في أوقيانوسيا.

وتستهدف أهم برامجنا التدريبية مهنيي الصحة، والقساوسة، ورجال الدين والمرضى أنفسهم، والعائلات والشباب، ونركز في جهود الوقاية على الإعلام والتربية لخلق سلوك من شأنه المساعدة على تفادي الوباء.

نحن نفهم أن إسهامات الأسرة حيوية وفعالة في ميدان التعليم والتدريب. ونحن أيضا نوفر التعليم والتدريب عن طريق المطبوعات والمؤتمرات وتبادل الخبرات والمهارات. وفي ما يختص بالرعاية الصحية ومساعدة المرضى، نؤكد تدريب الأطباء والعمال الصحيين والقساوسة والمتطوعين. ونكافح الشعور بالعار ونسهل الاختبارات والمشورة والمصالحة. ونوفر المواد المضادة للفيروس والعقاقير لإيقاف الانتقال العمودي للفيروس من الأم إلى الطفل وانتقال العدوى بالدم. وفي مجال رعاية ومساعدة المرضى، نؤكد الابتعاد عن العدوى ونرعى اليتامى، والأرامل والمساجين. ونساعد على إعادة الإدماج الاجتماعي لهؤلاء المرضى ونعمل مع الحكومات وغيرها من المؤسسات العاملة في الميدان على الصعيدين المدني والعالمي.

وفي ما يتعلق بالجانب الاجتماعي، أسس البابا الراحل يوحنا بولس الثاني المؤسسة السامرية لمعاونة أشد المرضى احتياجا، وخاصة الآن أولئك المصابين بالإيدز. وحتى اليوم، سهلنا توفير المواد المضادة للفيروس في ١٨ بلدا: ١٣ في أفريقيا، وثلاثة في الأمريكتين، واثنان في آسيا. وجاءت الأموال التي أعطيت لتلك المراكز من كتابات الكاثوليك في ١٩ بلدا من أمريكا وآسيا وأوروبا وأفريقيا ذاتها.

وللحصول على المزيد من المعلومات عن عملنا والتزامنا، أعددنا مطبوعا موجزا توجد نسخ منه للمشاركين في المناقشات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أدعو الآن سعادة الأونرابل م. ن. منساه، نائبة رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي ورئيسة الوفد المراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة منساه (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلمت بالانكليزية): أتكلم عصر هذا اليوم باسم الاتحاد البرلماني الدولي، المنظمة العالمية للبرلمانات. سمعنا الكثير عن الحاجة إلى أن تبدي الحكومات القيادة الضرورية لعكس تيار هذا الوباء الفظيع. ويُذكر على نحو أقل تكرارا دور البرلمانات في الكفاح، ولكن لدي اقتناع شخصي، بوصفي سياسية ناميبية ونائبة رئيس البرلمان، ونائبة رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، بأن من اللازم أن تشارك البرلمانات مشاركة مستمرة ومباشرة إذا أردنا تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق) سنة ٢٠٠١.

تمارس البرلمانات تأثيرا وهي قوة للتغيير بطرق مختلفة كثيرة. البرلمانات تجري مناقشات وتضع الميزانيات الوطنية التي توفر الأموال للوقاية من الإيدز ولمكافحته. ولدى البرلمانيين أيضا سلطات قوية للدعوة. إنهم يتفحصون ما تقوم به حكوماتهم من إنفاق للأموال التي صوتوا مؤيدين لاعتمادها، ويدعونها إلى الهدوء حينما لا يكونون راضين عن النتائج. ويؤدون دورا حاسما في إشراك أنصارهم، ومنهم المصابون بفيروس الإيدز والأشخاص الذين يتعرضون لخطر الإصابة، في عملية وضع السياسة.

ومشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في هذه القضية خطت خطوة رئيسية إلى الأمام في الدورة الـ ١١٢ التي عقدتها جمعيتنا في مانيلا في ربيع ٢٠٠٥، حينما اتخذ قرار يشكل مَعلما يشأن دور البرلمانات في تأييد وإنفاذ التقيد بحقوق الإنسان في استراتيجيات التصدي للوباء. هذا القرار الشامل حظي بالترحاب الواسع النطاق في مجتمع الأمم المتحدة، وهو يشكل خطة قيمة للعمل على المستوى البرلماني.

ومنذ ذلك الوقت نظمنا، ونحن نبني على ذلك القرار، عددا من النشاطات والأحداث، عاملين بالترادف مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ومؤخرا في دورة جمعيتنا الـ ١١٤ المعقودة في نيروبي أجرينا مناقشات موضوعية في إطار أفرقة من المتخصصين بشأن الأطفال والإيدز، وأقر فيها المشاركون بالحاجة الكبيرة إلى أن يبدي البرلمانيون قدرا أكبر من القيادة في ميدان تنعدم فيه أحيانا على نحو موجع الكياسة السياسية المستنيرة.

وبالأمس، اجتمعنا كمجموعة برلمانية على هامش هذا المؤتمر الاستعراضي الكبير للأمم المتحدة. وحضر ٦٠ برلمانيا من ٣٠ بلدا، الكثيرون منهم أعضاء في لجان متخصصة بالإيدز في برلماناتهم الوطنية. وفي نهاية جولة من المناقشات الحية، أنشأنا مجموعة أساسية من البرلمانيين الذين كُلّفوا بالمضي في الأنشطة المتصلة بالإيدز على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى الصعيد البرلماني الدولي.

وفي الختام، أنه بوسعي القول إننا سنشهد في المستقبل البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي – منظمتها الدولية – تتخذ مواقف أكثر إقداما في ما يتعلق بقضايا الفيروس/الإيدز. ولا يتوقع ناخبونا منا أقل من ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): عملا بقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة للسيد شيميليس أدوغنا نائب رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ورئيس بعثة الوفد المراقب للاتحاد لدى الأمم المتحدة.

السيد أدوغنا (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): إذ تجتمع الجمعية العامة في أعقاب الزلزال الأخير في إندونيسيا، أرجو الإعراب نيابة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عن تعاطفنا مع شعب إندونيسيا وحكومتها. لقد تعرض أبناء هذا الشعب للمرة الثانية في غضون ١٨ شهرا لكارثة صاحبتها خسارة في الأرواح والأرزاق. وبمعاونة المجتمع الدولي ورده السخي وبالتعاون مع شركائنا في إندونيسيا، نبذل قصارى جهدنا لمساعدة الناجين ولتشجيعهم على إعادة بناء حياتهم.

لقد التأم شملنا هنا لمراجعة تنفيذ التزاماتنا في المعركة ضد الفيروس/الإيدز قياسا بالأهداف والمواعيد الزمنية التي ألزمنا أنفسنا بها قبل خمس سنوات. ونحن نعتبر هذه المناسبة فرصة لنتعلم وليشارك بعضنا بعضا في خبراتنا وللقيام بتقييم صادق لما قمنا به، ولكي نتمكن من تقوية تصميمنا على العمل بنشاط أكبر من أجل إعلاننا المشترك.

لقد حاول الاتحاد العالمي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يبقى وفيا للوعد الذي قطعه في الدورة الخاصة لعام ٢٠٠١. قبل خمس سنوات، كانت أنشطتنا بشأن الفيروس/الإيدز محدودة نوعا ما. ومنذ ذلك الحين، زدنا عملنا عشرة أمثال وزدنا من توعيته من خلال برمجة تستند إلى أدلة. لقد أنشأنا شراكات مع أناس مصابين بالفيروس في معظم أرجاء العالم حيث تنشط جمعياتنا الأعضاء بالاتحاد، وأنشأنا صندوق ماسامبو لتوفير العلاج بالأدوية المضادة للفيروس إلى الموظفين والمتطوعين، واستضفنا مشروعا لوضع مدونة بشأن الممارسة الجديدة للمنظمات غير الحكومية التي تكافح الفيروس/الإيدز، وزدنا من العمل المتعلق بإنقاص الأضرار بما في ذلك تبادل إبر الحقن لمتعاطي المخدرات بتلك الوسيلة، وقمنا بحملات في ١٢٨ بلدا ضد وصمة العار والحيف الناجمين من الإصابة بالفيروس كمركز متعاون مع البرنامج المشترك للأمم المتحدة بشأن الفيروس/الإيدز، وقدمنا عضوين مناوبين بالمجلس للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

ونحن نؤكد على جهودنا لتحسين عملنا ولترجمة وعدنا إلى أفعال، إلا أننا حاولنا أيضا أن ننظر بعين ناقدة إلى نشاطنا وذلك بإخضاع أنفسنا راضين لتقييم خارجي لأنشطتنا وبإعلان نتائج التقييم على الملأ. لقد استطعنا أن نرى أنفسنا كما يرانا الآخرون وتحققنا من أن هناك مجالات لتحسين ما نعمل. وتمشيا مع التوصيات الناتجة عن التقييم، نشارك الآن في الحوار ونخطط لمناحي أفضل لبلوغ أهدافنا كيما نسهم بشكل جوهري في جهودنا الجماعية لنا جميعا.

وهناك مجال آخر يجب أن يحظى بالاهتمام اللازم ألا وهو محنة الأطفال الذين جعلهم الفيروس/الإيدز أيتاما. وحتى الآن في عام ٢٠٠٦، أصبح الكثيرون والكثيرون من الأطفال، وخاصة الأطفال الأفارقة وعددهم ١١ مليونا، أيتاما نتيجة للإيدز، ومن المحتمل أن يصبح كثيرون آخرون منهم أيتاما. وبغية تحسين وصول العلاج، أنشأ الاتحاد ثمانية نماذج للتدريب لأعداد المتطوعين الذين يقدمون العون من المنازل لدورهم في دعم العلاج بالعقاقير المضادة للفيروس. إننا وجمعياتنا القومية نأخذ منحى شموليا لدعم العلاج إذ نسعى لمعالجة مسائل التغذية، والمياه والأمور الصحية، ومنع الفيروس، وتعلم طرائق العلاج، ومهارات العناية بالنفس وما إليها من جهود تمكِّن الناس المصابين بالفيروس/الإيدز. ولقد طورنا تلك النماذج بالتعاون مع

منظمة الصحة العالمية وخدمة ونشر المعلومات عن الفيروس والإيدز لجنوب أفريقيا، لكي نسد الفراغ الحقيقي في المعرفة على مستوى المجتمع بشأن العيش مع وسائل العلاج بالأدوية المضادة للفيروس. والتدريب مسألة هامة على كل المستويات، غير أن تركيزنا الخاص هو على المجتمعات المهمشة والأكثر تعرضا للخطر.

وبغية التقدم من الفشل إلى النجاح في الرد العالمي على الإيدز، يقترح الاتحاد ثلاثة تدابير محددة تضطلع بها الحكومات. أولا، على الحكومات أن تضمن تمويل الجولة ٦ للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا تمويلا كاملا وأن يكون بإمكان الصندوق العالمي أن يحافظ على التزاماته وأن يقدم تمويلا جديدا لكل جولة كل سنة. ويجب أن يضاهي هذا التمويل تمويل من جانب البلدان المتلقية للعون وأن ينشغل المجتمع المدني كشريك محترم في الردود الوطنية.

ثانيا، على الحكومات أن تساعد في تطوير وتنفيذ آليات للمساءلة للجميع. ويمكن دعم المساءلة بشأن رد المنظمات غير الحكومية عن طريق التزامات مالية للمرحلة الثانية من مدونة حسن الممارسة للمنظمات غير الحكومية التي ترد على الفيروس. ويمكن أيضا زيادة مدى المساءلة إلى حد كبير إذا قام أولئك أصحاب الالتزامات بقياس نتائجهم هم، سواء بين الفينة والفينة عن طريق التقييمات أو على أساس منتظم وأكثر اتساقا عن طريق التخطيط الوطني في شراكة مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومع الناس المصابين بالفيروس/الإيدز وأمس تحديدا، أعربت حكومة فنلندا عن دعمها لجمعية الصليب الأحمر الوطنية وزودتها بالمال حفاظا على التعهد الذي قدمته في المؤتمر الدولي الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر بصدد العمل مع جمعيتها الوطنية للصليب الأحمر.

ثالثا، ينبغي للحكومات أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تمويل تنمية شبكات عمل متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كل بلد وصيانتها عندما تشارك في الأنشطة الحكومية المرتبطة بالإيدز، وعليها كذلك أن تعترف بأن الناس المصابين بالإيدز مورد بشري مهم، يجب تطوير شبكات عملهم على المستوى الوطني وضمان إسماع صوتهم، والاهتمام بما يقومون به من أعمال.

هذا يحيلني إلى آخر نقطة حيوية أريد التأكيد عليها. فما زال التهميش والوصم يشكلان عائقا كبيرا يحول دون تحقيق تقدم فعلي، وهو أمر ينبغي تصحيحه وإعطاؤه اهتماما أكبر. وينبغي أن نكون قد عالجنا هذا المشكل قبل أن يحل موعد اجتماعنا القادم.

دعوني أنهي بياني بالتذكير بهذا القول المأثور من إثيوبيا: ''إنك لن تتجرأ على إمساك النمر من ذيله، لكن عندما تفعل، يجب ألا تدعه يفلت من يدك أبدا''، فالإيدز هو ذيل النمر الذي أمسكنا به، ولن نسمح لأنفسنا بتركه يفلت منا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦٥ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد روبرت شيفر، رئيس الوفد المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

السيد شيفر (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأخذ الكلمة. بعد مرور خمس سنوات على إعلان الالتزام بشأن الإيدز (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق) تقع على عاتقنا مسؤولية كبرى عن تقييم التقدم الذي أحرزناه وضمان القيام بكل شيء لمكافحة هذه الآفة الفتاكة. إن الحد من انتشار الإيدز مرتبط بشكل متشابك مع قضايا التنمية على نطاق أوسع، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة

بتخفيف الفقر والجوع ووفيات الأطفال. ومن الأمور الحيوية توفير أساليب وقاية وعلاج ذات كفاءة وفعالية، لأن العالم، وللمرة الأولى في تاريخ الوباء، يملك الوسائل لبدء قهر الوباء العالمي.

إن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة تقف في موقع الشريك في الجهود العالمية لوقف انتشار الفيروس/الإيدز وتحسين حياة من أصابهم المرض. ومن المحزن أن ٩٠ في المائة من الإصابات الجديدة يتعرض لها أطفال دون الخامسة عشرة. وتسعى منظمة فرسان مالطة إلى وقف انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل من خلال الوصول إلى الفحص وعلاج الوالدين والعناية الطبية. وفي ما يتعلق بالمصابين، فإن المنظمة قد أنشأت برامج طبية وأخرى للعلاج المخفف للآلام.

إن تدريب العاملين في حقل الرعاية الصحية في المجتمع جزء لا يتجزأ من العلاج. ووفقا لتقارير منظمة الصحة العالمية يوجد ١,٣ بليون شخص في العالم لا يمكنهم الوصول إلى الرعاية الصحية. ومن بين الأسباب الرئيسية لهذا الظلم الفظيع نقص العاملين في مجال الرعاية الصحية. وفي كثير من الأحيان يهاجر الأطباء والممرضون وغيرهم من العاملين في مجال الصحة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو طلبا للعمل. ووفقا للتقديرات ستحتاج أفريقيا وحدها إلى أكثر من مليون من العاملين في حقل الصحة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن منظمة فرسان مالطة تسعى لتخفيف العبء الملقى على عاتق القلة من العاملين المتاحين ولإشراك السكان بفعالية في شؤونهم الصحية. ونضع على رأس الأولويات دائما تدريب أعضاء المجتمع المحلي على مهمات الرعاية الصحية الحيوية حتى في المراكز النائية في العالم، وقد فعلنا ذلك على مدى ٩٥٠ عاما.

وتسعى منظمة فرسان مالطة إلى إدارة المساعدات الإنسانية بطريقة تضمن الاستدامة بالإضافة إلى تقليص الأسباب التي تخلق الحاجة إلى تلك المساعدات. وأحد العناصر الرئيسية في عمل المنظمة هو عدم الاكتفاء بالتصدي للأزمة عند وقوعها، بل المساعدة على إنشاء الهياكل والآليات التي تندمج في المجتمعات المحلية بشكل مستدام. وتمشيا مع مشروع الإعلان، فإن منظمة فرسان مالطة تؤمن بأن التصدي للإيدز يجب أن يكون جزءا من استراتيجية شاملة تلبي الاحتياجات الأساسية للرعاية الصحية. ونحن ندرك أن توفير الرعاية الصحية الاعتيادية يمكنه أن يمنع العديد من الأمراض بشكل كامل. ويستطيع نموذج الرعاية الصحية أن ينتقل من معالجة المشاكل الحادة إلى الوقاية حيث ينبغي أن تكون. ويحدونا الأمل أن يحدث هذا التغيير قريبا من خلال إنشاء مراكز الرعاية الصحية وتوفير خدمات التحصين.

وفي هذه المرحلة الحاسمة بعد مرور خمس سنوات على إعلان الالتزام، تسلم مالطة بأهمية تقييم التقدم المحرز في مكافحة الإيدز. ونحن فخورون بالعمل المتناغم مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل بلوغ هدف الوصول الشامل إلى العلاج بحلول عام ٢٠١٠ من قبل جميع المحتاجين إليه. ولا يمكن أن نقضي على هذه الآفة التي ألمت بالبشرية إلا من خلال التعاون الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٠٨ (د - ٢٩) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، أعطي الكلمة الآن للسيد فيرناندو فاليتزويلا، المراقب عن الجماعة الأوروبية.

السيد فاليتزويلا (الجماعة الأوروبية) (تكلم بالانكليزية): نحن قلقون جدا من انتشار الإيدز وتأثيره المدمر على حياة ملايين الناس. وبالرغم من أن المجتمع الدولي

استثمر قدرا هائلا من الموارد لمجابهة الإيدز، ما زلنا غير قادرين على السيطرة على الوباء وما زال تمويل الاستجابة لتحدي المرض غير كاف. وفي هذا الصدد، أود أن أعيد التأكيد على التزامنا برفع مستوى أنشطتنا وتوفير الدعم الضروري لجهود البلدان الشريكة من أجل تحقيق الهدف المتمثل في وضع حد لاستفحال الإيدز وعكس مسار انتشاره، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتواصل المفوضية الأوروبية لضمان تنفيذ التزاماتها تعبئة الموارد وتخصيصها لمواجهة الإيدز، فقد خصصت المفوضية الأوروبية من خلال أدوات مالية مختلفة في فترة السنوات الأربع ٢٠٠٣-٢٠٠٦ ما مجموعه ١,١١٧ بليون يورو، بمعدل سنوي يصل الى ٢٨٠ مليون يورو. ويشكل هذا الرقم زيادة أربعة أضعاف على المعدل السنوي للفترة السابقة ١٩٩٤-٢٠٠٢.

وتستخدم المفوضية الأوروبية في مجال الإيدز مجموعة متنوعة من الأدوات، سواء على المستوى العالمي أو المحلي، من خلال توفير دعم مالي مباشر للبلدان الشريكة. ويجري توفير قدر كبير من التمويل من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز وداء السل والملاريا، الذي تشغل فيه المفوضية الأوروبية حاليا منصب نائب رئيس مجلس الإدارة. وتوفر المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ٦٥ في المائة من إجمالي تمويل الصندوق العالمي. وتقدم المفوضية لوحدها ما مجموعه ٥٢٢ مليون يورو لتغطية فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، أي ما يناهز ١١ في المائة من مجموع المساهمات.

نحن قلقون كثيرا بسبب تزايد إصابة النساء والفتيات بالوباء، مما يسهم بشكل مباشر في إحداث ضرر ثانوي رئيسي للإيدز، وهو تيتيم الأطفال. وبالتالي فإننا نعتقد أن الجهود الدولية المتجددة لمكافحة الإيدز ينبغي أن تركز على النساء والأطفال، ومن اللازم التركيز على احتياجاتهم عند إعداد حملات التربية والتوعية، وأثناء تنفيذ برامج الوقاية وتوفير الرعاية والعلاج. ويتضح التركيز الخاص على حقوق النساء والأطفال في السياسة الأوروبية الجديدة للتنمية وبرنامج العمل الأوروبي لمكافحة الإيدز، وهذه وثائق سياسية تبرز الالتزامات الأوروبية في مجال الإيدز.

وعمل المفوضية الأوروبية بتنسيق وثيق مع عدد كبير من أصحاب المصلحة لا سيما المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة والمنظمات الأخرى من المجتمع المدني، بما فيها جمعيات المصابين بالإيدز. إننا نؤيد أنشطتهم تأييدا تاما، وهي أنشطة حيوية لضمان تطوير سياسات الإيدز، والدعوة، والتنفيذ، ولتوفير الخدمات الاجتماعية للمصابين بالمرض. فالشراكة الوثيقة بين القطاع العام والمجتمع المدني شرط ضروري لتوسيع الاستجابات للإيدز.

وكما صرح بذلك رئيس المفوضية الأوروبية مؤخرا، علينا أن نمضي قدما في التركيز على ثلاثة مجالات حيوية. المجال الأول هو زيادة القدرة على تكبد تكلفة الأدوية، لا سيما من خلال نظام تسعير للأدوية عادل ومتعدد المستويات، بما فيها الأدوية الجديدة، وتتمتع المفوضية الأوروبية بخبرة كبيرة في التعامل مع شركات الأدوية المختصة. والمجال الثاني هو البحث في التكنولوجيا الوقائية، وفي هذا الصدد، تعتزم المفوضية دعم الأبحاث التي تقودها الصناعة فيما يتعلق بلقاحات الإيدز والمواد المبيدة للجراثيم، وتركز بشكل خاص على مجال المواد المبيدة للجراثيم حيث تعمل المفوضية بشكل نشط جدا. أما المجال الثالث فهو الزيادة في الوعي بضرورة إنهاء التقاعس ووقف الوباء.

أود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على دعمنا القوي لمشروع الإعلان السياسي، لا سيما الالتزامات المرتبطة بالتنفيذ الكامل لإعلان الالتزام بشأن الإيدز (القرار S-26/2،

المرفق)، والرفع من مستوى الاستجابات الوطنية لتحقيق هدف الوصول العالمي للوقاية، والرعاية، والعلاج، والدعم بحلول عام ٢٠١٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤/٤٧ المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للسيد لوكا دالوغليو، رئيس وفد المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيد دالوغليو (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالانكليزية): إن مناقشات استعراض هذا العام لإعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز المعتمد عام ٢٠٠١ (القرار دإ-٢/٢٦،المرفق) لا بد أن تتضمن كأمر لا مفر منه مسألة الهجرة. فالإيدز والهجرة يشملان بشكل بارز كل القضايا الوطنية. ويتأثر كل بلد اليوم بالهجرة، سواء كان بلد المصدر أو العبور أو المقصد أو العودة، ومعظم البلدان تجمع كل هذه الصفات في آن واحد.

قبل خمسة أعوام، التزم ١٨٩ بلدا بتطوير وبدء تنفيذ استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية للوقاية من الفيروس لصالح المهاجرين والعمال المتنقلين بحلول عام ٢٠٠٥. ولكن مشاريع التقارير القطرية التي أعدت لهذا الاجتماع الرفيع المستوى تقدم صورة متفاوتة. فثمة مشاريع تقارير قطرية عديدة تسلِّم بتعرض المهاجرين عابري الحدود، والسكان الرحل، وضحايا الاتجار ببني البشر، واللاجئين والمشردين، ولكن أقل من نصف التقارير قدمت وصفا للبرامج الخاصة بهم. وقلة ضئيلة من بلدان العبور أو المقصد تأخذ في الحسبان قضايا المهاجرين العائدين، مع أن تقارير بعض بلدان المصدر توضح أهمية ذلك. وقد أفادت تقارير ثلاثة بلدان على الأقل بأن نسبة كبيرة من السكان المصابين بفيروس الإيدز أصيبوا أثناء عملهم في خارج البلد.

وتتناول التقارير القطرية بصفة عامة بعض المسائل الهامة، كعلوم الأوبئة والخصائص السكانية لفيروس الإيدز من حيث علاقتها بانتقال السكان والهجرة غير المشروعة وإلصاق وصمة العار بالمصابين بالإيدز. ويختلف وصف برامج الوقاية من الإيدز في التقارير القطرية تبعا للمجموعات المختلفة: المهاجرون العمال، والأقليات العرقية، والمهاجرون قسرا، والعاملون في حقل السياحة، والأشخاص الذين ينتقلون من مكان إلى آخر لأسباب مهنية.

وهناك وصف لصعوبات خاصة في توفير الوصول إلى العلاج والعناية والدعم للمهاجرين والسكان الرحل، خاصة عندما يكون المصابون بالفيروس أو بمرض بالإيدز في مرحلة عبور أو مقيمين إقامة غير شرعية. ومن العقبات الأخرى التي يعاني منها حتى المهاجرون الشرعيون الحواجز اللغوية والثقافية، بالإضافة إلى القانونية.

إن هذا الاستعراض، وهذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة يتطلبان منا تقييم ما يتعين القيام به. فتحسين جمع البيانات وتبادل المعلومات أمر أساسي، إلى جانب تقييم البرامج بشكل منهجي وبفعالية أكبر، ويجب أن يتم تنفيذ ذلك بطريقة تتجنب المزيد من إلصاق وصمة العار بمجموعات موصومة أصلا.

وبصورة خاصة، يجب تعزيز الشراكة بين الحكومات والمنظمات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لتحسين الوصول إلى الوقاية والعلاج لجميع السكان الرحل، مهما كان مركز هجرتهم وإقامتهم. ويجب تمويل تلك البرامج، وتضم المنظمة الدولية للهجرة صوتها إلى صوت المجتمع المدني في التشديد على أهمية الصندوق العالمي للإيدز والسل والملاريا، في بلوغ هدف الوصول الشامل بحلول عام ٢٠١٠، وفي دعم الدعوة إلى تمويل جميع مقترحات الجولة السادسة الملائمة من الناحية التقنية في عام ٢٠٠٦. وتدعو

المنظمة الدولية للهجرة إلى توجيه انتباه أكبر إلى انتقال السكان في إطار آليات التنسيق القطرية.

وتعني الوقاية الفعالة، كما جاء في تقرير الأمين العام (A/60/736)، أن يتصدى المجتمع العالمي للعوامل التي تزيد من التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (الفيروس)، كالفقر والأمية والتفاوت الاقتصادي، والعوامل المتعلقة بنوع الجنس، وجميع أشكال التمييز والإقصاء الاجتماعي. وفي حالة السكان المتنقلين، فهي تعني تحسين إدماج المهاجرين وتعزيز الروابط فيما بين المجتمعات في مناطق المنشأ والعبور والمقصد والعودة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كثيرا ما نتكلم عن إحضار الواقع كما هو إلى قاعة اجتماعاتنا. ومن المناسب للغاية أن يكون آخر المتكلمين رمزا وتجسيدا لهذا الواقع المروع. ومن ثم يشرفني كثيرا أن أعطي الكلمة لممثل المجتمع المدني، القس غيديون بياموغيشا، ممثل الشبكة الأفريقية للزعماء الدينيين المصابين أو المتأثرين شخصيا بالفيروس/الإيدز.

السيد بياموغيشا (الشبكة الأفريقية للزعماء الدينيين المصابين أو المتأثرين شخصيا بالفيروس/الإيدز) (تكلم بالانكليزية): إنني رسول للدين ومن الزعماء الدينيين، ومع ذلك فإني أعلن أني مصاب بالفيروس. ولا بد لي من الاعتراف بأني في كثير من الأحيان يغلبني الإعياء والخوف حين أتصور كيف سينظر أبناء الأجيال المقبلة إلى هذه الذكرى الخامسة والعشرين للمعاناة والموت اللذين يسببهما الإيدز.

وهم بطبيعة الحال إذا قدّر لهم النجاة من الإيدز على الإطلاق سيرون أن هناك جوانب للاستجابة أحرزنا تقدما فعليا بشأنها على مدى تلك السنوات الـ٢٥. فأولا، تعلمنا ما يلزم دفعه ثمنا لمنع نقل الفيروس. وثانيا، تعلمنا الأشياء الناجعة في مساعدة الأشخاص المصابين على أن يعيشوا حياة مثمرة أطول وفي صحة أفضل. كما تعلمنا كيف نساعد الأطفال الذين أصيبوا باليُتم، وتعلمنا نوع الاستجابات الأقوى فعاليةً في تقديم الرعاية والدعم للأفراد المتأثرين والمجتمعات والبلدان المتضررة.

ولكن أعظم الفجوات التي يعجب الناجون لها وقد تثير غضبهم وأبرزها هي الفرص الضائعة وانعدام الإرادة السياسية، وانعدام الالتزام الكلي من جانب من هم منا في مراكز قيادية باستخدام كل ما نعرفه وكل ما نملكه لمكافحة هذا الوباء. وسوف يسألون بالتأكيد: ماذا جرى؟ ماذا حال بيننا وبين تحويل المعرفة والموارد التي كانت لدينا إلى إرادة مركزة وعمل هادف؟ كما أنهم سوف يسألون: من كان قادة العالم آنذاك؟

غير أنه ما زالت لدينا الفرصة للهرب من ألم التاريخ الممضّ. ولكي نفعل ذلك، تلزمنا الإرادة السياسية والالتزام الكلي من جانب زعمائنا السياسيين، فمهمتهم هي أن يزودونا في عواصمهم الوطنية وفي مجتمعاتهم المحلية بالقيادة التي نحن في مسيس الحاجة إليها في زمن الإيدز هذا.

عندما بلغنا هذا الاجتماع الرفيع المستوى وصلنا إلى مفترق طرق، وأمامنا خيار هام نقوم به، هو ما إذا كنا نريد أن نواصل تقديم إسهامات رمزية أم نريد أن نرتبط بالتزامات تنفذ الأرواح وتضحيات لازمة لوقف الوباء ومن ثم عكس مساره فالقضاء عليه في نهاية المطاف.

لقد حضر أعضاء الجمعية العامة إلى هذه الجلسة ولديهم مواقف يدافعون عنها أو مواقف يتفاوضون بشأنها؛ ولكنهم سيغادرونها بخيار عليهم أن يقوموا به، فإما أن يستمروا في هذه الرمزية وإما أن يحوّلوا خريطة الإيدز من خلال الالتزام الكامل. فالرمزية تعني المضي كما كنا بدون أهداف واضحة، نتعهد بقليل من المال لأغراض تجميلية،

ونوقع على وثائق ونصدر نشرات إعلامية. ومن الناحية الأخرى، أمامنا الالتزام الكامل الذي يعني التنفيذ التام للسياسات والبرامج والشراكات التي نعلم أنها تأتي بنتائج. ويتم إظهار الالتزام الكامل أيضا بالتعبئة الكاملة لمشاركة المصابين بالفيروس/الإيدز، واعتناق أهداف ثابتة والوفاء بها بحلول العام ٢٠١٠ وتعزيز حقوق النساء والأطفال وحمايتها، وتمكينهم، وتطبيق استراتيجيات شاملة تستند إلى الأدلة والمعرفة والحقوق وإنهاء الوصم والتمييز، والاستجابة لاحتياجات جميع الفئات الضعيفة، وكفالة ألا تمر استراتيجية وطنية تركز على المهام وتهتم بالنتائج وتعتمد على الشواهد دون تمويل أو بقصور في التمويل. وهذا اختيار هام، ومسؤولية جسيمة أيضاً، فإما إجراءات شكلية أو التزام كامل بمكافحة الإيدز.

ولكن، أنتم الحضور في هذه الجمعية، يا زعماءنا السياسيين، لستم وحدكم في مواجهة هذا النوع من الاختيار وهذه المسؤولية. فنحن- كل الناس الإيجابيين والمؤمنين وكل المجتمع المدني- هنا للعمل معكم. نحن شركاء نستشعر المسؤولية ولدينا الكفاءة إذا أتيح لنا المجال والدعم الذي نحتاج إليه للإسهام بجهدنا.

وفي عالمي الإيماني، نتمسك بشدة بفضيلتين: أولاً، الوفاء بالوعود. ثانياً، مضاعفة الأمل. وأملنا في عالم خال من الإيدز سيتحقق إذا ما تحققت إرادة سياسية قوية وحازمة للجمعية هذه، وإذا ما التزمت التزاماً كاملاً وأوفت بوعودها. وأمامنا جميعاً عمل كثير ينتظرنا ووعود تنتظر الوفاء. وعندما نعود بعد خمس سنوات لتقييم ما أنجزناه، لن نأسى لإخفاقاتنا، بل سنحتفل بما تحقق من إنجازات.

فلنف بالوعد. ولنوقف زحف الإيدز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): آمل أن تدركوا، غبطتكم، من طول مدة التصفيق مدى التعاطف الذي ينتظر أن تتمخض عنه كلماتكم. إن هؤلاء سوف يتكاتفون معنا. مرة أخرى، لقد صارحتنا بوقائع الأمور. وطالبتم بالاستعراض بعد خمس سنوات. وأقول لكم إنه لا بد لنا من هذا الاستعراض قبل خمس سنوات؛ علينا أن نكثر من الاستعراض طول الوقت. وينبغي أن نفحص ضمائرنا، وأن نسأل أنفسنا ''هل ننفذ؟ هل نفعل ما قلناه في نيويورك في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؟'' أشكركم جزيل الشكر على هذا البيان الخاص جداً. وإننا لنعتز بوجودنا معكم في هذه القاعة.

وأود الآن أن أذكِّر الجمعية بان الاجتماع رفيع المستوى سيعود إلى الانعقاد في قاعة الجمعية العامة بعد تعليق هذا الاجتماع مباشرة. بعدئذ، تنتظرنا تلك المناسبة الجليلة لاعتماد الإعلان الذي أبلى فيه كل الأعضاء بلاء حسناً.

أشكر الأعضاء على مشاركتهم اليوم. لقد كان يوماً خاصاً جداً هنا في هذه القاعة، بل كان الاجتماع برمته خاصاً للغاية. وأعتقد أن علينا أن نحتفظ بذكراه ماثلة في أذهاننا، وأن نُبقي على هذه الروح ونجعلها تدوم. سنعود للاستماع إلى بعض الكلمات الختامية بخصوص اعتماد الإعلان.

مرة أخرى، أشكركم جميعاً جزيل الشكر. ويمكنكم أن تنتقلوا بالسرعة المعتادة إلى قاعة الجمعية العامة. وأعتقد أننا في تناغم تام مع الاجتماع الآخر المنعقد في القاعة المجاورة. شكراً جزيلاً لكم.

الجزء ألف رفع الساعة ../٢٠ والجزء باء رفع الساعة ١٩/٣٥. واستؤنف الجلسة ٨٧ في قاعة الجمعية العامة الساعة ٢٠/٢٠ برئاسة السيد الياسون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية العامة مشروع القرار (A/60/L.57) الذي يتضمن مشروع الإعلان السياسي بشان الفيروس/الإيدز.

قبل أن أمضي قدما، أود أن أستشير الجمعية بشأن الشروع في النظر في مشروع القرار (A/60/L.57)، بعنوان ''الإعلان السياسي بشأن نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)''. وبما أن مشروع القرار قد جرى تعميمه للتو، سيكون من الضروري تعليق العمل بالحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي ونصه كما يلي:

''ولا يجوز كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة''.

وما لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن اللجنة توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أمضي قدما أود أن أبلغ الأعضاء بأنه ينبغي إجراء تصحيح فني طفيف على الفقرة ٤٣ من المرفق. ففي السطر ما قبل الأخير من الفقرة، يجب كتابة كلمة ''قرار'' بأحرف كبيرة. وسيجري تصويب ذلك في الصيغة النهائية للقرار. ويسعدني القول إن كل الصيغ اللغوية جاهزة. وأشيد بالمترجمين لما قاموا به من عمل شاق وسريع في ذلك الصدد.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار (A/60/L.57) بعنوان ''الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)''، بصيغته المصوبة شفويا.

هل يمكنني اعتبار أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/60/L.57 بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار (A/60/L.57) بصيغته المصوبة شفويا (القرار ٦٠/٢٦٢).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية الذي يرغب في التكلم تعليلا للموقف بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

أود أن أذكر الوفود أن تعليل المواقف محدد في ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيد لورنس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تدرك الولايات المتحدة أن الإشارة إلى المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وعبارة ''الصحة الإنجابية'' لا تترتب عليهما أية حقوق ولا يمكن تفسيرهما بأنهما يدعمان أو يؤيدان أو يعززان الإجهاض.

وعلاوة على ذلك، تدرك الولايات المتحدة أن جميع الإشارات الواردة في الإعلان إلى ''السلوك الجنسي المسؤول'' هي مرادفة للعفة والإخلاص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد لتعليل الموقف. باعتماد الإعلان السياسي، نصل إلى ختام اجتماعاتنا التي استغرقت ثلاثة أيام.

أود، نيابة عن الجمعية برمتها، أن أشكر السفير هاكيت ممثل بربادوس، والسفير لاوفان ممثل تايلاند، وموظفيهما الدؤوبين، على عملهم بشأن الفيروس/الإيدز الذي كان فعلا استثنائيا. في البداية، ترأس السفيران المفاوضات التي عبدت الطريق أمام الصيغة المبتكرة لاجتماعات الأيام الثلاثة هذه، وبعد ذلك عكفا على العمل بكل قوة بشأن الإعلان. لم تكن المفاوضات سهلة، لكن السفيرين استطاعا الارتفاع إلى مستوى التحدي كما كان متوقعا، وينبغي للعالم أن يكون ممتنا لهما.

أود كذلك أن أشكر كل من شارك منكم في المفاوضات على استعدادكم معا لتحقيق اتفاقات قوية. وأتوجه بشكري الخاص إلى موظفي برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإيدز، ومن بين الموظفين الذين يعملون معي، ستيفن سابي. وبطبيعة الحال، أتوجه بشكري العميق إلى الأمين العام على التزامه الدائم بقضية مكافحة الإيدز، وإلى جميع موظفيه.

بينما كنا مجتمعين، مات أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص بسبب الإيدز وأصيب أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص بالفيروس حديثا. لقد ذكرنا العديد من المتكلمين اليوم بأن الإيدز لا يقتل الناس فحسب، بل يقضي على التنمية أيضا، لا سيما في المنطقة الأكثر تضررا: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن دون مواجهة محسنة بشكل كبير للإيدز، لن نقدر على بلوغ أهداف الألفية للتنمية في تلك المنطقة.

لقد تم لفت انتباه العالم بشكل غير مسبوق خلال الأيام الثلاثة الماضية إلى حجم وتأثير الوباء. استمعنا كما لم نستمع من قبل لكلام عن الإيدز على صعيد عالمي ولأناس مصابين بالمرض. ليس بمقدور أي بلد أو رئيس أن يقول إنه في عام ٢٠٠٦ لم يكن يعرف شيئا عن الواقع الإنساني للإيدز، أو حجم الخطر، أو ما ينبغي عمله. استمعنا اليوم بكل ترحيب إلى التزامات وتعهدات بعض الزعماء. أشكرهم جزيل الشكر وأحث الآخرين على أن يحذو حذوهم.

تكلمت في افتتاح الاجتماع عن المشاركة غير المسبوقة للمجتمع المدني، وما لم أتوقعه هو المستوى غير المسبوق من التفاعل البناء والقوي بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني. وكما قال السيد بيتر بيوت هذا الصباح، أتينا من خلفيات مختلفة ولدينا أساليب مختلفة، لكننا ببساطة نحتاج إلى بعضنا البعض. المشكلة ضخمة جدا بشكل لا أحد يستطيع أن يعالجها، بمفرده. علينا العمل معا. إننا نواجه مهمة كبيرة جدا لدرجة أننا نحتاج إلى التفان، واندفاع، وتعبئة الجهود. وقد تجلى أثر هذا التفاعل بوضوح في المفاوضات بشأن الإعلان السياسي الذي اعتمدناه للتو.

تعلمت من خبرتي في المفاوضات أن الأيام الأخيرة من التفاوض تؤدي بصورة تكاد تكون حتمية إلى إضعاف النصوص بسبب تقديم التنازلات وإبرام الصفقات. أعلم أن لا أحد منكم حصل على كل ما يريد في الإعلان، وهذه طبيعة المفاوضات، لكنني أعلم، بفضل التأثير الجزئي للمجتمع المدني، أن المشروع أصبح أقوى – وليس أضعف – في الأيام والساعات الأخيرة.

والجدير بالتذكير أن الإعلان الذي اعتمدناه للتو يتضمن العديد من النقاط الحيوية التي كان معظم أفراد مجتمع الإيدز العالمي يطالبون بها قبل بضعة أيام. إن الإعلان يعيد التأكيد على إعلان التعهدات لعام ٢٠٠١، ويصف ما تحقق من نجاحات منذ عام ٢٠٠١، إلا أنه يعترف أننا أخفقنا في بلوغ العديد من أهدافنا.

ويتضمن الإعلان إشارات إلى الجماعات الضعيفة. ويذكر بوضوح العديد من نهج الوقاية، بما فيها رفالات الذكور والإناث، وجهود تخفيض الأضرار المتصلة بتعاطي المخدرات. ويتضمن لغة قوية تستهدف فئة الشباب والنساء والفتيات المعرضة للأذى بشكل كبير. ويقرر مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الفرص المرنة الواردة في الاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، لا سيما، إنتاج أدوية غير مسجلة الملكية مضادة للفيروسات الرجعية. ويوسع بشكل واضح ولأول مرة، تعريف الوصول الشامل ليتضمن البرامج الوقائية الشاملة، والعلاج، والرعاية والدعم. ويعترف على نحو واضح بتقديرات برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز بضرورة

توفير ٢٠ بليون إلى ٢٣ بليون دولار سنويا حتى حلول عام ٢٠١٠. ويتعهد بتمويل جميع الخطط الوطنية لمكافحة الإيدز. ويلزم كل البلدان بوضع أهداف وطنية طموحة، هذا العام – ٢٠٠٦ – ، وأهداف مؤقتة لعام ٢٠٠٨.

هل يكفي كل هذا؟ عندما نواجه كارثة إنسانية بحجم الفيروس/الإيدز، فإن الذين يقولون إننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لن يكونوا مخطئين أبدا. لكنني أرى أننا يمكن أن نفتخر بما أنجزناه. فقد ألزمنا أنفسنا من جديد، ورفعنا من مستوى تطلعاتنا، وقدمنا تعهدات جديدة، هامة، ومحددة، ووضعنا هذه المسألة مرة أخرى في صدر جدول الأعمال العالمي.

وكما قال أحد المتكلمين هذا المساء، إن اعتماد الإعلان اليوم هو الجزء السهل، أما الاختبار الحقيقي لجدوى الإعلان فسيكون مدى ما ستنفذونه منه على وجه السرعة وبشكل هادف، بعد عودتكم إلى بلدانكم.

نغادر هذا الاجتماع بروح من الثقة والزخم الليلة لسببين اثنين. الأول هو أن الإعلان كما قلت هذا الصباح قوي، وجوهري، وتطلعي. والسبب الثاني هو أن حوارا جديدا، وأعتقد أن هذا أمر مهم، وعلاقة جديدة، ودينامية جديدة، بزغت هنا طوال الأيام الثلاثة الماضية بين العديد منكم في الحكومات، والمجتمع المدني وغيرها. وإذا استطعنا ترجمة دينامية عمل المجتمع المدني إلى جانب عمل الحكومة، أرى أننا سنكون قد أنجزنا شيئا جديدا في هذه القاعات طوال الأيام الثلاثة هذه.

أود أن أوجه إليكم الآن هذا النداء: خذوا هذا الإعلان – وما انطوى عليه من روح جديدة وتفاهم طوال هذه الأيام الثلاثة – وعودوا به إلى بلدانكم ثم نفِّذوه. أتمنى أن نستطيع استخدام هذه الطاقة الجديدة لنترجم الإعلان إلى عمل، ونجعل العديدين من الناس يدركون الفرق بين الحياة والموت، ونساعد جميع المصابين بالفيروس/الإيدز على الحياة الكريمة.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت اجتماعها الرفيع المستوى بشأن الفيروس/الإيدز.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٥؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٥.